البعث
الأسبوعية
مجلة أسبوعية شاملة تصدر عن دار البعث للصحافة والطباعة والنشر
الخميس ٣ أيلول ٢٠٢٠ العدد الرابع

الرئيس الأسد: ما يهم المواطن هو قراراتنا



الرئيس الأسد ترأس اجت

الزراعة أولاً ومشاريع مر

أدى أعضاء الوزارة الجديدة برئاسة المهندس حسين عرنوس الأربعاء اليمين الدستورية أمام السيد الرئيس بشار الأسد.

وخلال ترؤسه الاجتماع مع الوزارة بعد أداء القسم، رحب الرئيس الأسد بالفريق الحكومي وتمنى له التوفيق في مهامه الوطنية الجسام، وقال إن الحكومة الجديدة تعني أعضاء جدداً بأفكار جديدة، وأعضاء قدامى بأفكار متجددة. لا تعني أبداً الانفصال أو الانسلاخ عمّا سبق، أو نسف ما سبق، وإنما تعني إعادة صياغته بطريقة أكثر تطوراً وأكثر فاعلية من خلال مراجعة الرؤى والاستراتيجيات، وتطوير آليات التنفيذ. وهذه المراجعة أهميتها ليس فقط التطوير، وإنما أيضاً الاستفادة من الدروس، فالدروس بسلبياتها وبإيجابياتها تساعد المسؤول والمؤسسات على أن تستبق المفاجآت، وخاصة في الظروف التي نمر بها اليوم، وبالتالي تكون الإجراءات سابقة للأحداث وليست لاحقة. أي أن نكون استباقيين بدلاً من أن نُوصف بالارتجاليين،



وضع الأولويات

وأضاف الرئيس الأسد: ومن الطبيعي أنه في بداية مهمة وعمل أي مسؤول في موقع ما، وخاصة في الموقع الحكومي، وهو الموقع التنفيذي الأعلى، وبشكل خاص عندما يكون لديه الكثير من الطموحات والأفكار لبلده، أن يتساءل فيما إذا كان من الممكن حل كل المشاكل من خلال الموقع والصلاحيات والإمكانيات؟ في الواقع، حتى في الظروف الطبيعية هذا صعب، لذلك دائماً تقوم الدول بوضع أولويات. طبعاً في حالة مثل حالتنا، حالة الحرب، تضيق الخيارات وتصبح الأولويات إلزامية بشكل أكثر من الحالات العادية، وفي هذه الحالة من واجبنا أن نضع هذه الأولويات بشكل واضح ومعلن، وتكون أولويات للحكومة، لمؤسسات الدولة، وأولويات للمواطن، وقد يتساءل اي شخص، كيف أولويات للمواطن، فالحكومة تعمل لصالح المواطن، هذا صحيح ولكن أحيانا أولويات الدولة تكون غير ملامسة للحاجات الطارئة للمواطن، تكون بعيدة المدى، ولكنها ضرورية جداً ولا يمكن الاستغناء عنها، بينما أولويات المواطن هي المعاناة والحاجات التي يعاني منها بشكل يومي. فإذاً، كلا الأولويتين تصبان بالهدف نفسه وتسيران بالتوازي.

الإصلاح الإداري

وأشار الرئيس الأسد الى أن النقطة الأولى في هذه الأولويات هي مشروع الإصلاح الإداري الذي أعلن عنه منذ حوالي ثلاث سنوات، من البديهي أن نقول إن الحكومة السليمة أو المؤسسة السليمة هي في الإدارة السليمة، لا يمكن أن تكون هناك إدارة سيئة وحكومة سليمة، أي شيء نقوم به في هذه الظروف من دون منهجية في الإدارة يعني أننا نقوم بأعمال جزئية ليست مكتملة، ومؤقتة، أي غير مستقرة، أي نسميها باللغة العامية عملية ترقيع، أكثر مماهي عملية تطوير. بالإطار نفسه إذا صدرت قوانين جيدة وإذا كانت هناك سياسات ناجحة أيضاً وضعتها الحكومة، ولكن لا توجد إدارة جيدة لتدير هذه السياسات وتطبق هذه القوانين فلا قيمة للسياسات والقوانين والشيء نفسه بالنسبة للموارد البشرية، كثيراً ما نتحدث عن وجود موارد بشرية ونقول الكفاءات موجودة وهي متوافرة. لماذا لا نأتي بهذه الكفاءات؟ هذا الكلام جميل ولكن ليس له معنى من دون برنامج، كيف نختار الأشخاص الذين يأتون إلى الدولة؟ كيف نؤهل هؤلاء الأشخاص؟ كيف نقيّمهم لاحقاً لنتأكد إن كانوا في حالة صعود أو في حالة هبوط، حتى الجملة «الرجل المناسب في المكان المناسب»، من هو هذا الرجل المناسب وما هو المكان المناسب؟ هذه عبارة عن برامج وليست شعارات. من خلال هذه الآليات التي نضعها داخل الحكومة أيضاً نحقق العدالة داخل المؤسسات بين الموظفين.

وأوضح الرئيس الأسد أن هناك نقطة مهمة بالنسبة لمشروع الإصلاح الإداري هي منع التقاطع بين المؤسسات وبين القوانين أحياناً داخل المؤسسات، نتحدث دائماً عن التنسيق، والتنسيق ليس مزاجاً شخصياً للمسؤول، وهو ليس صفة يتصف بها، يحب التنسيق أو لا يحبه، أو لديه هذه الموهبة، التنسيق هو آليات واضحة داخل المؤسسات، عندما يكون هناك تناقض في الصلاحيات، وعندما يكون هناك تناقض في القوانين أحياناً في المؤسسة نفسها، أي تناقض في الصلاحيات بين المؤسسات وتناقض في القوانين نفسها في مؤسسة واحدة أو في مؤسسات عدة ، فالحديث عن التنسيق يصبح أيضاً مجرد شعار لا يعني أي شيء.

وتابع الرئيس الأسد: برنامج الإصلاح الاداري يهدف إلى تقويم كل هذه الأشياء من أجل الحصول على نتائج أفضل. طبعاً هذا المشروع لن يشعر المواطن به بشكل عاجل لأن نتائجه بطيئة وتدريجية ولكنه ضروري جداً، أي عملياً نستطيع أن نشبهه بأي نظام تشغيل لحاسوب أو لهاتف ذكي إذا كان هذا النظام – نظام التشغيل – متخلفاً فهذا يعني أن كل التطبيقات الحديثة لن تعمل بشكل جيد أو لن تعمل مطلقاً. الشيء نفسه إذا تمكنا من جلب كفاءات إلى الدولة ولكن نظام وبيئة العمل متخلفة فهذا يعني أن هذه الكفاءات لن تحقق أي نتائج وسنبقى نراوح في المكان. فإذاً المطلوب منا أن نقدم الدعم للبرنامج لأنه أساسي لنجاح وتطوير الدولة السورية بمختلف مؤسساتها ولاحقاً انعكاس هذا التطوير على المؤسسات الدنيا ولاحقاً على المواطنين.

مكافحة الفساد

وعن موضوع مكافحة الفساد قال الرئيس الأسد إن المؤسسات السورية ثبتت خلال المرحلة الماضية بالفعل سياسة مضادة للفساد. أي لم تكن شعارات ولا كلاماً من أجل الدعاية. هذا يعني أن ما تم إنجازه في موضوع مكافحة الفساد هو مهم جداً ولكن لا يعني أنه كاف. ولا يعني أننا قطعنا مراحل طويلة. ما زال الطريق أمامنا طويلا جداً لأن الفساد منتشر. وعندما نقول إنه منتشر لا يعني ذلك في الدولة فقط. الدولة مرآة للمجتمع، هذا يعني أنه منتشر في المجتمع، وأنا لا أريد أن يفهم من كلامي أن أغلب المجتمع هو فاسد. هذا كلام غير منطقي. دائماً الأغلبية هي جيدة، ولكن القلة الفاسدة هي التي تطغى ولديها القوة والقدرة لكي تؤثر، فالفساد منتشر وذكي ومصمم، فما بدأناه في الدولة بحاجة لجهود مضاعفة في المستقبل أكثر من التي بذلت في الماضي. طبعاً، في هذا الإطار، القوانين هي الثغرة الأهم، هي ليست الوحيدة ولكنها ثغرة الأهم. مع ذلك أننا لم ننتظر تطوير القوانين لكي نبدأ مكافحة الفساد، فإذا كان هناك ثغرات – كما قلت مرات عدة – تسمح بالفساد وتقوننه، فذلك لا يعني أن كل الفساد يمر عبر هذه الثغرات. على العكس، فإن القسم الأكبر من الفساد يمكن ملاحقته عبر القوانين. عندما نبذل الجهود وعندما نلاحق الفساد لا ننتظر أن يكافح من دون جهد.

الاستثناءات

وأضاف الرئيس الأسد: في هذا الإطار النقطة الأهم بالنسبة للقوانين هي موضوع الاستثناءات. والاستثناءات تكون بشكلين: إما أن تكون هناك فقرات تسمح بالاستثناء

ماع الحكومة الجديدة:
ة وتكريس ثقافة الإنتاج



للمسؤول، بغض النظر عن مستواه - وأنا أتحدث الآن حتى عن رئيس الجمهورية والوزراء، وأي مستوى آخر - والشكل الآخر هو الجواز، كأن ينص القانون على «يجوز كذا أو كذا أو كذا»، فنحن أمام احتمالين على الأقل، فعندما يأتي مسؤول ويأخذ قراراً، ولاحقاً المسؤول نفسه يأخذ قراراً آخر - كلاهما ضمن القانون - فهذا يعني عدم وجود عدالة، لأنه لا توجد ضوابط، وعندما يأتي مسؤول ويأتي مسؤول لاحق يتصرف، أو يأخذ قراراً بشكل مناقض ضمن القانون نفسه، فأيضاً هذا يخلق عدم استقرار في العمل الحكومي، وأيضاً يخلق عدم عدالة بين المواطنين قد يقول أي شخص ان الاستثناءات ضرورية. دائماً هناك حالات استثنائية في العمل العام، وهذا صحيح، ولكن يجب وضع ضوابط متى يستثنى شخص؟ متى تجوز هذه الحالة؟ ومتى تجوز الحالة الأخرى؟ توضع ضوابط. في هذه الحالة نحن نكافح الفوضى والفساد في الوقت نفسه. فالمطلوب من كل وزير من الوزراء العودة لقوانين وزارته، وهي كثيرة. طبعاً، في سورية مئات القوانين وربما تجاوزت الآلاف، لكن هناك قوانين أساسية، تمس المواطن بشكل مباشر، لا بد من أن نبدأ بها ونضع ضوابط ومعايير لهذه الاستثناءات والجوازات، وبالتالي يصبح هذا الجزء أو هذه الثغرة تصبح مقوننة، ولكن عادلة، وتسمح لكل الأشخاص الذين يحق لهم هذا الاستثناء بأن يحصلوا عليه، ولا تسمح بالوقت نفسه لكل شخص يريد أن يمارس الفساد من المسؤولين بأن يستخدم هذه الفقرات من أجل مصالحه الخاصة.



لا أحد له الحق بالتدخل بالقضاء

وتابع الرئيس الأسد: النقطة الأخرى في قضية الفساد هي موضوع القضاء. دائماً الناس تتحدث عن موضوع القضاء، ليس لأنه المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن مكافحة الفساد، ولكن بالنهاية محصلة كل أعمال المؤسسات تصب عند القضاء، فهو يلعب دور الحكم. كل المؤسسات الأخرى عندما تمارس إجراءات لمكافحة الفساد لا تلعب دور الحكم، فربما أنا كمواطن لا أحصل على حقوقي في تلك المؤسسات. من يعيد الحقوق هو القضاء. وعندما أتحدث عن الفساد لا أتهم مؤسسة، فمن غير المنطقي أن يتهم شخص مؤسسة كاملة. لا توجد مؤسسة سياستها فساد. أي مؤسسة هي جزء من المجتمع، وفي المجتمع هناك أشخاص جيدون، وهناك أشخاص غير جيدين، وما بينهما. وهذا نراه في كل المؤسسات. ولكن هذا الخلل عندما يوجد في القضاء فتأثيره خطير جداً يتجاوز بخطورته أي مؤسسة أخرى. في هذا الإطار يجب أن يأخذ مجلس القضاء الأعلى دوره - وهذا هو الدور الأساسي لمجلس القضاء الأعلى - من خلال التشدد في العقوبات، عندما يكون هناك أي خروج عن أسس العمل القضائي، أو تجاوز للقوانين، أو ضرر بمصالح الناس كنتيجة للأولى والثانية. طبعاً، هذا لا يعني أبداً التدخل في عمل القضاء، لا أحد له الحق في التدخل في العمل القضائي، عمل مجلس القضاء الأعلى يأتي بعد انتهاء القضايا. ولكن دوره المراقبة والمحاسبة.

دور الإعلام

وقال الرئيس الأسد: إذا كان القضاء هو الأساس في مكافحة الفساد كون القضايا تصب لديه، أي هو النهاية. أين البداية؟ البداية من عندكم، من المؤسسات. الشيء الذي يبدو مستغرباً أن الكثير من القضايا التي تمت متابعتها في الماضي لم تبدأ، ولم تتم ملاحقتها من المؤسسة المعنية، ولم تبدأ من الوزارة المعنية، وهذا خلل كبير. نحن نتوقع أن تتم الإشارة إلى قضايا الفساد من الوزارات. كثير من المسؤولين يعتمدون مبدأ أنني أنا مسؤول شريف لم أمارس أي عمل خاطئ. هذا صحيح، ولكن هذا غير كاف. مكافحة الفساد لا تعني أن يكون المسؤول شريفاً فقط، بل يعني أن يكون شريفاً وأن يلاحق الفساد. هذا الشيء لا يحصل بشكل عام. أتمنى منكم أن تكونوا فاعلين في ملاحقة الفساد وليس منفعلين، إيجابيين وليس سلبيين. بالمحصلة مكافحة الفساد يجب أن تكون شاملة وعبر الإعلام طبعاً. الإعلام دوره مهم جداً وخاصة في قضايا التحقيقات. وأنا هنا أتحدث عن الإعلام التقليدي، وعن الإعلام الالكتروني المحترف، وعندما أقول محترفاً لأن البعض يخلط بين الإعلام وبين الانترنت، بشكل عام، ومواقع التواصل الاجتماعي. هذه ليست إعلاما. الإعلام له أسس معينة. من الضروري أن نشجع هذا الإعلام التقليدي والالكتروني على البدء بمتابعة مثل هذه القضايا من خلال تحقيقات ووثائق لكي نقطع الطريق على الإشاعات والتقولات. فإذاً مكافحة الفساد ضمن السياسة الراهنة والسابقة، هي الضرب بيد من حديد، ولكن هذا الضرب يجب أن يعتمد على التصميم والمثابرة، وأيضاً الذكاء في التعامل مع قضايا الفساد لأنها مؤسسة من قبل أشخاص لديهم خبرة ويعرفون الثغرات في القوانين والمداخل. كل مداخل مؤسسات الدولة.

البرامج وآليات العمل

أما بالنسبة لموضوع برامج وآليات العمل، فقال الرئيس الأسد: طرحت في خطابي أمام مجلس الشعب مؤخراً موضوع البرامج، ولا أعرف أيهما أدق: كلمة برامج أم كلمة مشاريع. نترك الخيار للمختصين، ولكنني استخدمت كلمة برامج لأن المشروع قد يكون شيئاً ضيقاً جداً وشيئاً تنفيذياً على الأرض. هذا هو المفهوم المتداول، لذلك أنا اخترت كلمة برنامج لكي أستخدمها في هذا المكان، طالما أننا تحدثنا أنه لدينا مشاكل كبيرة بموضوع القوانين، وخاصة الصلاحيات والتنسيق بين المؤسسات والآليات المختلفة، فنحن بحاجة لآلية تحقق هذا التنسيق ريثما تتطور هذه القوانين والتشريعات والآليات في الدولة. وطالما أننا نتحدث عن أولويات، فهذه الأولويات تعني أننا بحاجة - في قطاعات محددة - لتحقيق تقدم سريع ونتائج كبيرة في وقت ما، وخاصة أن هناك عدداً من الجهات تكون معنية في أغلب مهام الدولة. هناك أكثر من جهة، أكثر من وزارة معنية بالموضوع نفسه وفي الوقت نفسه، فالبرنامج يجمع كل هذه الجهات في مكان واحد من أجل أن تقدم هذه

الرئيس الأسد ترأس اجت

أولويات واضحة ومعلنة

الخدمة وتحقق قفزة كبيرة إلى الأمام أحد الأمثلة هو مشروع «جريح الوطن» في البداية، كان هدف المشروع هو استحقاقات كل جريح من الجرحى. قضايا قانونية، وروتين، ومعاناة كبيرة في الوصول إلى الحقوق الشخصية والفردية لكل جريح من الجرحى. بدأ المشروع بهذه النقطة، وانتقل لاحقاً إلى معالجة القضايا الطبية في المرحلة الأولى، كانت وزارة الدفاع هي المسؤولة بشكل أساسي، ومعها بعض المؤسسات في المرحلة الثانية، توسعت إلى عدد من الجهات الطبية التي انضمت إلى هذا المشروع، وكل الجهات المهتمة بموضوع الجريح أصبحت جزءاً منه، وأصبح مشروعاً واحداً يعمل بآلية واحدة ومؤخراً، بدأ المشروع يأخذ الاتجاه التنموي، وهذا الاتجاه واسع. هناك جهات تمويلية، هناك جهات متعددة متعلقة بالتمويل الصغير. الآن نفكر كيف نضم هذه الجهات لإعطاء القروض للجرحى. هناك جهات متعلقة بالمنح، تقدم المنح للجريح، لا بد من أن تنضم من أجل دفع هذا البرنامج. هؤلاء الجرحى يقومون بمشاريع البعض منها، أو معظمها، زراعي. كيف يمكن أن نفصل هذا البرنامج عن البرامج الزراعية؟ لا يمكن. هناك أشخاص يعيشون في مناطق بيئتها بيئة حرف، فإذا كانت هناك برامج حرفية ربما تنضم إلى برنامج جريح الوطن. هذا من جانب، من جانب آخر - إذا فكرنا باتجاه آخر - لا أتحدث عن مشروع جريح الوطن، ولكن إذا كان هناك برنامج زراعي، ربما يفكر أي واحد منا أن يأخذ الجزء المتعلق بالتنمية بالنسبة للجريح، ويجعله جزءاً من البرنامج الزراعي أو البرنامج الحرفي أو البرنامج الصناعي. لذلك البرامج هي فكرة مرنة جداً ليس لها شكل واحد، ولكن هدفها الأساسي هو تجميع الجهود باتجاه واحد، وتحدد الأهداف بشكل واضح لهذا المشروع، أو لهذا البرنامج، تحدد الآليات، تحدد الصلاحيات. وبالتالي عندما تقصر جهة من الجهات بعملها هي تتحمل المسؤولية

مشاريع مرنة لتحقيق أهداف سريعة

اليوم، إحدى المشاكل أن جهة واحدة تقصر، ولكن الجهة الأساسية المعنية بهذا القطاع هي التي تتحمل المسؤولية، لأنه لا يوجد ربط، فالبرنامج يربط بين هذه الجهات باتجاه معين. لنفترض أنه لدينا منطقة لديها تشابه جغرافي، تشابه بيئي، تشابه بالزراعات، تشابه بالمنتجات، تشابه بالطباع الاجتماعية، عندما نخلق برنامجاً زراعياً، على سبيل المثال، وزراعياً صناعياً لهذه المنطقة، فنحن نحقق خرقاً كبيراً ينعكس على الاقتصاد في المناطق المجاورة، وربما في المناطق الأخرى، وربما في الاقتصاد السوري. عندما نتحدث عن المنتجات الريفية، عندما نتحدث عن المواشي، عن الأبقار، عن الحليب، هل يمكن أن نتحدث عن حليب من دون معامل للتعبئة؟ لا يمكن: الأول يتبع للزراعة والثاني للصناعة. من يخلق مشروعاً مشتركاً لدعم مثل هذه المشاريع، وخاصة عندما تكون مشاريع صغيرة على مستوى الريف وغيرها. نحن بحاجة للكثير من المشاريع المرنة من أجل تحقيق أهداف سريعة، وبالوقت نفسه متقدمة. فإذاً البرنامج هو فقط إحدى الآليات التي يمكن للحكومة اتباعها من أجل تحقيق نتائج سريعة



دعم الإنتاج

وعن موضوع دعم الإنتاج، قال الرئيس الأسد: قلنا إن أهم طريقة لمواجهة الحصار هي دعم الإنتاج بشكل عام، لكن من البديهي أن الزراعة تأتي أولاً في سورية أولاً، لأن المجتمع السوري هو مجتمع زراعي عبر الأزل، منذ آلاف السنين، والخبرة متراكمة أيضاً عبر آلاف السنين في المجال الزراعي، البنية التحتية موجودة، والبيئة هي بيئة زراعية، أي بإمكاننا أن نحقق الكثير من فرص العمل بزمن قصير جداً، وبالوقت نفسه نحقق الأمن الغذائي، وهذا يعني توفير أهم عامل من عوامل الصمود. ولكن في الموضوع الزراعي، سأتحدث فقط عن الأولوية، ولن أفصل به لأن القطاع الزراعي واسع جداً، وهو عالم واسع أكثر منه قطاعاً، فنحن نتحدث عن زراعات استراتيجية وغير استراتيجية وريفية وأسرية، ومنتجات ريفية تتعلق بالزراعة، وعن مجتمع متكامل لديه شؤون وشجون. لكن المطلوب في هذا المجال أن نعطي الأولوية للزراعة، وأن تتعاون مختلف الوزارات المعنية من أجل دفع هذا القطاع بأسرع وقت ممكن. ومن الضروري في هذا الإطار أن نوفر الدعم لكل الصناعات التي تدعم الزراعة. جزء من هذه الصناعات قد يكون صناعات غذائية، وجزء آخر قد يكون مستلزمات صناعات لمستلزمات الإنتاج، وقد يكون للمنتجات الحيوانية، أو مستلزمات تربية المواشي، كصناعة الأعلاف - على سبيل المثال - التي تأخذ أهمية كبرى في ظروفنا الحالية، وغيرها من التفاصيل الكثيرة. بشكل عام، بالنسبة للإنتاج علينا أن نركز على دعم كل صناعة أو خدمة تزيد من القيمة المضافة للمنتج الوطني، وبالتالي تكرس الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الغير، وتكرس ثقافة الانتاج على حساب ثقافة الاستهلاك التي سادت في مرحلة ما قبل الحرب.

تحويل المعلوماتية إلى قطاع استراتيجي

واعتبر الرئيس الأسد أن القطاع الآخر المهم هو قطاع المعلوماتية. هذا القطاع لا يحتاج للكثير من المواد الخام المستوردة. المادة الخام الأساسية هي العقل، العقل الشاب، المبدع، وأبواب التطور في هذا القطاع مفتوحة للتطوير وللإبداع من دون حدود، وهو لا يتأثر بالحصار. وإذا تطور هذا القطاع بحكم دخول المعلوماتية في كل القطاعات من دون استثناء، فهذا يعني بالنتيجة تطور القطاعات المختلفة بالتوازي مع قطاع المعلوماتية. هذا القطاع يتطور اليوم، ولكن بحكم الحاجة له في السوق، وليس بحكم وجود استراتيجية واضحة أو رؤية محددة لقطاع المعلوماتية، من الضروري جداً أن نفكر كيف نحوله لقطاع أساسي أو لقطاع استراتيجي، لأنه قادر على خلق فرص عمل كثيرة بكلف تأسيس محدودة وبقيمة مضافة عالية. فإذاً، بالنسبة للإنتاج، الحصار هو فرصة لكي نتعلم الكثير ونطور الكثير. كما قلت في خطابي أمام مجلس الشعب هو محنة يمكن أن نحولها لمنحة.

الدفع الالكتروني يخلق شفافية إجبارية

وأشار الرئيس الأسد إلى أن النقطة المهمة الأخرى هي الدفع الالكتروني لو فكرنا اليوم بعناوين مثل الشفافية، التهرب الضريبي، الفساد، قوة الليرة، وغيرها من العناوين، كلها تصب عند موضوع الدفع الالكتروني الذي يساهم بموضوع قوة الليرة من خلال تحويل هذه الليرة من القناة العشوائية إلى القناة المنظمة داخل المصارف، ويخلق شفافية إجبارية تجعل الدولة أو المؤسسات المعنية في الدولة، وخاصة المالية، قادرة على معرفة حركة الأموال والصرف في سوق سورية، وبالتالي القدرة بشكل أفضل على معرفة إمكانيات الجباية، أو إمكانيات التهرب الضريبي، من أجل تطبيق

ماع الحكومة الجديدة:

ة والإخلاص أساس النجاح

الجباية بشكلها الأمثل وبالوقت نفسه هي تخفف الأعباء عن المواطن من خلال تسهيل عمليات الدفع في الأماكن المختلفة. صدرت التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع، قطعنا خطوات كبيرة، ما تبقى هو التجهيزات التقنية التي يفترض أن تصل خلال أشهر، والمطلوب أيضاً دعم هذا المشروع لنتائجه السريعة على الاقتصاد.

الإعلام وملاحقة مكامن الخلل

وعن الإعلام السوري، قال الرئيس الأسد: الإعلام السوري حقق نقلة جيدة بظروف صعبة، ومن واجبه اليوم أن يستمر في ملاحقة مكامن الخلل دون تردد، ومن واجب المسؤولين الاستجابة، إن كان بمقابلة، أو ببيان، أو بنقل المعلومة بطريقة ما عبر المكاتب الإعلامية هناك طرق مختلفة للتفاعل مع الإعلام ونقل المعلومة، ومن الضروري توسيع دائرة الحوار في الإعلام السوري، سواء مع المواطنين أو المختصين أو المسؤولين هذا يرفع مستوى الحوار والمعرفة، ويرفع قدرتنا جميعاً في المجتمع السوري على إيجاد الحلول للمشاكل برؤية أوسع، بدلاً من الرؤى الضيقة التي تنشأ من خلال الحوار بين مجموعات محدودة، وخاصة عندما نحصر الحوار فقط داخل مؤسسات الدولة وعلى الحكومة دعم الإعلام في أخذ دوره الفعال، وتحقيق كل العناصر التي تؤمن له النجاح بدلاً من العرقلة، لأن طرح المشاكل هو دعم للمسؤول وليس هجوماً عليه، هو مساعدة له الناس ترى المشاكل، فأين المشكلة أن نراها على الإعلام بالعكس، هي مساعدة، وهي منصة للمسؤول، لكي يدافع عن وجهة نظره، ولكي يشرح أيضاً وجهة النظر هذه، والظروف المحيطة بهذه المشكلة.

التواصل والعفوية

هناك في إطار الإعلام موضوع التواصل، حيث لدينا دائماً مشكلة بين المسؤول والمواطن، ألا وهي مشكلة التواصل، بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة. هناك مشكلة مع الشفافية، أو في فهم مصطلح الشفافية قد تكون مشكلة التواصل مرتبطة بقدرة هذا المسؤول على التواصل، وهذه القدرة تأتي من البيئة التي نشأ بها وربما من الموهبة التي يتمتع بها، وهذا صحيح. وعندما لا يكون مسؤولاً، لا توجد مشكلة في أن لا يكون قادراً على التواصل، لكن بمجرد أن يصبح مسؤولاً يجب أن يبحث عن طريقة لفعل ذلك وأنا أقول إن أسهل طريقة أن يكون الإنسان شفافاً وعفوياً. القضية ليست بحاجة لبروفات ولا لدورات، وإنما بحاجة لعفوية. شرح لما يفكر به المسؤول، شرح ما هي المشاكل التي تواجهه، ما هي أسبابها، كل ما يحيط بها بشكل شفاف وعفوي وأنا أعتقد ومتأكد أن المواطن سوف يتفهم، لكن لا نستطيع أن نطلب منه التفهم ولا تشرح له ولا تعطيه معطيات. عندما لا نقدم المعلومات فسيكون المواطن عرضة للإشاعات. استخدام الإعلام الرسمي أيضاً ضروري جداً. عندما نستخدم الإعلام الرسمي لنقل المعلومات الحقيقية والصادقة فنحن نحول الإعلام إلى مرجعية موثوقة للمعلومة وبهذه الطريقة نقطع الطريق على فوضى الانترنت. وبالمناسبة هذه الفوضى شيء طبيعي لأن الانترنت هي ليست مؤسسة تتبع لجهة محددة.



كل من يشاء يقول ما يريد. ولكن المواطن دائماً يبحث عن جهة يثق بها لكي يأخذ منها المعلومة، ومبادرتنا بهذا الاتجاه هي التي تقطع الطريق على هذه الفوضى وعلى سلبيات هذه الفوضى. وكل وزارة فيها مكاتب إعلامية تستطيع أن ترصد يومياً ما يطرح. قد تكون هناك أشياء بحاجة لرد سريع فوري - حسب أهمية الموضوع - وقد تكون هناك أشياء تتراكم، وربما يكون الرد من خلال بيان إعلامي، أو من خلال ظهور للمسؤول ببيان، أو عبر مقابلة تلفزيونية أو غيرها. الإعلام واسع ولديه طرق كثيرة. المهم أن نبادر بهذا الاتجاه. هناك جانب آخر حول التواصل متعلق بالأمور الإجرائية. من الملاحظ أن الكثير من المواطنين له عمل معين أو إجراء معين في إحدى المؤسسات، ولكي يعرف ما هو المطلوب منه عليه أن يبحث عن صديق يعمل في الدولة لكي يسأله عن الإجراءات، وربما لا يصل إلى هذا الصديق، فيبحث عن صديق لديه صديق موجود في الدولة. وكل مؤسسة لديها موقع انترنت. لماذا لا نضع كل هذه الإجراءات عليه؟ لماذا لا تكون هذه المنصة للتواصل مع المواطن؟ ندخل إلى هذه المواقع فنرى أخبار المسؤولين. الحقيقة كلنا وأنا معكم. المواطن لا يهتم بأخبارنا، المواطن يهتم بقراراتنا، فلذلك دعونا نستخدم هذه المنصات للتواصل معه ولتسهيل الأمور عليه. هذا مثال بسيط للإجراءات، ولكنها واحدة من المشاكل التي نراها بشكل متكرر ومستمر.

أساس النجاح هو الإخلاص

وفي نهاية الاجتماع قال الرئيس الأسد: لقد مررت بشكل سريع على عدد من النقاط، كل وزارة من الوزارات هي وزارة مهمة، وكل وزارة فيها العديد من المواضيع، والحقيقة الكثير من العاملين في الدولة، البعيدين والقريبين وربما الأصدقاء، الكل كان خلال الأيام الماضية يرسل لي الكثير من الأفكار لكي أتحدث بها أمام الحكومة والحقيقة كلها أفكار مهمة، ولكن لا يمكن أن تطرح في جلسة واحدة، وربما تكون هناك جلسات قطاعية كما يحصل من وقت لآخر. فهذا - كما قلت - غيض من فيض كلنا نعرف أن الإمكانيات اليوم ليست كالإمكانيات قبل الحرب، لكن هذا لا يعني أن الإمكانيات ليست متوافرة لكي نتقدم للأمام ولكن لن نحصل عليها من دون جهد مكثف الحصار لا شك بأنه مؤثر، ولكن تأثيره ليس مطلقاً، هو يؤثر في مجالات أكثر من مجالات أخرى. في المجالات التي يؤثر فيها الحصار بشكل أقل علينا أن نتحرك بشكل أسرع ونستغل هذه القطاعات.

واعتبر الرئيس الأسد أن أساس نجاح المسؤول في العمل هو الإخلاص. لا تخافوا من الخطأ لأن الخطأ هو جزء من الطبيعة البشرية، ونعرف كلنا أن من يعمل يخطئ، ومن لا يعمل لا يخطئ، فعلينا أن لا نخاف من الخطأ. كلنا نخطئ يومياً، وأنا أخطئ مثل أي مسؤول في هذه الدولة، والمواطن يتسامح مع الخطأ عندما يعرف أن هذا المسؤول مخلص، وعندما يعرف أنه يسعى لتصحيح الخطأ، وهذا هو التطوير، وهذه هي المعرفة التي تتراكم ونطور أنفسنا من خلالها. براعتنا هي في قدرتنا على رؤية الخطأ، وفي قدرتنا لاحقاً على تصويبه. التواضع أهم طريق بالنسبة لأي مسؤول من بينكم للحصول على محبة الناس وعلى دعمهم، والتواضع لا يعني فقط أن نعيش بشكل قريب من الناس، ولا يعني فقط ألا نستفزهم ببعض التصرفات، ولكن أيضاً احترام الرأي، وهذا لا يعني الذي أتفق معه فقط، بل الذي لا أتفق معه أيضاً. أحترم الرأي الذي اعتبره صحيحاً، وكذلك الرأي الذي اعتبره خطأ من وجهة نظري، لأن أهمية الآراء ليست بصحتها وخطئها، وإنما بمجرد طرحها ونقاشها، لأن العقل هو كالعضلة لا يمكن أن ينمو من دون تمرين، وتمرين العقل هو النقاش والحوار والتفاعل مع الناس الذي يؤدي الى التفكير السليم. في النهاية أتمنى لكم كل النجاح في خدمة وطنكم. وشكراً لكم.

تطهير الجيش من الضباط ال
في سـورية كان وراء تدب



«البعث الأسبوعية» ـ تقرير العدد

لم يعد الأمر سراً: في سياق الحرب في سورية، لعبت تركيا دوراً رئيسياً في دعم السديم «الجهادي» ضد الدولة السورية، وسوف تستخدم بعد ذلك آلاف المرتزقة منه ضد الأكراد السوريين، ثم ضد قوات المشير حفتر في ليبيا.

وبفضل تسريب للوثائق مر دون أن يلاحظه أحد، تم الكشف عن استراتيجية هذا الدعم في تركيا، بالتواطؤ مع مختلف أجهزة الاستخبارات الخاصة الحليفة - بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية — والذي شمل تهريب السلاح، وممارسة الضغط، والاغتيالات، والتضليل الإعلامي.

وقد تسببت سياسة دعم تركيا للإرهابيين بتوترات غير معروفة داخل الجيش التركي. وبعيداً عن أي إجماع داخلي، فقد دفع دعم أنقرة للأصوليين في سورية الحكومة التركية إلى تطهير الجيش من الضباط الذين عارضوه، بل وتمت تصفيتهم في ظروف غامضة. وسوف نتطرق هنا للجوانب المقززة لهذه السياسة، بما في ذلك تمويلها الخارجي، والفساد الذي ولدته، واستخدام تسمية «الجيش السوري الحر» كذريعة لإخفاء دعم المجموعات الإرهابية الأصولية. وعلى الرغم من أن تركيا لعبت الدور الرئيسي في هذه العملية، إلا أنها لم تكن وحدها المسؤولة عن صعود الجماعات المتطرفة هذه. وهو ما يذكّرنا به مرصد الشمال الأوروبي Nordic Monitor عبر كشفه مؤخراً جملة وثائق عن هذه المسألة.

شهادات تحت القسم

فمن خلال الإدلاء بشهادته، أمام المحكمة الجنائية العليا السابعة عشرة في أنقرة، في ٢٠ آذار ٢٠١٩، كشف العقيد فيرات العكش، الذي كان يعمل في قسم الاستخبارات في قيادة القوات الخاصة ÖKK، أن الفريق زيكاي أكساكيلي، المسؤول عن حزب العمال الكردستاني في ذلك الوقت، أمر باغتيال العميد سميح طرزي. وفي الواقع، اكتشف طرزي أن أكساكيلي كان يعمل سراً مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لتنفيذ عمليات سرية وغير قانونية في سورية لتحقيق مكاسب شخصية، بينما يجر تركيا إلى عمق الحرب في سورية».

كان جزء من مهمة طرزي تنسيق الإجراءات مع معهد ماساتشوستس، بقيادة حقان فيدان المقرب من الرئيس رجب طيب أردوغان. وقد عمل بشكل وثيق مع البنتاغون في برنامج تدريب وتجهيز «مقاتلي المعارضة السورية». جند معهد ماساتشوستس المقاتلين في البرنامج، وتم توفير التدريب لهم من قبل الجيش التركي. وبعد أن علم أنّهم كانوا يحاولون نقل المقاتلين الراديكاليين كمعتدلين، احتج على الخداع، جاعلاً نفسه هدفاً للمعهد ولرئيسه أكساكيلي.

[طرزي] كان يعرف حجم التمويل الذي قدمته قطر [لتركيا] لشراء الأسلحة والذخائر للمعارضة، وإلى أي مدى استخدم بالفعل لهذا الغرض، كما أنه كان يعرف كم من هذه الأموال كان يجري اختلاسها من قبل المسؤولين الحكوميين الأتراك.

عرف طرزي أيضاً أن قضية قطر ليست سوى مثال واحد على كيفية إدارة هذه التمويلات، وأن هناك «بلداناً أخرى اختلست أموالها أيضاً» بعد نقلها إلى تركيا. لا نعرف المزيد عن هذه «البلدان الأخرى». ومع ذلك، من الواضح أن تركيا قد استضافت منصة جمعت حوالي ١٥ جهازاً استخباراتياً خاصاً، بما في ذلك أجهزة من الولايات المتحدة وفرنسا، في محاولة لقلب النظام السياسي في سورية.

وفي هذا السياق، استُخدم «الجيش السوري الحر» كذريعة لدعم الجماعات الأكثر تطرفاً: «كان جزء من مهمة طرزي تنسيق الإجراءات مع معهد ماساتشوستس، بقيادة حقان فيدان، المقرب من أردوغان (.) «تم استهداف العميد طرزي بسبب معرفته الوثيقة بشؤون سورية» (.) - كما أوضح العكش - مضيفاً أن طرزي كان يعرف عدد الأسلحة والذخائر التي تم توريدها إلى مختلف الجماعات الإرهابية في سورية بحجة مساعدة «الجيش السوري الحر». وفي ليلة محاولة الانقلاب الفاشلة، تمت تصفية طرزي بأمر من الفريق أكساكيلي، الذي تمت ترقيته فيما بعد. والأنكى من ذلك أن العكش، الذي قام بتقديم هذه المعلومات، يقضي حالياً عقوبة السجن مدى الحياة. وكما ذكر أمام القاضي، فقدكان طرزي يعرف أيضاً تفاصيل تهريب النفط الذي سرقه داعش، والذي تورطت فيه الحكومة التركية. وقال إن «طرزي كان على علم بمن هم متورطون من الحكومة في عملية تهريب النفط من سورية، وكيف تم تقاسم الأرباح والأنشطة التي تورطوا فيها»، وكان على علم أيضاً بأنشطة بعض المسؤولين الحكوميين الذين جلبوا كبار قادة الجماعات المسلحة المتطرفة والجهادية لتلقي العلاج الطبي في تركيا تحت ستار قوات «الجيش السوري الحر» [المعتدلة]، ومقدار الأموال التي حصلوا عليها على شكل رشاوى.

...معارضين لدعــم «الجهاد»
...يــر أردوغان لانقلاب ٢٠١٥

والعكش ضابط مخضرم شغل منصب رئيس مكتب الاستخبارات ومكافحة التجسس التابع لقيادة القوات الخاصة، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦. وتم تعيينه للعمل في فريق تم تشكيله ضد تنظيم «داعش» في العراق، في كانون الأول ٢٠١٥، وخدم ستة أشهر هناك وفي ٨ حزيران، عُيّن قائداً للوحدة الثالثة ضمن لواء القوات الخاصة الثانية في أنقرة وكان من بين مسؤولياته حماية كبار الضباط، وتنظيم استجابة سريعة للتهديدات الإرهابية الفورية والناشئة، ونشر القناصة والقوات للقيام بمهام خاصة.

ووفقاً لـ العكش، فإن طرزي كان يعرف الكثير عما يجري في العراق، وقال إنه كان على علم وثيق بمفاوضات الرهائن مع داعش التي أجراها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا من أجل إطلاق سراح الرهائن الأتراك الذين تم اختطافهم عندما احتل «داعش» القنصلية التركية في الموصل وقال إن بعض الأموال التي قدمتها تركيا لـ «داعش» كانت في الواقع في جيب مسؤول تركي استخدم الأموال المختلسة لشراء نحو ٢٤ شقة في أنقرة ولم يذكر اسم المسؤول في شهادته.

وأوضح العكش أن «سميح طرزي كان يعرف جيداً كيف تم تحويل مسار النفط المأخوذ من داعش [في سورية] [إلى تركيا] من خلال حكومة إقليم [كردستان] العراقية بمساعدة سياسي محلي بارز [في كردستان]، وبالتعاون مع المسؤولين الحكوميين [الأتراك]، وباستخدام قدرات وكالة حكومية [تركية].

وقال أن «الأموال اختلست»، مؤكداً أن طرزي يعرف كيف أهدرت الأموال السرية التي وضعت تحت تصرف الرئيس أردوغان في العراق وسورية.

إعدام العميد طرزي

وخلال محاولة الانقلاب، في ١٥ تموز ٢٠١٦، دُعي أكساكيلي إلى أنقرة على الرغم من حظر الطيران الذي فرضته هيئة الأركان العامة، وسُمح لرحلة طرزي بالإقلاع من سيلوبي بإذن خاص في غضون ذلك، أمر أكساكيلي ضابط صف يدعى عمر هاليسدير، وهو أحد مساعدي الفريق، بقتل طرزي عندما وصل إلى مقر قيادة القوات الخاصة وأطلق هاليسدمير النار على طرزي فأصابه بينما كان على وشك الدخول إلى المقر، ونُقل طرزي إلى أكاديمية غولهان الطبية العسكرية ولكنه لم ينج من جروح الطلقات النارية.

وشهد العكش بأنه تلقى أيضاً أمراً من الفريق أكساكيلي، ليلة الانقلاب، بالاستعداد لهجوم إرهابي، ولم يكن يعلم أن محاولة انقلاب تتكشف وقال: «عملي كان تقديم دعم إضافي لمكتب رئيس الأركان العامة، كأي إجراء ضد هجوم إرهابي محتمل بناء على معلومات استخبارية تلقيت شخصياً المهمة من قائد القوات الخاصة الفريق زيكاي أكساكيلي قيل لي أن أحصل على تفاصيل المهمة من العقيد أوميت باك».

وقال: «لقد قمت بمسؤوليتي في إطار التسلسل الرئيسي لتوفير الأمن لمكتب رئيس الأركان العامة، أعتقد أنني وفريقي دُفعنا إلى فخ»، وأن أكساكيلي أمر بإعدامه أيضاً، ولكنه نجا بفضل النهج الحذر الذي تبنته قوات القوات الخاصة المنتشرة بالفعل في الأركان العامة.

في ٢٠ يونيو ٢٠١٩، أدين العكش، وحكم عليه بالسجن المؤبد المشدد بتهمة التخطيط لانقلاب استناداً إلى أدلة مشكوك فيها. ولم يذكر حتى اسم اكساكيلي، الذي اعطى أمراً مباشراً للعكش بالذهاب إلى الأركان العامة، كمشتبه به في القضية، لأنه لعب دوراً في تنفيذ محاولة الانقلاب المزيفة بالتعاون مع وكالة الاستخبارات التركية وقد تمت مكافأته في وقت لاحق بترقيته إلى رتبة لواء. حيث كان قائداً لعملية عسكرية تركية في سورية في آب ٢٠١٦. وتم تعيينه كقائد لفيلق الجيش الثاني، وتقاعد في تموز ٢٠٢٠.

ضربة «داعش»

تشير الأدلة الجديدة إلى أن الغارة الجوية الأولى التي شنتها القوات الجوية التركية على تنظيم «داعش»، في ٢٤ تموز ٢٠١٥، والتي يُنظر إليها على أنها تحول كبير في موقف تركيا من التنظيم الإرهابي في سورية، لم تكن سوى ستار من الدخان للتغطية على أهداف تركيا الحقيقية.

وفقاً لشهادة النقيب أوغور أوزونو اوغلو، أمام المحكمة الجنائية العليا الرابعة في أنقرة، في ٢٦ شباط ٢٠١٨، خلال محاكمة تتعلق بالانقلاب الفاشل، كانت الغارة بمثابة إلهاء ومقدمة لسلسلة من الغارات الجوية على حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وهو أول هجوم من نوعه على التنظيم الانفصالي بعد وقف إطلاق النار الذي استمر لأكثر من عامين.

«في اليوم السابق للعملية، نفذت عملية صغيرة النطاق ضد أهداف لداعش في سورية في محاولة لتضليل العملية [الرئيسية] وإخفائها».

وقال اوزونو اوغلو: «إن عابدين اونال، قائد القوات الجوية فى ذلك الوقت، جاء إلى قاعدة ديار بكر وأبلغ شخصياً جميع الطيارين فى السرب ١٨١ أن لديهم رسالة مهمة جداً من أمتنا لتسليمها، وأنه يثق تماماً بنا»، وأكد أن الخطة ضد حزب العمال الكردستاني قد وضعت قبل وقت طويل وأن ضربة صغيرة ضد داعش في سورية كانت جزءاً من العملية.

وجاءت أول عملية ضد داعش في سورية في ذلك الوقت، والتي أفادت التقارير أنها أصابت أهدافاً في قرية حوار النهر الحدودية السورية، بعد أن واجهت تركيا انتقادات شديدة لترددها في المساهمة بمحاربة «داعش»، فضلاً عن غض الطرف عن نقل «الجهاديين» الأجانب عبر الأراضي التركية.

جاءت الضربات الجوية التركية بعد وقت قصير من موافقة حكومة الرئيس أردوغان المترددة أخيراً على السماح للولايات المتحدة باستخدام القواعد الجوية في جنوب تركيا لشن ضربات ضد «داعش»، وسمحت الصفقة للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بالتمركز على الأراضي التركية لإجراء مراقبة أفضل على سورية، والتعاطي بشكل أسرع مع المعلومات الاستخباراتية أكثر مما كان عليه عندما اقتصرت على إطلاق رحلات جوية من أماكن مثل العراق والأردن ودول الخليج.

ويبدو أن الهجوم كان جزءاً من صفقة سرية بين تركيا والولايات المتحدة، تم التفاوض خلال مكالمة هاتفية بين أردوغان والرئيس باراك أوباما، في ٢٢ تموز ٢٠١٥. وبعد يومين من المحادثة، أقر داود أوغلو بأن المفاوضات مع الولايات المتحدة قد وصلت إلى نقطة محددة وأنه تمت معالجة مخاوف تركيا.

عودة إلى «الجيش السوري الحر»

ووفقاً لتسريبات أخرى، تم ضبط قوات «الجيش السوري الحر»، المدعوم من تركيا، وهي تبيع أسلحة إلى تنظيم «داعش» (.)، في كانون الثاني ٢٠١٧. ودفع هذا الاكتشاف نحو ٥٠ ضابطاً إلى التهديد بالاستقالة وخططوا للاحتجاج على الصفقة والتشكيك في تدريب وتسليح «الجيش السوري الحر» مع اقترابه من «تنظيم الدولة الإسلامية»، وتقديم الدعم المادي له وقد نجح الفريق أكساكيلي، الذي شعر بالقلق إزاء تداعيات مثل هذه الفضيحة، في ثنيهم عن الاستقالة بتهديدهم.

استنتاجات

تقودنا هذه الاعترافات إلى جملة من الاستنتاجات:

أولاً، كان تحالف الميليشيات المعروف باسم «الجيش السوري الحر» يعمل لفترة طويلة كأداة للأموال والأسلحة والرجال لصالح السديم الجهادي، وعلى نحو أكثر دقة، كان «الجيش السوري الحر» مدعوماً من الغرب في الوقت الذي كان يحارب فيه جنباً إلى جنب مع الجماعات الجهادية، بما في ذلك داعش، حتى شتاء ٢٠١٣ - ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن «جبهة النصرة»، و«الدولة الإسلامية» [مستقبلاً] كانا كياناً واحداً حتى انفصالهما في نيسان ٢٠١٣. وبين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، كانت ميليشيا «الجيش الحر» القوة الدافعة الرئيسية وراء الإرهاب الوهابي في سورية، حيث قام التكتيكيون التابعون لها بعمليات كبرى أدت إلى غزو «الدولة الإسلامية» لمواقع مختلفة، مثل مخيم اليرموك جنوب دمشق والرقة ودير الزور. باختصار، سمحت العمليات المشتركة، لـ «الجيش الحر» و«النصرة»، لداعش بأن يرسّخ نفسه في العديد من المدن السورية بعد الانقسام بين «جبهة النصرة» و«الدولة الإسلامية»، وقد استخدم «الجيش السوري الحر» كذريعة لتغطية هذه السياسة السرية، التي لم تشمل تركيا فحسب، بل ضمت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

كما تكشف هذه القضية المعارضة القوية للضباط الأتراك لدعم داعش والجماعات الإسلامية الأخرى من قبل حكومة أردوغان ومع ذلك، لم يكن من الجيد معارضة «السلطان»: «كان أكساكيلي ضابطاً رئيسياً، عمل لتنسيق حدث الانقلاب المزعوم لصالح أردوغان وقد تم تطهير آلاف الضباط، بمن فيهم جنرالات وأدميرالات، من الجيش التركي، منذ عام ٢٠١٦، وتم سجن معظمهم بتهم مشكوك فيها. وباستخدام هذا الحادث كذريعة، قام [أردوغان] بإبعاد الضباط الذين أظهروا مقاومة للتوغلات العسكرية في سورية، والذين كانوا يعارضون تسليح المتطرفين الذين جندهم «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا».

وبعبارة أخرى، سمح الانقلاب الفاشل، في ١٥ تموز ٢٠١٦، لأردوغان بالقضاء على أي تحد داخلي لنزعته الجامحة للتفرد بالسلطة، والسيطرة المطلقة داخل الجيش والاستخبارات، والتوسع إلى الخارج. وفي حين اعتقد البعض أن عمليات التطهير هذه من شأنها أن تعطل القوات التركية لفترة طويلة، فإن تدخلات أنقرة تهدد بشكل متزايد السلام الإقليمي والعالمي، علماً أنها أصبحت أكثر جدية وخطورة.

ماذا يحدث فـ

«ثورة النعال».. الاستخبارات المركزية



«البعث الأسبوعية» ـ سمر سامي السمارة

تسمى محاولات الولايات المتحدة للإطاحة بحكومة أجنبية من خلال المظاهرات «السلمية»، عادة، على اسم لون ما، وفي بعض الأحيان وردة. هكذا، كانت هناك «ثورة وردية» في جورجيا، و«حركة خضراء» في إيران، و«ثورة برتقالية» في أوكرانيا. ويبدو أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومجموعات منظمات الدعم استنفدت الآن خياراتها اللونية. وإلا كيف يمكن تفسير أن آخر محاولة لها في بيلاروسيا سميت «ثورة النعال»؟!

ما الذي يحدث في بيلاروسيا؟

كما هو السيناريو الذي بات معروفاً، تم إطلاق آخر ثورة مخملية عقب انتخابات رئاسية «مثيرة للجدل!!». وتم التشكيك بالنتائج حتى قبل بدء الانتخابات. وعندما أعلنت النتائج رددت وسائل الإعلام الغربية أنها جاءت مخالفة للتوقعات، ولابد أنها مزورة. وتم دفع الناس إلى الشوارع للاحتجاج. وإذكاء الفوضى، وهنا، يمكن استخدام بعض القناصة لإطلاق النار على الشرطة والمتظاهرين معاً.

خرجت المعارضة البيلاروسية في حشود ضخمة إلى شوارع مدن عديدة، وأعلنت سفيتلانا تيخانوفسكايا نفسها «زعيمة وطنية» لبيلاروسيا («مؤهلها» الوحيد لقيادة المعارضة هو أن زوجها في السجن).

شكلت المعارضة لجنة تنسيق، ووضعت برنامجاً – «بسيطاً للغاية» – أسمته «حزمة الإصلاحات من أجل بيلاروسيا»: انتخابات «نزيهة» جديدة، يليها الانسحاب من جميع الاتفاقات المبرمة مع روسيا (بما في ذلك دولة الاتحاد، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وما إلى ذلك)، والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وطرد جميع الوحدات العسكرية الروسية، وحظر المنظمات الروسية في بيلاروسيا، كما ستحظر القنوات التلفزيونية الروسية. يجب إغلاق الحدود مع روسيا. وبعد ذلك، يجب إنشاء «كنيسة أرثوذكسية بيلاروسية» جديدة ومستقلة. وأخيراً، «إصلاح» الاقتصاد البيلاروسي ـ أي أن كل ما يمكن بيعه سوف يباع، فالبلاد سوف تُحدّ من التصنيع (مثل أوكرانيا أو دول البلطيق).

المعارضة في الشارع

في بداية الحملة الانتخابية، بدأ بعض المتظاهرين المناهضين للرئيس لوكاشينكو بالتلويح بالنعال، رداً على دعوة يوتيوب الشهيرة والمرشح الرئاسي سيارهي تسيخانوسكي لسحق الرئيس البيلاروسي «مثل صرصور». لم يكن لدى المتظاهرون – الذين كانت الشرطة قد عرّفتهم في وقت سابق على أنهم «أطفال المدينة الأغنياء، أبناء الأغنياء الذين ضاقوا ذرعاً بالحياة الرغيدة»، وأبناء الطبقة الوسطى الذين يعملون في صناعة تكنولوجيا المعلومات المزدهرة في البلاد – القدرة على مهاجمة قوة شرطة مسلحة بشكل جيد ومتحمسة. وبينما تظاهر البعض بسلام، تم تجنيد عدد من العناصر الإجرامية التي هاجمت قوات الأمن بمهارة وعنف كبيرين. تم إعدام رجل شرطة. أطلقت النار على البعض، والبعض الآخر تلقى ضربات السكاكين ومضارب البيسبول وقنابل المولوتوف والقنابل اليدوية البولندية، والألعاب النارية.

قام بضع مئات من العمال في شركة MTZ بالخروج، ولكن MTZ لديها ١٧٠٠٠ موظف، والـ ١٦٥٠٠ الذين لم يخرجوا يعرفون جيداً لماذا لاتزال لديهم وظائفهم. فإن سقط الرئيس لوكاشينكو من المرجح جداً أن يتم بيع شركتهم المملوكة للدولة مقابل بنسات، ما يعني أن معظمهم سيكون خارج العمل. خلال السنوات الثلاثين الماضية، كانوا يرون ذلك يحدث في جميع أنحاء بيلاروسيا، وليست لديهم الرغبة بتجربة ذلك بأنفسهم.

أمكن للوكاشينكو اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء أعمال الشغب وهذا ما فعله! حيث واصل السماح بالمظاهرات، ولكن عندما كان المتظاهرون متوجهين لاقتحام القصر الرئاسي رأوا رداً مسرحياً، ولكنه قوي: لوكاشينكو ارتدى بزته العسكرية بكامل معدات القتال، وطار في طائرته العمودية فوق مينسك، ثم هبط في مبنى الرئاسة. ثم سار إلى رجال الشرطة، وشكرهم بحرارة، فردت قوة الشرطة كاملة بالتصفيق له. بالنسبة لمعظمنا، قد يبدو هذا السلوك غريباً نوعاً ما، إن لم يكن سخيفاً ومستهجناً، ولكن في سياق الأزمة البيلاروسية، التي هي أزمة بروباغاندا في المقام الأول، فإن من المنطقي تماماً أن يكون ذلك منطقياً.

تم القبض على زعيم MTZ، سيرجي ديليفسكي، عضو

...ي بيلاروسيا؟
...الأمريكية استنفدت خياراتها اللونية!!

مجلس التنسيق، بينما كان يحرص لشن المزيد من الضربات، وتم استدعاء أعضاء آخرين في المجلس لاستجوابهم في قضية جنائية وفي الوقت نفسه، طارت مرشحة المعارضة التعيسة، سفياتلانا تسيخانوسكايا، التي ادعت زوراً أنها فازت في الانتخابات، إلى ليتوانيا.

في الوقت الحاضر، تقول آخر الأخبار أن الكي جي بي البيلاروسية منعت اغتيال تسيخانوفسكايا، وقد يكون هذا صحيحاً، نظراً لأن تيخانوفسكايا البريئة من شأنها أن تقدم «حملاً تضحياً» مثالياً - وسياسية مخيفة، إذا تم انتخابها على الإطلاق.

علاقة صعبة

كانت استجابة الرئيس البيلاروسي لوباء «كوفيد-١٩» سيئة مثل ردة فعل ترامب كما أن دخل الدولة من تكرير وبيع المنتجات النفطية الروسية المدعومة آخذ في الانخفاض.

حافظ لوكاشينكو على التوازن مع روسيا المجاورة لفترة طويلة، لكن ليس كثيراً. ونادراً ما يضع عقبات في طريق السياسة الروسية، لكنه قاوم أيضاً ضغوط الكرملين لتشكيل دولة موحدة كان جرى الاتفاق عليها في عام ١٩٩٩.

تشمل المعاهدة التى وقعت فى عام ١٩٩٩، أيضاً، الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادي بالاضافة الى برلمان اتحادي ومؤسسات أخرى وهي تهدف أساساً إلى دمج بيلاروسيا - وغيرها من الدول السابقة في الاتحاد السوفييتي - مع روسيا. ولكن في حالة الاتحاد بحد ذاتها، فإن الدور الشخصي الذي كان يلعبه لوكاشينكو سوف يتلاشى إلى حد كبير. لقد كان يجرجر قدميه في كل مرة تحاول فيها روسيا تحريك القضية إلى الأمام.

قدمت روسيا الدعم لأسعار الغاز الطبيعي والنفط الخام اللذين تزود بهما بيلاروسيا. ويستخدم النفط جزئياً فقط داخل البلد نفسه حيث تقوم بيلاروسيا بتصنيعه وبيع منتجاته بالعملات الصعبة في الأسواق الغربية وكان النفط المدعوم حتى وقت قريب «إيجار الاندماج» الذي تدفعه روسيا لإبقاء بيلاروسيا داخله.

وفي نهاية عام ٢٠١٩، التقى لوكاشينكو وبوتين في قمة في سوتشي وأصر الرئيس الروسي مرة أخرى على إحراز المزيد من التقدم فى تشكيل دولة الاتحاد، بينما واصل لوكاشينكو سحب قدميه. ونتيجة لذلك، خفضت روسيا «إيجار الاندماج» من خلال المطالبة برفع أسعار نفطها.

غيّر لوكاشينكو تكتيكاته وتودد علناً إلى الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، وأصر فجأة على سيادة بيلاروسيا. حتى أنه اشترى النفط الصخري الأمريكي.

لذلك، وعندما فشلا مرة أخرى، في كانون الأول الماضي، في الاتفاق على سعر جديد للنفط، خفضت روسيا إمداداتها مؤقتاً، فتعهد لوكاشينكو بتنويع موردي النفط إلى بيلاروسيا، واشترى شحنات من أذربيجان والنرويج والسعودية، خلال الأشهر الخمسة الماضية، مستفيداً من الصدمة التي تسبب بها فيروس كورونا في أسعار النفط.

الاقتراب من الغرب

نجحت الألعاب البهلوانية التي قام بها لوكاشينكو في شراء النفط من أماكن أخرى إلى حد ما. وفي أيار، وافقت روسيا مرة أخرى على تسليم النفط إلى بيلاروسيا، ولكن بكميات لم تتجاوز نصف إمدادات السنوات السابقة.

زار بومبيو مينسك في أوائل شباط، وعرض عندها، ولأول مرة، بيع النفط الأمريكي بـ «سعر تنافسي». كانت تلك أول زيارة يقوم بها كبير الدبلوماسية الأمريكية إلى بيلاروسيا منذ تولى لوكاشينكو السلطة بعد ذلك، في نيسان، أعاد البلدان العلاقات الدبلوماسية رسمياً، وافتتحت الولايات المتحدة سفارة ضخمة في مينسك، وتم تعيين جولي فيشر، المسؤولة الكبيرة في وزارة الخارجية لشؤون أوروبا، سفيرة في بيلاروسيا، وهو منصب ظل شاغراً لأكثر من عقد من الزمان.

كان الغرب لسنوات يطلق على لوكاشينكو أسوأ أنواع النعوت والصفات فجأة بات يحظى بـ «كل الابتسامات».

غير أن الاقتراب من «الغرب» له ثمنه أيضاً. لقد موّلت المؤسسة الوطنية الأمريكية للديمقراطية، في العام الماضي، ما لا يقل عن ٣٤ مشروعاً ومنظمة في بيلاروسيا، ولكن الأمر كان يزداد سوءاً، فالولايات المتحدة أرسلت إلى بيلاروسيا جيفري جيواك، أحد أكثر مسؤوليها خطورة، والمسؤول الاستخباراتي في وزارة الخارجية، والذي يتأبط سلسلة طويلة من المهام المزعزعة للاستقرار.

وأخذن تحركات السفير الأمريكي في مينسك تشي بأن مؤامرة لتغيير النظام ليست بعيدة أبداً، فالاهتمام المفاجئ الذي تلقاه بيلاروسيا من منظمات المجتمع المدني والمنظمات المنحازة للولايات المتحدة دليل أكيد على أن شيئاً ما كان يجري الإعداد له في الخفاء.

سارع الغرب لاتخاذ موقف موحد ومشترك تجاه الأزمة لم يعترف بنتيجة الانتخابات، وألقى بثقله الكامل وراء ما يسمى بـ «المعارضة»، اتصل الزعماء الغربيون ببوتين - على ما يبدو - لمطالبة روسيا بعدم التدخل في بيلاروسيا. وبدا واضحاً تماماً أن حكام الإمبراطورية المريكية قد كرهوا لوكاشينكو وهم أحبوه فقط لإعطاء مظهر من الخير سريع الزوال وهاهم يتحدثون الآن بالفعل عن إعادة فرض العقوبات على بيلاروسيا، وعلى لوكاشينكو شخصياً.

العلاقة مع روسيا

ولكن إلقاء اللوم على الولايات المتحدة، والاندماج مع روسيا ولوكاشينكو لا يروي القصة كاملة والحقيقة هي أن بيلاروسيا دولة لا تستطيع ببساطة البقاء بمفردها، كما أنها لا تستطيع أن تأمل في البقاء إلى الأبد متكئة على روسيا. وفي حين أن من المهم والمثير للاهتمام دراسة جذور القومية الأوكرانية، فإن مثل هذه الممارسة لا طائل من ورائها في حالة بيلاروسيا، لأن القومية البيلاروسية هي حقاً شيء تاريخي، ولا أساس لها خارج العقائد الأيديولوجية الغربية.

بيلاروسيا لا تتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لروسيا، ولكنها حيوية للغاية بالنسبة للأمن الروسي وهذه النقطة بحاجة إلى مزيد من التوضيح. ولا تقع بيلاروسيا في موقع حيوي استراتيجياً فحسب، بل إن القوات المسلحة البيلاروسية مجهزة ومدربة تدريباً جيداً، لا يقارن مع القوات الأوكرانية، وهي تمثل رصيداً عسكرياً رئيسياً للكرملين. كما تنتشر القوات الروسية في بيلاروسيا. وأخيراً، فإن الاتصالات بين الجيشين البيلاروسي والروسي ودية وعميقة جداً، واستيلاء حلف شمال الأطلنطي على بيلاروسيا سوف يشكل حقاً مشكلة كبرى بالنسبة لروسيا.

مثلث لوبلين البولندي

أخيراً، يبدو أن المعارضة البيلاروسية تتحدث الآن عن سجل فشلها الأولي الواضح. ولكن ذلك لا يعني أن محاولات إشعال ثورة ملونة قد انتهت، وأن الولايات المتحدة وبولندا سوف تحزمان أمتعتهما وتغادران، فمؤامرة الإطاحة بلوكاشينكو مستمرة، ويمكن أن تنجح مرة ثانية وسوف تعمل الولايات المتحدة وأوكرانيا وبولندا كل ما في وسعهما لتحويل بيلاروسيا نسبياً إلى نوع من أوكرانيا ثانية

وكما هو متوقع، فالبولنديون يفكرون بوضوح باستعادة ما يسمونه «الكومنولث البولندي»، بمعنى أنهم يحلمون بتفتيت روسيا مع شركائهم.

لقد أعطيت طموحات بولندا لاستعادة مكانتها كقوة أوروبية عظمى زخماً جديداً بعد إنشاء ما يسمى «مثلث لوبلين» الذي يضم كلاً من بولندا وليتوانيا وأوكرانيا، والذي يهدف إلى إحياء الكومنولث البولندي باعتباره قلب مبادرة البحار الثلاثة التي تقودها وارسو. وهذه المبادرة في وضع جيد لإزالة العديد من العقبات التي تواجه روسيا في أوروبا الشرقية، ولا سيما فيما يتعلق بالشراكة الاستراتيجية مع حليفتها البيلاروسية المتقلبة.

لقد مضت بولندا إلى أقصى حد، وقدمت نفسها، في السنوات الأخيرة، على أنها شريك موثوق مدعوم من الولايات المتحدة، في وقت تسعى بيلاروسيا إلى إيجاد وسيلة لـ «تحقيق التوازن» مع روسيا. وقد فعلت ذلك أساساً من خلال «مبادرة البحار الثلاثة»، والتي تتمثل رؤيتها في إنشاء قطب قوة أوروبي جديد يتمحور حول بولندا. وليس من المصادفة أن بيلاروسيا دخلت في مناقشات مع بولندا بشأن «المبادرات الإقليمية»، وأن ترامب تعهد بنشر ألف جندي إضافي في بولندا.

وإذا قبلنا فكرة أن «مثلث لوبلين» يهدف إلى إحياء منطقة النفوذ البولندية على أراضي كومنولثها السابق، ومن ثم بسط نفوذها على كامل المجال الأوسط والشرقي لأوروبا، في توافق تام مع الأهداف الجيوستراتيجية للولايات المتحدة فيما يتعلق بروسيا، فلابد أن يتبع ذلك أن بيلاروسيا يمكن أن تكون الحالة المدرسية المثالية لاستمرارية مثل هذه المشاريع. يريد التحالف البولندي الأمريكي «التغول» في الجمهورية السوفيتية السابقة، وتشجيعها على الدخول فيما يسمى «اتفاقية الشراكة الشاملة والمعززة (سيبا)»، مع الاتحاد الأوروبي، تماماً مثل تلك التي وقعتها أرمينيا، وهي دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوراسي، قبل بضع سنوات، مع العلم أن ذلك من المحتمل أن يدفع روسيا إلى فرض قيود طارئة لحماية اقتصادها، وبالتالي خلق نقطة دعم أخرى يمكن استغلالها في وقت لاحق.

خاتمة

إنها المعركة من أجل بيلاروسيا التي برزت مؤخراً كواجهة جديدة للحرب الباردة الجديدة بين روسيا والغرب ولكن إذا لم يكن تأمين بيلاروسيا من الناحية العسكرية مشكلة للجيش الروسي، فهو من الناحية السياسية سيشكل أزمة كبرى، لأن الغرب سيقفز ليس فقط لفرض المزيد من العقوبات - وهذه لم تعد مشكلة في الواقع - ولكن أيضاً لخلق حرب باردة جديدة «يغرق» فيها الأوروبيون تحت سيل من الشعارات الهستيرية من نوع أن «الروس قادمون!».

وفي الوقت الحاضر، يبدو أن الغرب يخشى التدخل الروسي جدياً، وهو يتصور بسذاجة أن روسيا يمكن أن تقدم على ذلك بسهولة، وحينها لن يستطيع أحد، بما في ذلك حلف شمال الأطلسي أن يفعل شيئاً حيال ذلك وقد يكون ترامب شخصياً غير معني كثيراً بالأمر، لكن وزير خارجيته النرجسي ربما يشعر أنه قادر على تحويل بيلاروسيا إلى أوكرانيا أخرى تغبط بها الولايات المتحدة.

إن مستقبل بيلاروسيا على المدى الطويل هو على عاتق روسيا، واقتصادات البلدين متكاملة بالفعل إلى درجة كبيرة والشعبان يتحدثان اللغة نفسها، ولديهما تاريخ مشترك والدين نفسه، وروسيا لديها مصلحة قوية في إبقاء بيلاروسيا في مجالها، ومن الصعب التكهن بردة فعلها إن استمرت «الثورة الملونة» التي تقودها الولايات المتحدة

بيل غيتس.. مالتوسي جديد متورط في مشروع إبادة

شرائح إلكترونية للتحكم بالبشر والسيطر



«البعث الأسبوعية» ـ علي اليوسف

قبل قرابة ٢٤٠٠ عام، في اليونان القديمة، ناقش أفلاطون أهمية التحكم بالتعداد السكاني، وأيد أرسطو فكرة الإجهاض وقتل الرضع. وفي عام ١٧٩٨، كتب توماس مالتوس مقالاً حول تخفيض عدد تعداد السكان آمن مالتوس أنه يجب تسخير الأوبئة والحروب والكوارث والمجاعات والمجازر لزيادة نسبة الوفيات.

في عام ١٨٥٩، نشر تشارلز داروين كتابه «أصل الأنواع»، وألمح من خلاله إلى تداعيات التعداد السكاني، ولكن فرانسيس غالتون، الخبير الإحصائي في العصر الفيكتوري، وعالم الاجتماع والأنثروبولوجيا وتحسين النسل، أصبح مهووساً بهذه الفكرة.

في عام ١٨٨٣، نشر غالتون «استفسارات حول المسألة الإنسانية وتطورها»، حيث كتب أن هدفه تناول مواضيع متنوعة تتصل، بشكل أو بآخر، بـ «تهذيب العرق»، أو كما يسمى «تحسين النسل»، وهو المصطلح الذي أتى من الكلمة اليونانية «Eugene›s»، التي تعني السلالة الصافية من مواليد النبلاء.

في بدايات القرن العشرين، أصبح تحسين النسل مادة أكاديمية في الجامعات، وتم إنشاء وتمويل المنظمات لكسب ودعم الرأي العام بشأنها. لكن معهد «القيصر فيلهلم» للأنثروبولوجيا والوراثة البشرية وتحسين النسل في برلين، ومعهد «غولدسبرينغ هاربر» المتخصص في علم الجينوم وعلم الأحياء الكمي، رفضا فكرة أن الناس يولدون متساوين، وشرعا الترويج لفكرة «تهذيب النسل» والتركيز على الدماء النبيلة.

وفي الولايات المتحدة، تم إنشاء ما يسمى «الأبوة المخططة» من قبل نصيرة تحسين نسل الأعراق مارغريت سانغر. عمل والد بيل غيتس مع مجموعة «الأبوة المخططة»، وعملت والدته مع مجلس إدارة شركة «أي بي أم»، وأقامت شراكة معهما لبناء مايكروسوفت. وبلا أي خلفية طبية أصبح بيل غيتس، بعد ذلك، أكبر الداعمين للقاحات حول العالم، والتحكم بالتعداد السكاني.

مع انتشار فيروس كورونا، تكشفت العديد من القصص والأسرار التي لم تكن تؤخذ بالحسبان، ومنها التلميحات الأمريكية إلى أنه لن يتم التجمع أبداً في مجموعات وفي كانون الثاني ٢٠١٧، قال الدكتور أنتوني فاوتشي، كبير خبراء الفيروسات في الولايات المتحدة، وعضو مجلس قيادة مؤسسة بيل وميليندا غيتس، أمام حشد في جامعة جورج تاون، بأن هناك تفشياً مفاجئاً سيحدث أثناء فترة رئاسة دونالد ترامب، وأكد أنه لا يوجد شك بأن هناك تحدياً سيواجه الإدارة فيما يخص الأمراض المعدية، بما فيها الأمراض المزمنة.

في تشرين الأول ٢٠١٩، نظمت «مؤسسة بيل غيتس» محاكاة لوباء كورونا، عرفت باسم «الحدث ٢٠١»، واستضافها مركز جونز هوبكنز للأمن الصحي، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي. ركز التمرين على التأهب لحالات الطوارئ في حالة «تفشي وباء خطير». وفي المحاكاة، كان مركز الوباء مزرعة خنازير في البرازيل، قبل أن يتم تصديره أولاً عن طريق الطيران إلى البرتغال والولايات المتحدة والصين، ثم إلى العديد من بلدان العالم ومن شأن تفشيه أن يتسبب بوفاة ٦٥ مليون شخص في العالم خلال ١٨ شهراً.

في تشرين الثاني ٢٠١٩، أعطيت «مؤسسة بيربرايت» براءة اختراع لقاح لفيروس كورونا قد يستخدم للعلاج، لكن ما حقيقة ذلك؟ تدعي منشورات متعددة على الفيسبوك أن معهد أبحاث تموله «مؤسسة بيل أند ميليندا غيتس» يمتلك براءة اختراع بالفيروس التاجي الذي يسبب الوباء الحالي.

وتداولت منصات الفيسبوك مقالاً، نشر في ٢٩ كانون الثاني، على موقع «البشر أحرار» الإلكتروني، يدعي أن معهد أبحاث بريطاني لديه براءة اختراع للفيروس ويؤكد المقال أيضاً أن المعهد يموله الملياردير بيل غيتس، كما يحتفظ «مركز السيطرة على الأمراض» ببراءة اختراع لجينوم الفيروس. يبدأ المقال بالقول: «صدق أو لا تصدق!! سلالة فيروسات تاجية هي براءة اختراع من قبل معهد بيربرايت، الذي تموله مؤسسة بيل وميليندا غيتس».

بيل غيتس إمبراطور العالم

بعيد هذا المقال، انتشرت مقالات حول العلاقة بين معهد برايبرايت وبيل غيتس على الإنترنت، حيث كشف مقال «البشر أحرار» أن غيتس وأطراف معنية أخرى مولت مجموعات بحثية لخلق «سلالة فيروسية مسلحة مصممة لبيع المزيد من اللقاحات المميتة عديمة الفائدة، ولكنها تقتل، في الوقت نفسه بضعة آلاف، وربما بضعة ملايين، من البشر».

في عام ٢٠١٥، اعتلى بيل غيتس خشبة المسرح في فانكوفر، ليلقي محاضرة حذر فيها بشدة من أنه «لو تسبب شيء ما بمقتل عشرة ملايين شخص في العقود القليلة القادمة، فالأرجح أن يكون ذلك فيروساً شديد العدوى وليس حرباً».

يتهم البعض غيتس بزعامة طبقة من الصفوة العالمية، ويرى آخرون أنه يتزعم محاولات لتجريد العالم من سكانه، ويتهمه آخرون بمحاولات جعل التلقيح ضد الأمراض إلزامياً، كما يتهمونه بمحاولات زرع شرائح إلكترونية في أجساد البشر. وتتهم مؤسسة بيل غيتس وزوجته مليندا بأنها اختبرت لقاحات على أطفال في أفريقيا والهند، ما أدى إلى آلاف الوفيات، وإلى إصابات لا علاج لها. ويروج فيديو على صفحة «ذا نيو أمريكان ماغازين» على فيسبوك فكرة أن غيتس يسعى إلى تجريد العالم من سكانه عن طريق اللقاحات والإجهاض.

ويعتقد أكثر من ربع الأمريكيين، و٤٤ في المئة من الجمهوريين، أن بيل غيتس يريد استخدام لقاح كوفيد-١٩ لزراعة شرائح إلكترونية تحت جلد بني البشر.

ولد بيل في سياتل، واشنطن، عام ١٩٥٥، التحق بجامعة هارفرد، ليغادرها بعد عامين، ويؤسس مع صديقه آلن شركة مايكروسوفت. ونتيجةً للتقدم الذي أحرزته في إصداراتها لنظام تشغيل ويندوز والبرامج والتطبيقات المختلفة، تنامت أسعار أسهم مايكروسوفت في الأسواق المالية، وتنامت كذلك ثروة بيل لتصبح حوالي ١٠١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٩.

في عام ٢٠٠٠، أنشأ بيل «مؤسسة بيل وميلندا غيتس» التي تعنى بالأعمال الخيرية، ليبدأ بالتفرغ شيئاً فشيئاً لمتابعة أعمال المؤسسة، وبالتنحي عن مناصبه العليا في مايكروسوفت تدريجياً.

استمر بيل بتخصيص المزيد من وقته وجهده لمؤسسة «بيل وميلندا» التي وسعت نشاطاتها الخيرية بشكل هائل لتقدم مساعدات في مجالات تطوير التعليم والصحة والمنح الدراسية.

كورونا وبيل غيتس

أوقف وباء كورونا حركة العالم، وأعاد عقارب الساعة إلى الخلف في الاقتصاد والحياة الاجتماعية ومع ذلك، مازالت نبرة الهلع والتخويف أعلى من أرقام الموت جراء الوباء، ومازالت التحذيرات باستمراره لا تتوقف، وأنه مستمر باجتياح المجتمعات، رغم من عشرات الدراسات التي أثبتت أنه لا يختلف عن الأنفلونزا من حيث أرقام الوفيات.

دخل بيل غيتس عالم الطب، وتناول في بيانه الأخير إعادة فتح الاقتصاد، لكنه لم يتخل عن إثارة الخوف، وأن العالم تنتظره سنوات من الألم، وتحدث بحماس عن اللقاح القادم، وهو لقاح «الحمض الريبي» الذي يختلف في تصميمه عن اللقاحات التقليدية، فالهدف منه إعادة برمجة الجهاز المناعي ضد الفيروسات، وهي فكرة صرف عليها المليارات، وتقف خلفها شركات أدوية عملاقة، لكن لم تثبت فعاليتها بعد، ولم يتم اعتمادها، إضافة إلى الخوف من آثارها الجانبية، والتي قد تنتج من التلاعب بالجهاز المناعي للإنسان؛ وربما تفسر هذه الوصلة من خطاب غيتس ما يحدث في أروقة وباء كورونا، وما إذا كان يمثل مرحلة

ة على مستقبلهم

جديدة لتدشين عصر اللقاحات الجديد.

فجأة، وعلى حين غرة، أصبح كورونا عنوان المرحلة الراهنة، فهل صدقت نبوءة بيل غيتس، داهية العالم في برمجيات الحاسوب وخبير الشبكة العنكبوتية والمسك بخيوطها؟ حين أنبأنا قبل خمس سنوات عن جائحة تغزو العالم، وهو على غير أهبة استعداد لها، جائحة تشبه - بل هي نفسها - تلك التي تجتاح العالم منذ نهاية السنة الماضية، وتفرض نمط حياة جديد يضيق الخناق على الناس في مسعى لتضييق الخناق على الوباء.

استطاع مؤسس مايكروسوفت، وثاني أغنى رجل في العالم، إدهاش الناس من جديد؛ وبقدر ما أحاطت بالرجل هالات التعظيم والتمجيد، بقدر ما أحاطت به علامات الاستفهام وحامت حوله الشكوك.

بعد انتشار كورونا، أعلن بيل غيتس، خلال مقابلة تلفزيونية، عزم مؤسسته الخيرية على إنفاق مليارات الدولارات لتطوير لقاح مضاد. وكان قبل ذلك قد كشف عن إمكانية اعتماد «شهادات رقمية» تظهر حالة صاحبها الصحية، وتساعد «الجهات المعنية» على تعقب الحالات المصابة، وبالتالي احتواء الوباء بشكل أسرع وأكثر فاعلية الشهادات الرقمية تلك هي ما بات يعرف بـ «الهوية الرقمية ٢٠٢٠»، وهي عبارة عن مشروع ابتكرته مايكروسوفت بالتعاون مع أربع شركات أخرى، وهي بمثابة رقاقة إلكترونية دقيقة يمكن زرعها في جسم الإنسان بحيث لا تقوم فقط برصد حالته الصحية، بل وتحوله إلى أداة طيعة يمكن التحكم بها بكبسة زر.

لكن هذا الابتكار لا يعد الإنجاز الوحيد من نوعه لـ بيل غيتس، فقد قامت مؤسسته الخيرية بتمويل مشروع آخر يرمي إلى زرع شرائح دقيقة في جسد الإنسان تهدف إلى تحديد النسل، وتسمح للنساء بالتحكم في هرمونات منع الحمل في أجسادهن. وهو المشروع الذي تم إنجازه بالفعل قبل قرابة ست سنوات داخل مختبرات معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. وحسب خبراء مستقلين، فإن المسعى الحقيقي من وراء صناعة هذه الشرائح الإلكترونية هو التحكم بالناس والسيطرة على مستقبلهم وليس خدمة مصالحهم.

حقائق صادمة

إن أسوأ قرار طبي يمكن أن يتخذه أحد والدي طفل حديث الولادة هو السماح للأطباء والممرضات بالتأثير بشدة على الجهاز المناعي لرضيعهم عن طريق حقنه بالسموم العصبية والبروتينات الغريبة والمواد المسرطنة لهذا السبب، رفض الملياردير بيل غيتس، داعية السيطرة على السكان المتحمّس، تطعيم أطفاله عندما كانوا يكبرون، حتى عندما كان يروّج للقاحات سامة في جميع أنحاء العالم، خاصة في دول العالم الثالث.

إنها حقيقة، قال طبيب غيتس الخاص السابق من سياتل في التسعينيات: «لا أعرف ما إذا كان قد قام بتطعيمهم كبالغين، ولكن يمكنني أن أخبركم أنه رفض تطعيمهم عندما كانوا أطفالاً».

ووفقاً لموقع «تروث ويكي» فإن غيتس يتعرض للنقد على نطاق واسع كونه مناهضاً للمنافسة، ولأنه متعصب مؤيد للقاح، ويشارك في العديد من «النشاطات الخيرية»، مثل التبرع بمبالغ كبيرة من المال لبرامج البحث العلمي المختلفة لقد ذهب غيتس إلى حد تمويل التقنيات المصممة للتعقيم الشامل من أجل معالجة ما يشير إليه باسم المشكلة السكانية العالمية.

لطالما كانت نظرية القطيع خدعة كبيرة، ونخبة العالم يعرفون ذلك، معظم الأطفال الذين تم تطعيمهم هم الخطر الفعلي على بعضهم البعض، لأنهم غالباً ما يتخلصون من الفيروسات التي تم حقنهم بها خلال الأسابيع القليلة الأولى بعد حدوث طفح سام ووفقاً لإحدى الدراسات، لا تقوم أغنى العائلات في كاليفورنيا (التي غالباً ما تكون بيضاء) بتلقيح أطفالها.

الآن، دفع بيل غيتس ومؤسسته الفاسدة لقاحات الملاريا التجريبية وغير المُختَبرة على الأفارقة الأبرياء في كينيا وغانا ومالاوي، يصرخ المنتقدون بأن هذا كله جزء من مخطط إبادة؛ وقد تم العثور على بعض اللقاحات، بما في ذلك الكزاز، التي تحتوي على مواد كيميائية تسبّب العقم للفتيات، وهي مواد كيميائية لا علاقة لها على الإطلاق بوظيفة اللقاح. إن «مهمة» بيل غيتس لحماية سكان العالم الثالث من المرض عن طريق التطعيم الشامل تتعارض مع أفعاله الشخصية مع أطفاله، وتتقاطع بشكل بارز مع تعاونه المالي العميق مع الوكالات الصحية وشركات تصنيع اللقاحات الأمريكية

كيف أعيد تشكيل أوراسيا

«البعث الأسبوعية» ـ عناية ناصر

تقوم سياسات الحكومة الصينية في الوقت الراهن على تحفيز الطلب المحلي وتوجيه السياسة النقدية نحو إنشاء الائتمان من أجل تعزيز بناء الصناعات المحلية ذات المستوى العالمي.

في الوقت نفسه، يدور نقاش جاد في موسكو حول ضرورة أن تتبع روسيا نفس المسار، و على حد تعبير أحد المحللين، «يجب على روسيا استيراد التقنيات التي تحتاجها فقط حتى تتمكن من إنشائها بمفردها وتصدير النفط والغاز فقط اللازمين لدفع ثمن الواردات. تحتاج الصين دائماً إلى الموارد الطبيعية، مما يجعل روسيا والصين حليفين مميزين.

وهذا ما يعكس بالضبط إستراتيجية الحزب الشيوعي الصيني، كما حددها الرئيس شي في اجتماع اللجنة المركزية في ٣١ تموز.

حقيقةً، تشبه مقارنة الديناميكيات الاقتصادية الحالية للصين بالولايات المتحدة مقارنة سيارة مازيراتي غران توريزمو سبورت (بمحرك فيراري V8) بسيارة تويوتا كامري. فلدى الصين مع موجة أكبر من الأجيال الشابة المتعلمة تعليماً عالياً، وهناك تسريع الهجرة من الريف إلى الحضر، وزيادة القضاء على الفقر، والمزيد من المدخرات، والشعور الثقافي بتأخير الإشباع، والمزيد من الانضباط الاجتماعي، والمزيد من الاحترام اللامتناهي للعقل المثقف العقلاني إن حقيقة قيام الصين بالمزيد و من التجارة مع نفسها ستكون أكثر من كافية للحفاظ على الزخم الضروري للتنمية المستدامة.

وعلى الجبهة الجيوسياسية، ثمة إجماع في موسكو، من الكرملين إلى وزارة الخارجية، على أن إدارة ترامب ليست «قادرة على عقد صفقة»، وهو تعبير دبلوماسي ملطف يشير إلى أنها ليست «قادرة على إطاعة القانون»، وهو تعبير ملطف ينطبق على الضغط من أجل فرض عقوبات عندما يكون ترامب قد تخلى بالفعل عن خطة العمل الشاملة المشتركة.

بالمقابل، يتم استثمار الضغط الجاد على أعلى مستوى من الحكومة الروسية في تعزيز التحالف الأوراسي الحاسم، وتوحيد ألمانيا وروسيا والصين.

لكن هذا لن ينطبق إلا على ألمانيا بعد ميركل، فوفقاً لمحلل أمريكي، «الشيء الوحيد الذي يعيق ألمانيا هو أنها تتوقع أن تفقد صادراتها من السيارات إلى الولايات المتحدة.

على الجبهة النووية، وما وراء المأساة الحالية لبيلاروسيا، حيث لن يكون هناك ميدان في مينسك، أوضحت موسكو أن أي هجوم صاروخي من قبل الناتو سوف يعتبر على أنه هجوم نووي، ولهذا السبب عززت موسكو ترسانتها الدفاعية، وكذلك فعلت الصين.

إضافةً إلى ذلك، في حال فرضت ألمانيا عقوبات على أوكرانيا،، سيكون المنطق الروسي هو الالتفاف على العقوبات الألمانية من خلال تحويل صادراتها النفطية إلى الصين، التي تعتبر من وجهة نظر روسية أكثر تقدماً من ألمانيا من حيث التكنولوجيا الاستهلاكية.

وهذا ما تؤكده المناقشات غير الرسمية للصناعيين الألمان بأنه إذا فقدت ألمانيا مصدرها الروسي من النفط والغاز الطبيعي، وإذا تم إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران في حالة وقوع هجوم أمريكي، يمكن أن ينهار الاقتصاد الألماني ببساطة.

وفي الوقت عينه، أوضحت الشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين أنه ستتم حماية طهران كأصل استراتيجي - وكعقدة رئيسية للتكامل الأوروبي الآسيوي، وهذا هو السبب في أن روسيا والصين تعملان بنشاط على تكثيف الدمج بين أنظمة الدفع الروسية Mir والصينية CHIPS، وتجاوز الدولار الأمريكي في التجارة الثنائية.

ولكن إذا تحقق هذا السيناريو، فقد تفقد الصين حليفيها الرئيسيين في وقت واحد، ثم يتعين عليها مواجهة واشنطن وحدها بينما لا تزال غير قادرة في هذه المرحلة على تأمين جميع الموارد الطبيعية اللازمة. سيكون تهديدا وجوديا حقيقيا. وهذا ما يفسر المنطق الكامن وراء الترابط المتزايد للشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين، فضلاً عن الاتفاقية الصينية الإيرانية التي استمرت ٢٥ عاماً وبلغت قيمتها ٤٠٠ مليار من الدولارات.

هناك صفقة سرية أخرى محتملة نوقشت بالفعل على أعلى مستوى من المعلومات الاستخباراتية وهي إمكانية إبرام معاهدة بيسماركية لإعادة التأمين بين ألمانيا وروسيا. ستكون النتيجة الحتمية تحالفاً فعلياً بين برلين وموسكو وبكين يغطي مبادرة الحزام والطريق (BRI)، إلى جانب إنشاء شبكة جديدة - رقمية- عملة أوروبية آسيوية للتحالف الأوراسي بأكمله، بما في ذلك اللاعبين المهمين مثل فرنسا وإيطاليا.

لن يمثل هذا الكابوس نهاية النخب الأنجلو-أمريكية المشبعة بماكيندر فحسب، بل يمثل المرور النهائي للشعلة الجيوسياسية للإمبراطوريات البحرية في قلب أوراسيا.

وبالتالي، خلف الضباب، في مراعي لعب الظل، يجري بالفعل اتخاذ تدابير حاسمة لإعادة تنظيم كتلة اليابسة في أوراسيا.

القانون رقم ٨ «طبّق ولم يطبّق!!»..

النظام المالي ضاع في الزحام والملاك العددي في غياهب المجهول

"البعث الأسبوعية" ـ مؤيد البش

ملفات منشآتية وفنية وتنظيمية تسلمتها القيادة الرياضية من سابقتها لا يمكن الاستهانة بحجمها، ولا يستطيع أحد الجزم بطريقة معالجتها، رغم أن القانون رقم ٨، الذي يحكم رياضتنا، يمتلك حلولاً واضحة لكثير منها إذا طبقت مواده كاملة دون انتقائية.

فللحديث عن الأمور الاستثمارية والمنشآتية شجون كثيرة مع وجود ملاحظات بالجملة على عقود أبرمت وملاعب شيدت وأندية نموذجية أطلقت وانتظار من محافظات لدورها في إعادة التأهيل التي تأخرت دون سبب معلوم.

وتبدو التركة ثقيلة في الأمور الفنية لدرجة أن أغلب مفاصل العمل، من اتحادات ألعاب ولجان فنية وتنفيذية، تحتاج لتدخل سريع، تغييراً أو تعديلاً، في سبيل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فيما الجانب التنظيمي الذي يعد الأهم على الإطلاق بين كل الملفات يتم ترحيل مشاكله اجتماعاً بعد آخر، وسنة إثر أخرى، مع تسمية لجان هنا وهناك لذر الرماد في العيون.



غياب مالي

أما الجانب الأكثر تهميشاً منذ زمن، فهو موضوع النظام المالي للاتحاد الرياضي الذي كان يفترض أن يصدر منذ بدء تطبيق القانون رقم ٨، لكنه بقي حتى اللحظة حبيس الأدراج؛ ففي العام ٢٠١٤، تمت مخاطبة وزارة المالية لتسمية مندوبين لإعداد النظام المالي، وفعلاً تمت التسمية وعقد الاجتماع الأول وتم وضع التعاريف والأوراق المطلوبة مع كافة الأنظمة والقوانين المالية والمراسيم الصادرة في هذا الشأن، لكن الاختلاف كان على فقرتين في القانون، هما ٤٥١ و٤٥٢ اللتان تنظمان العمل المحاسبي، فالمكتب التنفيذي واتحادات الألعاب والفروع يجب أن تعمل على النظام المحاسبي الإداري، أما المنشآت فتتعامل على النظام المحاسبي الاستثماري.

لكن اللجنة رفضت الطرح، وعلى ضوء ذلك تغيب مندوبا وزارة المالية وتوقف عمل اللجنة لحين تسمية مندوبين من وزارة المالية، وحتى تاريخه لم تتم التسمية، ليكتفي المكتب التنفيذي بإصدار قرارات مالية لتعديل إذن السفر وإصدار النظام المالي للأندية الرياضية الذي يبدو هو الآخر مليئاً بالسلبيات.

بلا موظفين

وإذا كان النظام المالي قد همش ونسي فإن الملاك العددي للاتحاد لم يكن أحسن حظاً بل دخل هو الآخر في غياهب المجهول، فاللجنة المكلفة بهذا الموضوع عينت في العام ٢٠١٤، لكنها لم تعقد أي اجتماع، واقتصرت على استقبال المقترحات من أعضاء المجلس المركزي؛ ومع انعقاد المؤتمر العام التاسع، عام ٢٠١٥، تم إلغاء مكتب الشؤون الإدارية والمكتب المالي، واتباع هذه المكاتب مباشرة لرئيس الاتحاد الرياضي العام، وحسب ما نقل لنا فإن مرسوم الملاك العددي صدر، ولكن توقف تنفيذه لأسباب لا أحد يعلمها، علماً أن الملاك العددي المقترح كان ٢٥٠٠ موظف لمنظمة الاتحاد الرياضي العام برمتها، وهو رقم قليل جداً قياساً بكمية العمل، مع الإشارة هما إلى أن موظفي مديريات المنشآت الرياضية، أيام تطبيق المرسوم رقم ٧، يفوق عدد موظفي الاتحاد الرياضي المقترحين بمرات كثيرة.

وهذا التعثر في إقرار الملاك العددي جعل العديد من الاتحادات والتنفيذيات تعاني الأمرين في تأمين موظفين دائمين ليكون الحل دائماً في العقود الموسمية التي لا تغني ولا تسمن.

آليات مفقودة

وإذا أردنا أن نفصل أكثر في الجوانب التنظيمية نجد أن رياضتنا تعاني من مرض مزمن يتعلق بآليات اتخاذ القرار والتراتبية غير المفهومة في عملها، بداية من طريقة تشكيل المجلس المركزي للاتحاد الرياضي، مروراً بصلاحيات اتحادات الألعاب واللجان التنفيذية وانتهاء بدور اللجنة الأولمبية.

هذه الملاحظة باتت معلومة بالنسبة للمكتب التنفيذي الذي بات مطالباً بتدخل واسع النطاق ضمن رؤية واضحة لكيفية تدوير زوايا هذه الملفات الشائكة، وابتكار حلول لها، إذا كان فعلاً يريد قرن الأقوال بالأفعال وإصلاح أخطاء الماضي التي تسببت بالكثير من الضرر.

ربما يمكن أن نصنف الاجتماع الأول للجنة تعديل النظام الداخلي للاتحاد الرياضي على أنه خرق في مواضيع كانت منسية لسنوات وكانت لجان مناقشتها على الورق فقط.

ضرورة قصوى

أثار تعديل النظام الداخلي وتوابعه سيكون لها تداعيات كبيرة على رياضتنا برمتها لكن الذي حصل في السنوات الماضية أن هذه المهمة أسندت لعدة لجان، لم نسمع عن اجتماع لها أو نتائج لعملها، ولا عن أسماء أعضائها، فبقيت للاستهلاك الإعلامي وجعلت اجتماعاتها هدفاً عوضاً أن تكون أمراً طبيعياً، وفي هذا الإطار تثار خشية بعض الخبرات بأن تغيب النتائج عن هذه اللجان وتبقى المداولات هي الحاضرة كون الموضوع ليس سهلاً والأمور المطلوب تغييرها كثيرة.

لنكون منطقيين فإن الاجتماع الأول للجنة دام عدة ساعات، وشهد - حسب مصادر لـ «البعث الأسبوعية» نقاشات جادة في سبيل تعديل بعض المواد، حيث كان مصدر هذه النقاشات هو سبر آراء بعض الاتحادات واللجان التنفيذية وأعضاء المكتب التنفيذي.

تشابك واضح

تعديل النظام الداخلي للاتحاد، وما يرافقه من قوانين مالية وملاك عددي، يجب أن يترافق مع تعديل بعض مواد القانون رقم ٨، وهو الأمر الذي طرح مرة وحيدة في مجلس الشعب، لكنه لم يتكرر. ورغم ضرورة هذا التعديل في ظل التداخل الواضح بين ما يجب تعديله في النظام الداخلي والقانون، إلا أن هناك نقاطاً كثيرة ذكرها القانون لم تترجم في النظام الداخلي وعلى سبيل المثال، المادة رقم ٤٠ من القانون، التي تنص على أن يقوم النادي ببناء منشآته على الأراضي التي يملكها أو خصص بها، غابت عن تعريفات النظام الداخلي ولم تطبق على أرض الواقع.

وللتنويه فإن الدورة الماضية لمجلس الشعب شهدت تواجداً كبيراً للرياضيين كأعضاء، لكن طرح التعديلات لم يتم، وبالتالي بات الرياضيون اليوم بحاجة لمقترح من عشرة من أعضاء المجلس لتعديل القانون، وهذا الأمر بحاجة لجهود من القيادة الرياضية لجعل الموضوع في سلم الأولويات نظراً لأهميته.

مع غياب الضوابط والاستراتيجية..

الاحتراف أفلس أنديتنا وحولها من منتج إلى مستهلك!

البعث الأسبوعية ـ ناصر النجار

الاحتراف في ثوبه الحالي احتراف مشوّه لا يخدم كرتنا وأنديتنا على حد سواء، فبعد إقرار الاحتراف قبل عقدين من الزمان، لم نجد أي جدوى منه، والعلة ليست في الاحتراف إنما في العقلية التي تديره؛ وحسب الواقع، فالاحتراف في الكرة السورية يمضي في بندين اثنين هما: الأندية تدفع واللاعب يقبض، والعقد شريعة المتعاقدين. وغير ذلك سراب.

وفي «العقد شريعة المتعاقدين» لم نجد أي بند يضمن حق النادي، كل البنود بمصلحة اللاعب وكأن النادي جمعية خيرية، أو أن أصحاب العقود وجميع الأطراف مستفيدون من هذه العقود.

في الاحتراف، لا يوجد عندنا بنود تجعل اللاعب ملتزماً تجاه ناديه، لذلك نجد الحبل على الغارب بين اللاعبين دون رقيب أو حسيب، فالكثير من لاعبينا يدخنون ويسهرون وبعضهم يلعب مع فرق الأحياء الشعبية، ولم نجد نادياً ضبط هذه الحالات التي تؤثر على لياقة اللاعبين وجاهزيتهم، والأغرب من ذلك أن بعض اللاعبين أكبر من إدارات الأندية، فيملون عليها شروطهم وبعضهم يقود تمرداً ضد المدرب أو ضد الإدارة، ولا نجد أي بند رادع لهؤلاء لأن العقود أغفلت حقوق الأندية!

أيضاً، لا نجد لوائح الانضباط فاعلة في الأندية حال تلقي اللاعب بطاقة صفراء أو حمراء، أو عندما يتأخر أو يغيب عن التدريب مثلاً، فهذه الإجراءات غير موجودة، وإن حدث ذلك فيمكن تطبيقه على اللاعبين الضعفاء.

ومن أغرب الصفقات أن أحد لاعبي الوحدة قبض الموسم المنصرم أكثر من أربعين مليون ليرة سورية، لعب فيها سبع مباريات، وسجل هدفاً واحداً، وجاءه بعدها عرض خارجي، فسافر دون تعويض محرز للنادي، لأنه دفع الفتات حسب العقد، فتبين أن اللاعب أذكى وأشطر من إدارة ناديه، إلا إذا كان هناك شيء مجهول، والله أعلم!

مسبق الصنع

أغلب أنديتنا وخصوصاً الكبيرة تبحث عن بطولة معلبة مسبقة الصنع من خلال التعاقد مع لاعبين مميزين قادرين على تحقيق اللقب، وهذا كله يكون على حساب البناء والقواعد التي تلقى الإهمال، وهي منبع كرة القدم، فما حدث أن الاحتراف دمّر قواعدنا ومواهبنا الشابة في سبيل الحصول على بطولة هنا أو لقب هناك، ولو أن هذه الأندية اعتنت بمواهبها وخامتها الواعدة وصرفت عليها عُشر ما تصرفه على الاحتراف لتحولت اليوم إلى أندية منتجة تبيع اللاعبين بدل أن تكون مستهلكة، وتبحث عنهما ساسترا وتصرف ميزانيتها على الاحتراف، بل وتستدين من هنا وهناك لتغطي نفقاتها التي تحتاج إلى مال قارون.

والمثال الحاضر بين أيدينا نادي حطين، وقد قيل أنه صرف مليار ليرة أو أقل بقليل، على الدوري وأحضر لاعبين فوق حاجة الفريق، وبالمحصلة العامة خرج من الموسم كله بخفيّ حنين، وبعضهم قال مقارناً: ميزانية فريق الشرطة تعادل عقود أربعة لاعبين فقط من حطين!! ومثله فريق الاتحاد، أحد أبرز الأندية المرشحة للقب؛ وبحسب العقلية الجديدة للإدارة الجديدة، انسحبت الشركة الراعية من دعم فريق الاتحاد لأنها رأت أن الأمور بالنادي لا تسير لمصلحة كرة القدم وتحقيق البطولات المطلوبة!

أسعار خيالية

يقول الاحتراف إن العقد شريعة المتعاقدين، وهذا جعل سقف أسعار اللاعبين مفتوحاً حسب العرض والطلب؛ لذلك وصلت أسعار بعض اللاعبين عنان السماء، وكان مبالغاً فيها كثيراً، حتى إن بعض اللاعبين العاديين لم يعودوا يقبلوا بالقليل وهذا الأمر وزع أندية الدوري على فئتين: غني وفقير، فناد قادر على دفع عشرات الملايين للاعب واحد، وناد غير قادر على ذلك، وهذا الأمر خلّف شرخاً في الأندية والدوري، لكن بالمحصلة العامة لم نجد فروقاً شاسعة على أرض الميدان بين الأندية الغنية والفقيرة، فنادي الجزيرة، على سبيل المثال: فاز على الاتحاد وتعادل مع الوثبة والوحدة والكرامة، فما حصّن المال والنجوم هذه الأندية عن الوقوع بشرك الفقراء، والأمثلة كثيرة في الدوري.

والمفترض أن تكون هناك ضوابط لهذه العملية من خلال سنّ قوانين تحمي الأندية من ابتزاز اللاعبين، وأن تتفق الأندية على لائحة أسعار، وأن يعزز هذا الأمر اتحاد كرة القدم من خلال وضع ضوابط لعملية العقود وإجبار الأندية على عدم التعاقد من خارج النادي لأكثر من خمسة لاعبين، وهذا يجبر الأندية بالاتجاه إلى قواعدها وفرق الشباب للعناية بها وتأهيلها ليكون لديها البديل الجاهز دائماً.

حديث لا ينتهي

الحديث عن الاحتراف وقوانينه لا ينتهي بسطر أو سطرين فهناك الكثير من القضايا المتشعبة عنه، وفي أهمها الاستثمار والتسويق الرياضي، لذلك يتبادر للذهن سؤال محق: هل يتوازى الاستثمار الرياضي مع القيم المطروحة في الاحتراف؟ ولماذا لا تتعامل أنديتنا مع التسويق باحتراف كونه أحد أهم المداخيل الرياضية التي تنعش كرة القدم وتطورها؟ بيد أن السؤال الأهم: ما الاستراتيجية الاحترافية التي تضعها الأندية؟

وعلى ضوء الاحتراف الحالي القائم فإن نصف أندية الدوري الممتاز، الذي كان يسمى فيما مضى دوري المحترفين، غير قادرة على تطبيقه، وتدخل الدوري من باب الشرف والفخر ليس إلا، وأغلبها ليس لديه موارد ثابتة تغطي نفقات الدوري، فيتم الاعتماد على الهبات والمساعدات والمحبين والحل الأمثل يكمن بوضع شروط لمن يشارك بالدوري الممتاز، وهذه الشروط تضمن المشاركة التنافسية الكاملة دون وجود أي عقبات مالية على الأقل.

وللحديث بقية.



هل تعالج مستحضرات العطار على الرياضة الحلبية وتجبر عثرات مشاريعها المنشآتية..؟!

"البعث الأسبوعية":
- محمود جنيد

لأن مسؤولية إصلاح ما فسد وتهدم من منظومتنا الرياضية في مرحلة إعادة الإعمار تحتاج إلى هز أكتاف واستنفار همم، نرى رئيس الاتحاد الرياضي العام فراس معلا يجهد، ومنذ اللحظة الأولى لتوليه مهامه وطاقم العمل في المكتب التنفيذي، للبحث، على طريقة العطّار، عن الوصفة المناسبة لصناعة مستحضرات تقويم الحال وتطبيب الأجواء.

لكن - يأتي السؤال المعتاد: هل يمكن للعطار أن يصلح ما أفسده الدهر في ظل واقعنا الحالي وظروفه المعقدة من الحصار الاقتصادي الجائر وتفشي الوباء العالمي كورونا، وذلك وسواه بعد سنوات الحرب الإرهابية الكونية على بلدنا وتداعيات كل ذلك؟



وعود متعثرة

جانب من الإجابة يأتي من حلب التي زارها المعلا يوم الخميس الماضي، وللمرة الثانية في ظرف أقل من ثلاثة أشهر، مع الوفد المرافق من أعضاء المكتب التنفيذي بهدف تكريم فريق رجال نادي الاتحاد بكرة السلة لحصوله على لقب كأس الجمهورية الموسم الماضي بشكل أساسي، وتفقد ملعب الحمدانية ضمن البرنامج، فكل الوعود التي أطلقت حينها لم تجد سبيلها للانطلاق بخطوات التنفيذ، وعلى رأسها صالة الحمدانية الدولية لكرة السلة التي وصفت برأس الأولويات، وكان من المفترض أن تكون أعمال فرش الباركيه والصيانة بدأت بعد توقيع العقود مع الجهة المنفذة - أي قبل شهرين من الآن - وهو ما لم يحصل، كذلك استكمال الأعمال المدنية للجهة الشرقية من ملعب الحمدانية التي بقيت متعثرة حتى موعد الزيارة الثانية، في السادس والعشرين من آب الجاري، والتي تزامنت مع توقيع ملحق عقد الأعمال والمباشرة بالتنفيذ بعد تأمين الاعتماد المالي من قبل المكتب التنفيذي.

ظروف واعتمادات

وفي هذا الصدد، أوضح معلا في حديث خاص لـ «البعث الأسبوعية» أنه لا يمكن وصف مشروع إنجاز ما تبقى من نواقص أعمال وفرش باركيه بالنسبة للصالة الدولية (الأولوية) بالمتعثر، مضيفاً أن الموضوع متعلق بالإجراءات التي تأخرت بسبب الظروف، لكن المشروع قائم، وما تم الحديث عنه في الزيارة السابقة لحلب، وبنسب الإنجاز، سيتحقق في غضون شهر، لتصبح الصالة في الخدمة والاستثمار الرياضي في العام المقبل الذي سيشهد استقبال الصالة للأنشطة والبطولات السلوية للأندية والمنتخبات الوطنية وبالنسبة لملعب الحمدانية، بين المعلا أن المكتب التنفيذي رصد مبلغ ٢٥٠ مليون ل.س لصالح استكمال ما تبقى من أعمال مدنية ليكون جاهزاً لاحتضان مباريات دوري الموسم المقبل.

التغيير الصحي

أما المحور الثاني من حديثنا مع رئيس الاتحاد الرياضي، الذي يحسب له انفتاحه على وسائل الإعلام ومعاملتها معاملة الشريك الحقيقي في البناء والنهضة الرياضية، فقد تطرقنا من خلاله إلى واقع وأداء المؤسسات الرياضية الحلبية من أندية وقيادة (لجنة تنفيذية)، والتي أفرزتها انتخابات شابتها الشبهات، ومآل التصريحات السابقة التي أكدت على وجود الخلل والترهل الذي سيعالج بإعمال التغييرات التي تخدم مصلحة الرياضة الحلبية وأنديتها، وكان جواب المعلا أن البداية كانت بإنهاء مهمة إدارة نادي الاتحاد السابقة وإعادة تكليف إدارة جديدة ستعمل على عودة النادي إلى السكة الصحيحة، مضيفاً أن هذا القرار - وحسب ما لمس - لاقى ارتياحاً كبيراً في الأوساط الاتحادية وأكد معلا أن الهدف من إجراء التغييرات التي ستشمل اللجنة التنفيذية بشكل أساسي ومحطات أخرى ليس انتقامياً، بل إصلاحي يرمي لمعالجة الخلل وتطوير الرياضة الحلبية وإعادتها إلى ألقها ومكانتها المعهودة، فعندما تكون بخير تكون الرياضة السورية بخير، وهي (حلب ورياضتها) في عيون وقلوب المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي العام اقتداءً بمقولة السيد الرئيس بشار الأسد: «حلب في عيوني».

هل يعاد للبطل اعتباره..؟

وإذ يشمل التشكيل الجديد للجنة التنفيذية، الذي كشفت مصادر مطلعة لـ «البعث الأسبوعية» عن هوية طاقمها، أحمد فواز يسقي رئيساً، وكل من محمود جدعان، عبد الله بصلحلو، جانيت فضول، عمار الصالح، أعضاء مستجدين، ومن الذين سيتم الإبقاء عليهم، ولأسباب غير مفسرة بالنسبة لنا، عبد الله اسكندراني وميساء مسلب، خاصة وأننا «نعرف البير وغطاه»، مع بقاء هوية العضو المستقل مجهولاً بالنسبة لنا - وكارثياً إذا صدقت التنبؤات حوله! - فإن هناك كفاءات كبيرة ظلمت واستبعدت في المرحلة السابقة، وكان متوقعاً أن تنصفها القيادة الرياضية، لأنها من الأبطال الذين أثبتوا حضورهم وتأثيرهم الإيجابي ضمن إطار العمل الإداري، فقد سألنا رئيس الاتحاد الرياضي عن سبب إسقاط هذه الأسماء من الحسابات وذكرنا له من قصد بناءً على طلبه، فأكد لنا أن لا «فيتو» على أي كفاءة يمكن أن تخدم العمل الرياضي بصورة بناءة، وخاصة الأبطال الذين سيكون لهم دورهم وحضورهم ضمن التغييرات المزمعة.

الجوخه جي واتحاد السلة

في بحثنا عن تفاصيل أكثر بما يخص مشاريع صيانة وإعادة تأهيل وترميم المنشآت الرياضية الحلبية المصرح عنها، توقفنا، بمحطة خاصة، مع عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي رئيس مكتب الاستثمار والمنشآت، المهندس علاء جوخه جي، وقبل ذلك كان لنا تساؤل حول ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة لإمكانية التحاقه بمنصب رئاسة اتحاد كرة السلة الشاغر بعد استقالة السابق جلال نقرش عن طريق الترشح للانتخابات المعلن عنها، فأوضح لنا الجوخه جي أنه مهمته المكلفة بها حالياً وحجم المسؤوليات الجسام والعمل الكبير المناط به وتوجهات المكتب التنفيذي في هذا الإطار يرجح استمراره في المكتب التنفيذي عما دونه.

السباق مع الزمن

وبالعودة لصلب حديثنا مع المهندس الجوخه جي، فقد أفصح لنا أن العمل الكبير والمتشعب ضمن إطار المنشآت الرياضية في مدينة حلب (إعادة تأهيل وصيانة) مازال في بداية الطريق الذي يحتاج إلى خطوات متسارعة تسابق الزمن للوصول إلى نسب الإنجاز المطلوبة ضمن فترة قصيرة، لكن هذه المسيرة - والحديث مازال للجوخه جي - تصطدم بعوائق الظروف من قانون قيصر اللئيم وعدم استقرار أسعار الصرف وصعوبة استجرار المواد وما إلى ذلك من أمور مؤثرة على الواقع العام في البلد وبالتالي سيرورة العمل مما يتسبب بالتأخر بالإنجاز.

ورغم ذلك، أكد رئيس مكتب الاستثمار والمنشآت في الاتحاد الرياضي أنه لن يكون هناك مشاريع متعثرة، في ظل البحث عن حلول المعوقات والمشاكل التي تسببها الظروف، مشيراً إلى أن المكتب التنفيذي مازال يقاتل من أجل الوفاء بوعد إنجاز صالة الحمدانية الدولية، ووضعها في الخدمة بأقرب فرصة ممكنة وضمن الفترة الزمنية المصرح عنها.

صالة الاتحاد

أما صالة نادي الاتحاد متعددة الأغراض، والتي مازالت على الهيكل منذ سنوات بعد إنجاز مرحلة التشييد الأولى، فشدد المهندس جوخه جي على ضرورة إيجاد حلول سريعة وحاسمة كونه ابن حلب ولعبة كرة السلة ونادي الاتحاد على حد سواء، موضحاً أن المكتب التنفيذي وضع الصالة ضمن خطته منذ استلام مهامه في نيسان الماضي، وطلب من إدارة النادي آنذاك إنجاز الدراسة الخاصة التي لم تنجز لمرحلة إكساء الصالة، مفصحاً أنه، وفي أول اجتماع مع إدارة النادي الجديدة، تم بحث موضوع الصالة والاتفاق على إنجاز الدراسة المطلوبة في غضون عشرة أيام على أبعد تقدير، سيليه الإعلان عن مناقصة استجرار عروض بعد دراسة الإدارة لهذا الموضوع بشكل مستقل في اجتماعها الخاص وبين الجوخه جي أن الميزانية المتوفرة المخصصة لإكساء صالة نادي الاتحاد يمكن أن تفيد بكسر حاجز الجمود وأخذ خطوة البدء بالمشروع ليتسنى إنجازه

سلتنا تعيش حالة من الفراغ بعد استقالة ربانها..

قرارات تنظيمية خاطئة والإدارة تعكس قوة الاتحاد

"البعث الأسبوعية" ـ عماد درويش

حالة من الفراغ والضياع تعيشها لعبة كرة السلة حالياً بعد استقالة رئيس الاتحاد من منصبه، إضافة إلى استقالة عضوين آخرين، ما دعا الكثير من كوادر اللعبة وعشاقها للترحم على اللعبة التي كانت فيما مضى قوة ضاربة عربياً وآسيوياً، ليس بفئة الرجال فقط بل بكافة الفئات العمرية، وكان الجميع يحسب لها ألف حساب في أي مشاركة لمنتخباتنا السلوية.

أما على الصعيد التنظيمي - على الرغم من أنها كانت لعبة هاوية - فكانت تسير بخطى واثقة، فقد تعاقب على رئاسة الاتحاد أسماء لامعة نجحت في تأسيس قواعد للعبة، لكنها حالياً تعيش بوضع مأساوي لجهة التخبط بإصدار القرارات، فمنذ عشر سنوات (وهو عمر الاتحاد الحالي) لم يلب العمل فيه طموح الأندية ولا منتخباتنا الوطنية ولا اللعبة بشكل عام، الأمر الذي أدخل سلتنا في نفق مظلم من ناحية العشوائية والتخبط في اتخاذ القرارات، بل وصل الأمر إلى التفرد باتخاذ تلك القرارات، فوصلت الأمور إلى ما آلت عليه وأدت إلى استقالة رئيس الاتحاد!

من النوادر

ولعل الأخطاء المتراكمة والتفرد بالقرارات أدى إلى امتعاض الكثير من الأندية دون التجرؤ على الشكوى، إلا أن القرار الأخير الذي أصدره اتحاد السلة، والمتعلق بإلغاء الدوري لهذا الموسم بسبب فيروس كورونا المستجد بعد أن وصل لمراحله الحاسمة، جعل ناديي الجيش والوثبة يعترضان على قرار الإلغاء، وهي من المرات النادرة التي تتجرأ فيها أنديتنا على الاعتراض على قرار اتحاد اللعبة.

بعض كوادر اللعبة أثنت على هذا القرار وطالبت بقية الأندية بأن تتخذ موقفاً شجاعاً والدخول كشريك حقيقي مع اتحاد اللعبة، خاصة إذا كان التدخل يصب في مصلحة كرة السلة السورية، ويطورها، لا أن تكون مهمتهم فقط هي رفع الأيدي في ختام المؤتمرات السنوية والمصادقة على التقارير والقرارات التي يتخذها الاتحاد!

قرار خاطئ

آخر القرارات التي أصدرها اتحاد السلة «وقبل استقالة الرئيس» تمثل بإيقاف كافة التعاقدات والانتقالات لكافة الكوادر السلوية ولجميع الدرجات لحين انعقاد المؤتمر السنوي وصدور اللائحة الداخلية الجديدة لنظام الاحتراف، وأن كافة العقود التي ستبرم خلال فترة ما قبل انعقاد المؤتمر غير ملزمة ولن يتم المصادقة عليها من قبل الاتحاد.

وبرأي الكثيرين من كوادر اللعبة، فإن هذا القرار خاطئ حتى ولو انتهى الموسم السلوي، كون لجنة الاحتراف المركزية بالاتحاد الرياضي العام مازالت تجتمع ولم تصل لصيغة جديدة بشأن نظام الاحتراف الجديد، إضافة إلى أن المؤتمر السنوي لم ينعقد حتى الآن، وهو المعني بكافة أعضائه بقضية التعاقدات الجديدة للأندية، لكن ما يجري على أرض الساحة السلوية غير ما تم إصداره، حيث قام أحد الأندية بالتعاقد مع عدد من اللاعبين من الصف الأول والنخبة في الأندية التي لعبت لها هذا الموسم، دون حسيب أو رقيب، وفي مخالفة لتعليمات اتحاد السلة التي هي بالأساس مخالفة لتعليمات تنظيمية أخرى، والخوف من أن تقوم أندية أخرى بالتعاقد أيضاً مع لاعبين آخرين بشكل مخالف، مستثمرة غياب الرقابة من قبل اتحاد السلة الغارق في همومه ومنها التحضير للمؤتمر السنوي!



قرار خطير

القرار الذي صدر من اتحاد السلة يتمثل بحل كافة اللجان الرئيسية والفرعية بالاتحاد، وذلك لانتهاء موسم ٢٠١٩ /٢٠٢٠، على أن يتم إعادة تشكيل كافة اللجان قبل انعقاد المؤتمر، وهذا القرار هو الأخطر على اللعبة من كافة النواحي في الوقت الحالي، فالقرار بحد ذاته مخالف للتعليمات الانتخابية، فلا يحق للاتحاد حل كافة لجانه، لاسيما وأن أحد أعضاء الاتحاد مستقيل؛ وبعد استقالة رئيس الاتحاد والعضو الثاني، أصبح قرار الحل موضع شك بين كوادر اللعبة التي اعتبرت أن القرار صدر لأغراض شخصية تصب في مصلحة المرشحين لرئاسة الاتحاد أو للعضوية، كون المؤتمر، المقرر في الخامس عشر من أيلول الجاري، يعتبر انتخابياً، وأعضاء اللجان المنحلة هم أعضاء أصلاء في المؤتمر، ويحق لهم الانتخاب، وفي الوقت نفسه أبدت الكوادر تخوفها من تشكيل لجان جديدة قبل موعد المؤتمر القادم بشكل مخالف للأنظمة والقوانين، ما يضع أصحاب القرار بالاتحاد حالياً في موضع شك!

وفي هذا الخصوص، قال أمين سر اتحاد السلة، والمكلف بتسيير أمور الاتحاد، دانيال ذو الكفل، لـ «البعث الأسبوعية» أن القرار الذي صدر كان غير نظامي، وستبقى اللجان على حالها حتى انعقاد المؤتمر الذي به ستنتهي الموسم، ويمكن بعدها أن يتم تشكيل لجان جديدة حسب ما يراه أعضاء الاتحاد المقبل.

ليس حقل تجارب

وإذا ما نظرنا للأسماء المرشحة لرئاسة الاتحاد، نجد أن الكثير منها، مما يتم تداوله في أروقة كوادر سلتنا، يشوبه الغموض بهويتها، خاصة إذا ما علمنا أن هناك من يرشح أحد القادمين من المحافظات، وهذا الموضوع غير مطروح للنقاش، فالتعليمات الانتخابية صريحة بهذا الأمر، إذ يجب أن يكون رئيس الاتحاد من المقيمين بدمشق، وسبق خلال الانتخابات الماضية أن تم رفض طلب إبراهيم العمر للترشح للرئاسة، رغم أنه يقيم في دمشق كون تنظيمه الاتحادي يتبع لنادي الكرامة في حمص وليس في دمشق. أما إذا تم تطبيق القوانين والأنظمة، فإن رئيس الاتحاد يجب أن يكون هيثم اختيار الذي خسر الانتخابات الماضية أمام رئيس الاتحاد المستقيل، والمؤتمر القادم هو مؤتمر سنوي لإطلاق الموسم الجديد، ولا يجوز أن تكون فيه فقرة انتخاب بالمقابل، إذا كان موضوع الرئاسة «تعييناً» فيجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كون الرئاسة تعكس قوة الاتحاد ومسابقاته، أما إذا كان انتخاباً - كما أسلفنا - فعلى من يعطي صوته أن يبتعد عن المحسوبيات والخلافات الشخصية على حساب اللعبة، فالرئيس هو المرآة الحقيقية لأعضاء الاتحاد، خاصة أن جميع من تعاقبوا على الاتحاد هم من اللاعبين الدوليين الذين مثلوا الوطن ورفعوا علمه، فالاتحاد ليس حقل تجارب، وفشل الرئيس ينعكس على اللعبة والاتحاد لأنه عمل متكامل.

كلمة أخيرة

أخيراً، لا بد من القول: أياً كان المرشحون لـ «رئاسة الاتحاد» أو لـ «العضوية»، يجب أن يضعوا في حسبانهم مصلحة لعبة كرة السلة، وليس مصلحة الأندية التي يمثلونها، وأن يسعوا بكافة السبل لتطوير اللعبة وعودتها إلى ألقها كما كانت في السابق، وأن يكون الاتحاد على قدر تطلعات محبي وعشاق كرة السلة السورية

خيارات الاستغناء تلوح بالأفق.. أجندة مست

«البعث الأسبوعية» ـ ديانا رسوق

دخل المواطن السوري العام ٢٠٢٠ دون أدنى علم بما يخبئه له من مفاجآت وأعباء فريدة من نوعها، مبتدءاً حلقته الأولى مع نفقات مجابهة وباء كورونا من الكحول والكمامات الطبية والمعقمات، بالتوازي مع اتباع إجراءات وتدابير وقائية فرضت تخفيض عدد العاملين وساعات العمل وفقدان العمال المياومين لأجورهم حينها، ليحين دور الحلقة التالية المتمثلة بارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة إلى مستويات غير مسبوقة، انعكست بالضرورة على واقع الأسعار التي وصلت إلى نقطة ارتفاع لم تتزحزح عنها رغم الانخفاض الملحوظ بسعر صرف الدولار لاحقاً، ليدخل المواطن بعدها مواسم الأعياد وأعباء تأمين مستلزماتها من حلويات وألبسة وغيرها مقومة على سعر صرف لم يشفع انخفاضه بأن يعيد التجار النظر بأسعار ما يوردونه من سلع ومنتجات، ولاسيما الأساسية منها، لتتوالى بعدها حلقات الضغط المعيشي وما تحمله في طياتها من وخزات تجاوزت الخط الأحمر للمعيشة، من قبيل فقدان مادة الزيت من السورية للتجارة، وموجة غلاء أسعار الدجاج وبيض المائدة، لتزداد حدة الوخز مع اقتراب موعد حلقة أيلول مصطحبة معها موسم افتتاح المدارس والمؤونة وتأمين مازوت التدفئة!

شهر الأعباء

يتحضر المواطن، عادة، لشهر أيلول بما يحمله من نفقات مؤونة، ومستلزمات مدرسية وقرطاسية، وتأمين مادة مازوت التدفئة، لكنه هذا العام يأتي أشد قسوة في ظل تدني القوة الشرائية بشكل أكبر مما كانت عليه خلال السنوات الماضية، فالأعباء في تصاعد مستمر، والدخل الشهري ثابت لم يطرأ عليه ما ينبئ بزيادة أو تحسن يمكّن من مجابهة الضغوط المعيشية الصعبة، وفي ظل هذا الوضع أضحى المواطن غير قادر على الموازنة بين احتياجاته ودخله، ليكون بالنهاية أمام خيار الاستغناء عن الكثير من الاحتياجات!

لا مؤونة هذا العام..!

التقت «البعث الأسبوعية» مع عدد من المواطنين للوقوف على كيفية تعاطيهم مع الضغوطات والأعباء، والالتفاف عليها بما يتخذونه من تدابير، لتتقاطع إجابات أغلبيتهم بأنه لا مؤونة لهذا العام نتيجة تضاعف الأسعار لدرجة لم تعد تحتمل، فتكاليف تحضير المكدوس – على سبيل المثال لا الحصر – أضحت غير محتملة، في ظل ارتفاع سعر صفيحة الزيت إلى مئة ألف ليرة سورية، وكذلك سعر الجوز المتراوح ما بين ١٥٠٠٠ – ١٨٠٠٠ ليرة للكغ، ناهيك عن المكونات الأخرى الضرورية من فلفل أحمر وباذنجان، هذا ولم نتكلم عن مؤونة البامياء والملوخية والمربيات التي اعتادت عليها الموائد السورية في فصل الشتاء، والتي غالباً ما ستغيب هذا العام!

لا مناص..!

في الوقت الذي اضطرت أُسر كثيرة للاستغناء عن المؤونة، أو تأمين الحد الأدنى منها، يجد أربابها أن ثمة مستلزمات يفرضها موسم أيلول لا يمكن إزالتها من أجندة الاحتياجات، إذ يفرض بند متطلبات التعليم نفسه بقوة كاستحقاق سنوي لا مناص منه، ليبقى أمام المستهلك خيار التحايل على صرفيات هذا البند من خلال الاكتفاء بالحد الأدنى من القرطاسية، وتوخي الأرخص منها بغض النظر عن الجودة، ولاسيما عندما تبين لـ «البعث الأسبوعية» خلال جولتها على بعض أسواق دمشق أن سعر المريول المدرسي للمرحلة الابتدائية ٦٠٠٠ ليرة سورية، وأن سعر القميص المدرسي للمرحلة الإعدادية والثانوية، الصبياني منه والبناتي، يتراوح بين ٩٠٠٠ و١١٠٠٠ ليرة، والبنطال المدرسي بـ ١٠٠٠٠ ليرة وما فوق، أما أسعار الحقائب فتتراوح ما بين الـ ١٢٠٠٠ و٢٠٠٠٠ ليرة، دون أن نتطرق لمستلزمات القرطاسية وغيرها، وبذلك فإن تكلفة مستلزمات الطالب الواحد تقارب الـ ٥٠٠٠٠، وبالتالي كيف سيكون وضع الأسرة التي لديها ثلاثة طلاب؟

وبالرغم من بلاغ وزارة التربية حول عدم التشدد باللباس المدرسي، إلا أن أسعار الملابس العادية لا تقل تكلفة عنها، لا بل قد تزيد. هذا ما لفت إليه والد لثلاثة أولاد، اثنان منهما في المرحلة الإعدادية والثالث في المرحلة الابتدائية، مبدياً حيرته لمدى إمكانية راتبه في تأمين مستلزمات أولاده المدرسية، وتحمل مصاريف الشهر، علماً أنه تم الاستغناء عن العديد من متطلبات أيلول، والاقتصار في المقتنيات المدرسية على الضرورية منها!.

زيادة الرواتب غير مجدية

في خضم هذا المشهد المتلاطم بمفارقاته، وأمام دعوات الكثيرين لزيادة الرواتب، اعتبر الاقتصادي الدكتور زكوان قريط أن زيادة الرواتب والأجور أمر غير مجد، ولن يكون مؤثراً بالوضع الراهن، وأن الحل يكمن بالدرجة الأولى بتدخل إيجابي استثنائي للحكومة بدءاً من تخفيض أسعار المواد وضبط الأسواق، والعمل على توسيع شريحة الدعم عبر البطاقة الالكترونية وتوافر المواد المدعومة (رز – سكر – زيت – شاي)، بحيث تمتص طوابير المستهلكين على منافذ «السورية للتجارة»، وضرورة اعتماد القرطاسية على البطاقة الإلكترونية أيضاً، ومتابعة عدد المستفيدين منها لمعرفة مدى إيجابية هذه الخطوة ولفت قريط إلى إمكانية اعتماد «السورية للتجارة» استراتيجية مخططاً لها لزيادة عدد المستفيدين من الدعم الذي تقدمه من خلال منح قرض للموظف الحكومي ليتمكن من الحصول على المواد التي تلزمه واستيفائها المبلغ المستحق من الراتب على دفعات.

أما بالنسبة لموظف القطاع الخاص فخطة المساعدة تلك من الممكن أن تشمله من خلال وضع شرط بأن يكفله موظف حكومي، فبذلك يمكن تخفيف العبء عن المواطن ومساعدته على تأمين الحد الأدنى من احتياجاته الموسمية على الأقل.

أين التشديد؟

وبالعودة إلى ما طرحه قريط حول ضبط ، أشارت مصادر حكومية إلى أن تحقيق هذا الأمر يكون عبر تشديد وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على بيانات الاستيراد، لمعرفة التكاليف الحقيقية للمواد المستوردة، وإعطائها هامش ربح منصف للتاجر والمستهلك، ومن ثم متابعة انسيابها في الأسواق، وضمان وصولها للمستهلك بسعر متوازن ومنطقي. هذا بالنسبة للمواد المستوردة، أما فيما يتعلق بالمنتجات المحلية، وتحديداً الزراعية منها، فقد أكدت المصادر أن البداية يفترض أن تكون من أسواق الهال، من خلال الاشتغال على تحديد آليات تسعير تتواءم مع ما يورد إليها من منتجات زراعية، لا أن يبقى الأمر رهن سماسرة السوق وتجاره، فكسر حلقة سوق الهال ستنعكس بالضرورة على تخفيض الأسعار، بدليل أن انتشار ظاهرة بيع الخضار والفواكه وبعض المواد



الاستهلاكية والغذائية وسط التجمعات، سواء أمام المساجد يوم الجمعة في أغلب مناطق محافظات القطر، أم على أرصفة الطرقات، باتت تشكل متنفساً حقيقياً لأغلب شرائح المجتمع للهروب من الأسعار الكاوية في الأسواق العادية المعتمدة التي تستجر بضائعها من سوق الهال المركزي، حيث تنخفض أسعار الباعة المنتشرين بين جمهرة المتسوقين بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ – ٥٠٪ عن نظرائهم في الأسواق!

مجهولة المنشأ..!

بغض النظر عن موقفنا من هذه الظاهرة – سلباً أم إيجاباً – ولاسيما أن أغلب من التقينا معهم أكدوا أنهم يشترون احتياجات أسرهم لمدة أسبوع من هذه الأسواق المتنقلة – على حد تعبيرهم – كون أسعارها مناسبة جداً، إلا أن ما نود الإشارة إليه أن هناك بعض المواد الغذائية المصنعة محلياً مثل الألبان والأجبان، إضافة إلى الحلوى المكشوفة ـ إلخ، تباع على الأرصفة وتفتقر في كثير من الأحيان إلى النظافة، إلى جانب أنها مجهولة المنشأ، ولا يعرف مدى مطابقتها للشروط الصحية، رغم أن أغلب من التقيناهم أكدوا أنهم يشترون، كل يوم جمعة من الباعة أنفسهم – والألبان والأجبان خاصة – مشيدين بنظافتها ولذة طعمها. والأهم انخفاض سعرها.

أحد المواطنين أكد أنه رغم وجود بعض المظاهر السلبية، مثل عدم معرفة مصدر ومنشأ البضائع، إلا أنها ليست بالمعضلة الكبيرة لأن الباعة يخشون فقدان زبائنهم في حال مارسوا أساليب الغش والتدليس، وهم يبيعون كامل بضاعتهم كونهم يربحون القليل عكس ما نلاحظه في الأسواق.

مواطن آخر أشار إلى وجود بعض المواد المقلدة لماركات مشهورة في الأسواق، مثل البسكويت الذي يباع فرطاً غالب الأحيان، لكنه اعتبر الأمر طبيعياً كونه يأخذ ما يكفي أولاده ويزيد على مدار الأسبوع.

في مقلب آخر، أبدى أصحاب المحال المتاخمة لهذه الأسواق انزعاجهم، معتبرين أن أرباحهم في حدود المعقول جداً، لكن سر انخفاض ربح نظرائهم من الباعة المتنقلين والجوالين هو عدم ترتب أية أعباء مالية إضافية عليهم، مثل أجرة المحل وضرائب المالية والبلدية وغيرها.

برسم الوزارة..!

ما سبق طرحه يضع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على محك اجتراح آليات وبرامج عمل استثنائية لضبط واقع الأسواق، فهي المعني أولاً وأخيراً بهذا الموضوع وما يتطلبه من كوادر نزيهة وكفوءة، وإلا فإن وجودها وعدمه سيان.!

لزمات أيلول تفرض نفسها كاستحقـاق سنوي



«البعث الأسبوعية» ـ أحمد العمار

تعلو أصوات الباعة، كما الزبائن، الذين تحلقوا حول سيارة محملة بالباذنجان الخاص بالمكدوس، في سوق هال طفس بدرعا، التي تعد واحدة من أنشط أسواق الخضار في البلاد، لقربها من مراكز الإنتاج، وللكميات الكبيرة التي تورد إليها يوميا من المزارع والبساتين القريبة من المنطقة، وتشحن إلى أسواق هال المناطق والمحافظات الأخرى.اللافت هذا العام ارتفاع أسعار هذه المادة، ليس قياسا مع الموسم الفائت وحسب، بل أيضا مع بداية الموسم الجاري.

يقول محمد البردان، بائع في السوق، إن الباذنجان بيع منذ أسابيع قليلة (قبل وبعد عيد الأضحى تحديدا) بـ٢٠ – ٣٠ ليرة سورية للكغ، فيما أخذت الأسعار ترتفع لتصل إلى بين ١٥٠ – ٢٠٠ ليرة، ما يعني أنها تضاعفت حوالى عشرة أضعاف، وهو ما لم يحدث في أي من المواسم السابقة، والأمر نفسه بالنسبة لأسعار الفليفلة التي بيعت بحوالى ١٢٥-١٥٠ ليرة، وباتت تباع بـ٢٠٠-٢٥٠ ليرة فما الذي رفع الأسعار إلى هذا الحد، وفي بيئة منتجة بشكل كبير؟!

نقص الكميات

يقول المزارع أحمد الزعبي إن هناك نقصا ملحوظا بالكميات المنتجة للموسم الجاري، قياسا بسابقه، وذلك جراء عزوف بعض المزارعين عن زراعة الباذنجان والفليفة لأسباب كثيرة أبرزهاارتفاع تكاليف الإنتاج، سيما المحروقات والأسمدة والبذار، ولجوء المزارعين لتقليل المساحات المزروعة بهاتين المادتين، خشية عدم إقبال الناس على تموين المكدوس، بسبب ارتفاع تكاليفه، لكن الطلب كان قويا، ولم يختلف كثيرا عن الأعوام الفائتة، ومن هذه الأسباب أيضا، كثرة الاستجرار إلى أسواق دمشق وريفها، وفي منتجات الخضار كلها تقريبا، على ما تنتجه محافظة درعا، نتيجة قرب الأسواق، وجودة الخضار التي تروى بمياه نظيفة، وتخلو من الإضافات الكيميائية والمواد المعدلة وراثيا.

لا نقص في المساحات المزروعة

ينفي مدير زراعة درعا المهندس عبد الفتاح الرحال أن تكون الكميات المزروعة بمحصولي الباذنجان الفليفلة قد قلت عن الموسم الفائت، عازيا ارتفاع الأسعار إلى زيادة كبيرة في الطلب، حيث يحرص أغلب الناس على تموين المكدوس خلال شهر، ثم تنخفض الأسعار حال هبوط هذا الطلب، وهو أمر يتكرر مع كل موسم.

ويؤكد معاون مدير الزراعة المهندس بسام الحشيش أن المساحات المخططة لزراعة محصولي الباذنجان والفليفلة، بلغت على مستوى المحافظة حوالى ٦٨٦ هكتارا، فيما الكميات المنفذة فعليا وصلت إلى ٨٢٤ هكتارا، أي بنسبة تنفيذ للخطة ١١٠-١٢٠٪، ليكون الإنتاج المتوقع بحدود ٢٥ ألف طن، تستهلك المحافظة قرابة ١٥٠٠٠ طن، فيما تورد الكميات المتبقية إلى أسواق دمشق وريفها، مشيرا إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك في درعا، قياسا مع غيرها من المحافظات، جراء زيادة عدد أفراد الأسرة، والاعتماد على المكدوس كمكون رئيس في مونة البيت.

إنفاق ضاغط.

بات الإنفاق على مونة السوريين يشكل ضغطا كبيرا على ميزانية الأسرة، كما بات المكدوس أغلى مكونات سلة المونة، إذ بعد جولة على أوساط الأسواق، تبين أن تكلفة الكغ الواحد من هذه المادة تصل إلى ١١٠٠ ليرة سورية، وذلك بعد احتساب تكاليف إنتاجها كافة، فالأسرة المكونة من خمسة أشخاص، تستهلك قرابة ٤٠ كغ من الباذنجان، والذي يباع الكغ منه بسعر يبدأ بـ ٢٥٠ ليرة، وبالتالي، فإن ١١٠٠ ليرة مضروبة بـ ٤٠ تساوي ٤٤٠٠٠ ليرة، مقسومة على خمسة تساوي ٨٨٠٠ ليرة هي تكلفة الفرد الواحد من المكدوس الجاهز.

وتؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة إلى حذف الأسرة لبعض مكونات سهلة الاستهلاك، والاستغناء عنها تحت تأثير التقشف وشد الحزام، وقدرت مصادر شعبية أن نحو ٤٠٪ من الأسر في دمشق ومحيطها، لم تمون خلال العام الفائت، مادة المكدوس، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة للموسم الجاري، تحت تأثير ارتفاع مكوناتها كلها، أي الباذنجان والفليفلة والثوم الزيت والمكسرات، إذ قدرت إحدى السيدات تكلفة الحبة الواحدة من هذه المادة بين ١٥٠-٢٠٠ ليرة، فيما كانت تكلفتها، فيما مضى، دون مستوى الـ ٥٠ ليرة، فهل ودعت الأسرة زمن المونة الرخيصة ـ؟!

وضواغط أخرى.

لا تقف معاناة الأسرة السورية عند تكاليف المكدوس كنفقات ضاغطة على ميزانيتها، بل تتعداها إلى تكاليف أخرى كثيرة، سيما تلك التي تزدحم على أجندتها، نهاية الصيف.فثلاثة احتياجات أساسية لأسرة تتكون من خمسة أفراد، ولا بد من الإنفاق عليها نهاية الصيف.المونة، المحروقات التدفئة، مستلزمات المدارس. كلها أمثلة وعوامل ضغط على ما بقي للأسر من دخل، بعد أن طُحن تحت رحى الغلاء وتنامي الاحتياجات الأسرية.

يشكل احتياج الأسرة من وقود التدفئة (المازوت) عامل ضغط كبير على تلك الميزانية، فالأسرة التي تحتاج سنويا بحدود ٢٠٠ ليتر، وبسعر ٢٥٠ ليرة لليتر الواحد، فإن التكلفة ستصبح ٥٠ ألفا، وبإضافة ٤٠ ألفا كمستلزمات تدفئة على هذه التكلفة، أي قيمة مدفئة وبواري وخلافه، فإنها ستصل إلى ٩٠ ألفا للأسرة، و١٥٠٠٠ ليرة للفرد.

أما الحديث عن مستلزمات المدارس، فهو متشعب وأكثر تعقيدا، فتكلفة دخول الطالب إلى المدرسة في المرحلة الإبتدائية (من واقع أسعار السورية للتجارة الأرخص في السوق) هي بحدود ٦٠ ألفا، ولنظيره في الإعدادية ٨٠ ألفا، وللثانوية ١٠٠ ألف، ليكون المتوسط ٨٠ ألفا، أي ٤٠٠ ألف ليرة للأسرة، هذا دون احتساب أقساط المدارس الخاصة، ونفقات النقل والمصروفات اليومية (الخرجية)، والقائمة تطول وتطول.

وباحتساب تكاليف الاحتياجات الثلاثة، (مكدوس، محروقات، مدارس)، فإن التكلفة الإجمالية ستصبح ١٠٤ آلاف ليرة للفرد الواحد، ولو طرحنا منها الدخل الشهري له، وهو بحدود ١٢٠٠٠ ليرة، (الدخل ٦٠ ألفا مقسوما على خمسة أشخاص)، عندها سيصبح الاحتياج النهائي سالبا على نحو كبير (-٩٢ ألفا)، فيما هو للأسرة الواحدة ٤٦٠ ألفا، بالنظر لكون إجمالي الاحتياج هو ٥٢٠ ألف ليرة !

نمط أم أنماط ـ؟!

يخطئ بعض الباحثين والمخططين، الذين يقولون بوجود نمط استهلاكي سوري واحد، ولا يراعون الفوارق في طبيعة الاستهلاك لكل منطقة، والتي غالبا ما تعتمد على خصوصية الإنتاج فيها (نباتي، حيواني، بحري)، وهو أمر مهم جدا ليس للتخطيط العام وحسب، بل لقطاع الأعمال عند تصميم منتجاته وأصنافه، وأهمية توجيهها نحو الأسواق المستهدفة بدقة.

جغرافيا الاستهلاك.

مع بعض الاستثناءات، يمكن تقسيم طبيعة وخصوصية الاستهلاك المحلي إلى (شمال)، أي حلب والمناطق الشمالية وبعض الوسطى و(جنوب) ممثلا بدمشق والمحافظات الجنوبية، فالشماليون- مثلا- يفضلون اللبن ذا الرائحة المحروقة (شايط)، وزيت الزيتون مرتفع الحموضة (أسيد عال)، والبندورة وأغلب الخضار ناضجة إلى حد كبير، ويضعون على سلم أولوياتهم مؤنة الفليفلة الحارة (الشطة)، وهكذا.

على الضفة الأخرى يفضل الجنوبيون اللبن العادي، والزيت منخفض الحموضة، والخضار الفجة، وليست مؤنة الحار ضرورية لديهم.وهناك تفضيلات أخرى ليست موجودة لدى أي من الفريقين، فمثلا تنقسم المنطقة الساحلية العريقة بإنتاج زيت الزيتون، إلى منطقة أولى تفضل الزيت منخفض الحموضة، فيما تستهلك الثانية زيت (الخريج)، الذي تغلى ثماره وتنشف قبل العصر.

في موازة هذه التفضيلات، هناك المحافظات الشرقية ومناطق البادية، التي يعتمد فيها المستهلكون على المنتجات الحيوانية (السمن البلدي) أكثر من زيت الزيتون، بسبب وفرة الثروة الحيوانية، وللسبب ذاته هي أكثر مناطق البلاد استهلاكا للحوم بشكل عام، ولا تستهلك هذه المناطق وجنوب سورية «الشنكليش» نهائيا، فيما تعده مناطق أخرى مونة رئيسة

ويتفاوت الاستهلاك المحلي لزيت الزيتون بين المناطق والمحافظات على نحو بيّن، فبينما يصل في محافظات حلب وإدلب واللاذقية وطرطوس إلى حوالى ٢٠ كغ للفرد سنويا، نجده لا يتجاوز في المنطقة الشرقية الواحد كغ، بالنظر لقلة الإنتاج هناك، وتغير عادات الاستهلاك، أيضا، وبالرغم من أن الفرد في سورية يستهلك أقل من كغ سنويا من الأسماك، إلا أن هذا الرقم يصل في الساحل إلى أكثر من خمسة كغ. إنها جميعا نماذج ومؤشرات تساعدنا على قراءة الطلب والتنبؤ به، وبالتالي توجيه الإنتاج، والسيطرة على معدلات الاستهلاك، ولجم تضخم الأسعار، شريطة أن يتم مثل هذا التعاطي والتخطيط على مستوى البلاد ككل، لا على مستوى محافظة أو منطقة بعينها.

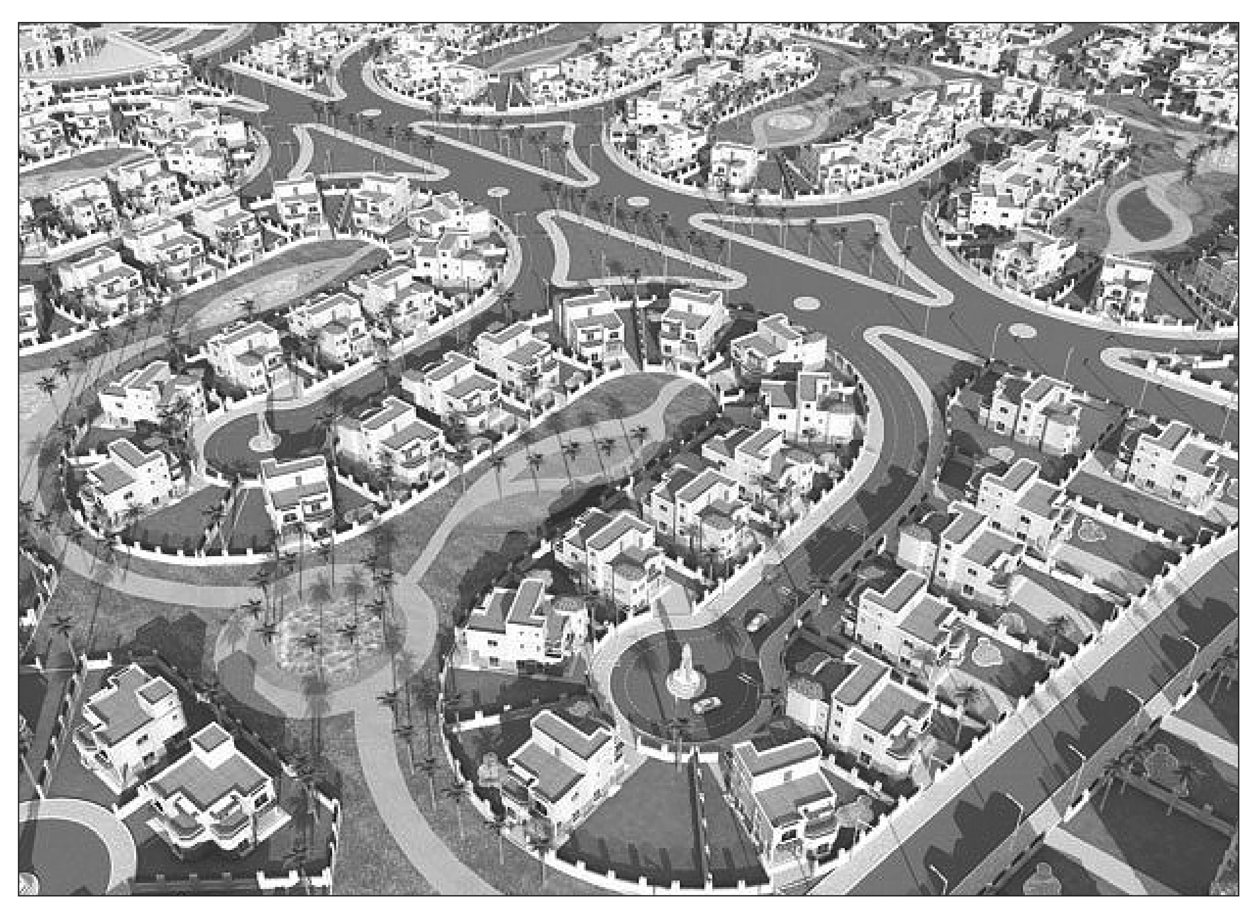
سورية تتوزع على سبع مناطق متجانسة!!

التنظيم العشوائي ترك دمشق فريسة للمخ

«البعث الأسبوعية» ـ ابتسام المغربي

لا شيء أهم من التخطيط العمراني ومشاريع البنية التحتية، فمن خلال هذه المشاريع وجودة تنفيذها يتم الحكم على تطور البلاد. فما الذي ينقصنا؟ ولماذا وصلنا إلى هذا الدرك عمرانياً وخدمياً؟!

يمكن اختصار المسببات بضعف الأداء الحكومي في هذا المجال، وإصدار الخطط دون متابعتها، وتهميش وإضعاف المؤسسات المهمة كالتخطيط الإقليمي باتباعها لوزارة الإسكان، وتغييب خطط هيئة التخطيط والتعاون في مجال التطوير والتحديث المطلوب!



عنوان عريض

وكانت كلية العمارة في جامعة دمشق عقدت مؤتمراً لإعادة الإعمار «طبّلت» وسوقت له كثيراً، وبذخت بالضيافة، وبهرجت الحضور بالرسميين والخبراء الأجانب، مع أنها لم توفر الترجمة المطلوبة! إلا أن المؤتمر جاء دلالة صارخة على ضياع الهدف وعدم وضوح الرؤية!!

ورغم وجود محاضرين كباراً إلا أن الحوار كان عكس ذلك تماماً، واعتبر مؤشراً سلبياً عن الهدر في غير محله، فأين التوصيات؟ وأين خطة التنفيذ والرؤية أن وجدت؟ وكذلك ما يخص ندوة الاستملاك التي عقدت في نقابة المهندسين أين هي توصياتها؟ وما هي الأهداف التي خرجت بها؟ والمعروف أن الاستملاك عنوان في غاية الأهمية لدى الحديث عن إعادة الإعمار، لأنه مشكلة بحد ذاتها.

التنظيم العمراني

يقول الدكتور خالد الفحام، المعماري المتميز والباحث بأسباب تدهور العمران والأراضي الخضراء،

إن أخطاء التنظيم تتوالى لنخرج بهذا الواقع الذي لا يمكن وصفه إلا بإنه تخريب للمدينة. فعندما أزحنا شبكة النقل الجماعي التي كانت تخدم دمشق وضواحيها، بدأنا بالتخريب الذي تطاول على العمران التاريخي، والغوطة التي تم التعدي عليها بلا رحمة، وتم إرساء عمران لا سمة حضارية له، في تجاهل تام للقيم الطبيعية والبيئية. تحولت الغابات إلى بيتون مسلح، وعمت ثقافة الباعة في كل الفراغات العمرانية، من المزة إلى شارع فيصل وشارع الثورة. كل هذا ولم يخضع المصور التنظيمي لأية مراجعة وفقاً لما طرأ على أرض الواقع من متغيرات استفاق لها الوعي الوطني عندما تمت المباشرة بالدراسات التفصيلية للمخطط الذي قدمته «خطيب وعلمي» والتعديلات الكارثية التي ستتم على مساحات من التراث الطبيعي والتاريخي، والذي علت الأصوات لمواجهته حين تم إعلانه.

ويؤكد الفحام أن كثيراً من المستجدات والأعمال التنظيمية العشوائية تركت المدينة فريسة لتعاقب المخططات المحلية الارتجالية التي تفتقر للمنهجية العلمية. أن مشكلات التخطيط، وماحدث لدمشق، تحتاج إلى الوقوف بوجه المصالح والأطماع وكل ما ينتجه الفساد والمستثمرون، وأي تنظيم يزيد عدد الأثرياء ويهتم بتحويل الأراضي الزراعية إلى جرداء، ويزيد من الاكتظاظ العمراني، ويؤكد أننا ضحايا أداء بعض الأوصياء على المدينة!! في ظل ضعف شامل للمؤسسات المعنية وغياب كلي للضوابط والقوانين والمعايير المحلية والعالمية.

المؤسسات العامة

المهندس وجيه السراج، مدير فرع الديماس للإسكان، أكد على ضرورة تعديل القوانين لدخول شركات مشهود لها عالمياً. وحينها سيتطور آداء شركاتنا الوطنية من خلال الاطلاع على النظم الحديثة.

وللدخول في مجال إعادة الإعمار، تحتاج المؤسسة إلى شروط كثيرة، أهمها التمويل كونه محوراً أساسياً، والمؤسسة لديها المرونة للتعامل مع ذلك ولديها الإمكانيات. ولا يمكن أن يكون التمويل مركزياً، كما كان في ضاحية عدرا التي تأخرت لعدم كفاية التمويل وكان بيد لجنة في الإدارة المحلية. والمشكلة الأكبر هي مشاريع البنية التحتية التي تزيد الأكلاف رغم أن بعض المؤسسات – كالاتصالات – تنفذ شبكاتها، وكذلك المياه، وتبقى الكهرباء الأعلى في التكلفة بسبب تنفيذ المحطات ومراكز التحويل والشبكات.

نتمنى دخول شركات صينية وروسية لمشاريع الإعمار. والاطلاع على التجارب المتطورة.

المنهجية القائمة تركز على محور شمال – جنوب والشريط الساحلي.. وتحرم الإقليم الشرقي من التنمية

ترميم المجتمع

الدكتور طلال عقيلي، أستاذ في التخطيط العمراني، وباحث في مجال التراث والعمارة التراثية، يقول أن إعادة الإعمار ليست الهدف بحد ذاته، إنما نحتاج إلى ترميم ما تضرر في المجتمع السوري. أن مفهوم المجتمع السوري للجوار، للقضايا المشتركة، يجب أن يكون هدفاً. لا نريد أبنية تشوه المجتمع بصرياً، وإنما إعادة المجتمع الذي سيعيش في هذه الأبنية. لا نريد مخالفات لا فوق الطاولة ولا تحت الطاولة، نريد عودة المجتمع، وسكناه وفق رؤية تتناسب معه بكل ما يعني ذلك من خصوصية، عودة الحارة وعاداتها التي استمرت مئات السنين، وشكلت عمارة خاصة وذهنية أعطت الإبداع على كافة الصعد.

المهندسة وسيلة كشكية، التي عملت في وزارة الداخلية وهيئة التخطيط الإقليمي، ترى أن أهمية الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي تكمن في تعاطيه مع احتياجات التنمية المكانية المتزايدة، من خلال تنمية مكانية متوازنة وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، مشيراً إلى أخهمية توزيع سورية على سبع مناطق متجانسة طبيعياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إضافة إلى أهمية تحديد وقوع سورية بين ثلاث قارات وخمسة بحور.

وترى كشكية أن منهجية التنمية المتبعة في ىسورية منذ

...طات الارتجالية

السبعينيات تركز على المحور شمال - جنوب وعلى شريط الساحل وحرمان الإقليم الشرقي من التنمية، ما أدى إلى انتشار المدن على محاور الطرق وزيادة الاستثمارات المتعدية على الأراضي الزراعية وخلق تدهور بيئي كبير، وتحول المناطق الشرقية إلى مناطق طاردة للسكان لتأثرها بالجفاف ونقص المردود الزراعي رغم ثقلها في الناتج الاقتصادي الوطني، ما يتطلب توجيه التنمية نحو المناطق الواعدة زراعياً ووضع إدارة متكاملة للتراث الطبيعي والثقافي وربطه بالمجتمعات المحلية وتعزيز الإنتماء بالهوية الوطنية. وجميع هذه التوجهات تم شملها بمسودة خطة تنموية لم يتم اعتمادها. وتتساءل وسيلة عن أسباب ذلك، وترى أن المركزية في اتخاذ القرار، وعدم الجرأة في اتخاذ القرار لدى الإدارة المحلية، وعدم توفر الكوادر المؤهلة في إدارة البلديات، لعبت دوراً سلبياً في التدهور العمراني.

معهد

أحدث المعهد العالي للتخطيط الإقليمي لسد الفجوة القائمة في التخطيط العمراني، ولكن دوره تحول إلى إعطاء شهادات باختصاصات مختلفة، وابتعد عن التخطيط ووضع الرؤى المفروض، بدلاً من أن يكون أحد الاذرع الرئيسية لتحقيق ذلك. فأين هو المعهد منتديم دراسات متكاملة في التخطيط الأقليمي والعمران وتدقيق المخططات التنظيمية، ودراسة التوسع في المدن ومناطق إعادة الإعمار، وإجراء مداخلات على المخططات التنظيمية، ووضع هيكليات إحداث مديريات عمل لتنفيذ خطط الدولة وتقديم دراسات استشرافية للقرارات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية السكانية؟

هيئة التخطيط الإقليمي

واذا بحثنا في ملف هيئة التخطيط الإقليمي فسوف نجد أنها أكثر بعداً عن تحقيق أهداف إحداثها، فالهيئة التي كانت مستقلة وتتداخل في كل ما يتعلق بالتخطيط الإقليمي، وأوقفت مشاريع غير مدروسة كفاية، تحولت إلى مجرد دائرة، وهيكلية بلا عمل.

ماذا بعد؟!

لنخرج من إطار المصالح الضيقة، ولنعد إلى الخطط، ولنراجع خطط وزارة الإسكان لنطلع على كم الفوضى وإدارة عمل الشركات، ولنكتشف كم هي مرتفعة أكلاف البنية التحتية، وكم هو صعب دور المؤسسات العامة بغياب النواظم والمحددات والرؤى التي تستند إلى وعي الموارد والإمكانيات والخبرات المطلوبة، والتي تؤكد أن مسارنا تقف في طريقه سدود الفهم الخاطئ لدور المؤسسات العامة، وتغليب اسم ورأي المسؤول على الخطط والمعرفة والخبرة. مطباتنا عالية، ولكننا نستطيع هدمها بوضع الخبرات والكفاءات في مواقع اتخاذ القرار في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، والأهم الوقت وعدم استنفاده بعدم المساءلة، علينا وضع خطط قابلة للتنفيذ، وإلا فما جدوى تكديس رؤى وأوراق لا ينفذ منها بند!!

رد «الهيئة العليا للبحث العلمي» على التحقيق المنشور تحت عنوان: البحث العلمي والدراسات العليا

ورد لـ «البعث الأسبوعية» الرد التالي من «الهيئة العليا للبحث العلمي» على التحقيق المنشور في العدد السابق، تحت عنوان: «البحث العلمي والدراسات العليا.. هيكلية بلا طموح وإدارات متعددة وخطة غائبة!»، وفيما يلي نصه:

السيد رئيس هيئة تحرير مجلة «البعث الأسبوعية»

بداية نبارك لكم إصداركم الجديد لمجلتكم «مجلة البعث الأسبوعية» متمنين لكم وافر التوفيق والنجاح في سعيكم النبيل للإضاءة على آخر المستجدات المحلية والعالمية، وبالأخص دور المؤسسات العلمية والبحثية في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية.

ونحن إذ نؤكد تقديرنا لاهتمامكم بدور البحث العلمي في تطوير واقعنا الراهن، والذي أفردتم له مساحة قيمة في العدد الثاني من مجلتكم الموقرة الصادر بتاريخ ١٩ آب ٢٠٢٠ (الصفحتان ١٤ و ١٥)، فإننا نود لفت نظركم إلى أن الزاوية التي نقلت عن مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي قد تضمنت للأسف عدداً من المغالطات التي نريد إيضاحها للسادة القراء حرصاً منا على نقل الحقيقة بالشفافية والوضوح المطلوبَيْن من قبلنا وقبلكم، راجين منكم نشر رأينا بما ما ورد في تلك الزاوية بالسرعة الممكنة.

بداية؛ إن نشر ما ورد من معلومات بعد ستة أشهر من اللقاء الذي أجري مع مدير عام الهيئة يفقد تلك المعلومات القيمة الزمنية، بحيث من الممكن أن تتغير الكثير من المعطيات ويشير إلى أن المعلومة قد لا تكون صالحة للنشر.

ثانياً؛ نؤكد على أهمية النشر بالنسبة للباحثين ورفع التصنيف العالمي للجهات العلمية التي يعملون بها، لكننا نوضح أن نشر البحوث لا يشكّل أهمية كبرى بالنسبة للهيئة العليا التي تُعنى أولا بالأهمية التطبيقية لمخرجات تلك البحوث والعائد الاقتصادي منها. كما أن الهيئة العليا تؤمن بمقدرةالغالبية لبعظمى من باحثينا على الصياغة العلمية وجدارتهم بالنشر في أي مجلة علمية محكمة ومرموقة، وكثير منهم قد تدربوا في أفضل المراكز البحثية العالمية في بلاد الإيفاد والاغتراب.

ثالثاً؛ إن الأساتذة الجامعيين مشغولون بالعبء التدريسي الكبير لديهم، وخاصة في الجامعات الحكومية حيث تزايد عدد الطلاب بشكل كبير خلال سنوات الحرب، والأمر لا يخص انشغالهم بالتدريس في الجامعات الخاصة حصراً كما ورد في تقريركم.

رابعاً؛ على الرغم من إيماننا بحاجة البحث العلمي ككل للدعم المالي وتعديل التشريعات، فلا نجد معنى لحاجة الهيئة العليا إلى قرارات كما جاء في النص ولم نفهم ما علاقة ذلك بالاستبداد الفكري، ومن قبل من؟!.

خامساً؛ لقد وضعت الهيئة العليا بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العام الفائت «الخطة الوطنية لتمكين البحث العلمي في الجمهورية العربية السورية»، ووزعت الخطة على الوزارات والهيئات البحثية، بما يناقض ما ورد في المقال الذي أشار إلى أن الهيئة العليا تحتاج إلى خطة!.

سادساً؛ لا تملك الهيئة العليا الرغبة ولا القدرة على إقرار كل بحث يجري في سورية، والهيئة العليا تقدّر كفاءة المؤسسات البحثية من جامعات وهيئات بحثية علىدراسة وإقرار البحوث الخاصة بمن يعمل لديها.

أخيراً؛ ورد في النص المنشور على لسان مدير عام الهيئة العليا: «علينا أن يكون لدينا رؤية وعدم خلط أوراق وبناء نظام جديد من البحث والخروج من سياسة الترتيق ووضع خطة بمنهجية ورؤى جديدة»، نؤكد هنا أن الهيئة العليا لا ترى أي معنى لهذا الكلام، فالرؤية والمنهجية التي تتبعها واضحة وتهدف إلى دعم الباحث السوري في شتى المجالات وتمكينه من تنفيذ أبحاثه بالصورة الأمثل. ونشير إلى أن الهيئة العليا تضع حالياً السياسات الوطنية الفرعية للعلم والتقانة والابتكار في تخصصات عدة، وتمهّد مع شركائها ومع الجهات المعنية الطريق لتأسيس منظومة فاعلة للبحث العلمي التنموي تتضمن وحدات البحث والتطوير في المؤسسات الإنتاجية والخدمية ومكاتب نقل التكنولوجيا في الجهات العلمية البحثية، بما يخدم التحول إلى اقتصاد مبني على العلم والمعرفة.

يرجى التفضل بالاطلاع، شاكرين اهتمامكم وحسن تعاونكم

المدير العام

أ. د. مجد الجمالي



الحكومات السابقة أخفقت بتحويلها إلى فرصة
الرد على العقوبات الاقتصادية بتفعيل الإمكانات

«البعث الأسبوعية» ـ علي عبود

لعل السؤال الذي يؤرق ملايين السوريين منذ أشهر: كيف سنواجه العقوبات الاقتصادية الأمريكية؟ السيد الرئيس بشار الأسد، في كلمته الأخيرة أمام مجلس الشعب الجديد، أجاب على السؤال بوضوح وبشكل مباشر: الرد العملي على الحصار يكون بزيادة الإنتاج في كل القطاعات.



وإذا أجرينا عماية جرد إنجازات الحكومات السابقة، منذ عام ٢٠٠٣، لاكتشفنا بسهولة أنها أخفقت بدعم القطاعات التي بإمكانها زيادة الإنتاج، وركزت على القطاعات الخدمية، واستيراد معظم احتياجاتنا اليومية وبما أن الرئيس الأسد أعاد الأمور إلى مسارها الصحيح، وأعلن عن رؤية استراتيجية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ليس لمواجهة العقوبات فقط وإنما أيضا لسورية المستقبل، فإن المهمة الوحيدة للحكومات التي ستتشكل على مدى العقدين القادمين هي أن تضع خططاً خمسية لبلورة هذه الرؤية بمشاريع ترصد لها الاعتمادات في الموازنة العامة للدولة ومن الطبيعي ألا يتحقق هذا الهدف إلا بإصلاح القطاع العام وإعادة الروح للقطاع الإنشائي الذي كان ذراع الدولة لبناء سورية الحديثة - كما عرفناها منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠١١ - وتحفيز الاستثمارات الخاصة. والسؤال: هل ستفعلها الحكومات القادمة، أم ستسير على خطى الحكومات السابقة، خلال سنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٢٠؟

لا مواجهة فعالة بلا دعم لا محدود للزراعة

سمعنا الكثير عن دعم الحكومات السابقة للقطاع الزراعي، ولكن النتيجة الفعلية كانت، ولاتزال، مخيبة للآمال، فعن أي دعم للزراعة نتحدث إذا كانت الحصيلة الآن أسعار سلع غذائية تفوق بعدة أضعاف القدرة الشرائية لملايين الأسر السورية؟ والسؤال: هل الدعم الحكومي للزراعة كان شكلياً؟

لا يهم ما تعلنه الحكومة عن مليارات الدعم التي ترصدها سنوياً، فالمهم ماذا يستفيد المواطن من المنتجات الزراعية؛ وعندما لا تقوى ملايين الأسر السورية على شراء اللحوم الحمراء والبيضاء والخضر والفواكه إلا بكميات أقل من الحد الأدنى لاحتياجاتها، فهذا يعني أن الحكومات المتعاقبة أخفقت بزيادة الإنتاج وتوفيره بأسعار تناسب الدخل!

بل أي دعم روجت له الحكومات السابقة عندما لم تتدخل حتى الآن لإنقاذ قطاع الدواجن الذي ارتفعت منتجاته بشكل غير مسبوق وغابت عن موائد ملايين الأسر السورية!

قد لا يتذكر الكثيرون أن سورية، حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، كانت تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من حبوب وخضار وفواكه، وغيرها من السلع التموينية، وكانت الناس تقف طوابير أمام كوى «شركة الخضار العامة»، ساعات عديدة، للحصول على كيس ليمون أوعلبة محارم أو سمنة، فما الذي حصل لاحقا؟

مع بدء فرض العقوبات الاقتصادية على سورية، اعتمد القائد الراحل، حافظ الأسد، استراتيجية الاعتماد على الذات، ومحورها «الأولوية للزراعة»، وكان يتابع يومياً مراحل تنفيذ مشاريع الري والسدود واستصلاح الأراضي وخلال سنوات قليلة، انتصرت سورية على العقوبات، ولم يعد يشعر المواطن بوجودها، ولا بتأثيرها، لأن البلد بدأ ينتج فائضاً عن احتياجاته من السلع الرئيسية والخضار والفواكه واللحوم؛ وبعدما كانت الصوامع خالية من طن واحد من القمح، في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، أصبحت سورية تعاني، في النصف الثاني من تسعينياته، من تخزين فائض لا يقل عن ثلاثة ملايين طن في العراء، وأصبحت تصدر فائضاً كبيراً من الخضر والفواكه.

ونستنتج أن العقوبات الاقتصادية على سورية قديمة، ولكنها، بما تملك من إمكانيات، حولت العقوبات إلى فرصة اقتصادية لانزال بفعل إنجازاتها المتراكمة نواجه العقوبات الجديدة، ولو لم تهمل الحكومات السابقة الزراعة، منذ عام ٢٠٠٣، لكان وضعنا محصن ضد أي عقوبات مهما كانت شديدة.

ونخلص إلى نتيجة حاسمة: لا يمكننا مواجهة العقوبات بفعالية إلا بدعم لامحدود للزراعة ينعكس مباشرة على حياة ملايين الأسر السورية.

ماذا فعلنا بالصناعة؟

أما القطاع الصناعي، بشقيه العام والخاص، فقد أخفقت الحكومات السابقة بدعمه وبتوفير الظروف المناسبة لإقلاعه بأكثر من الحد الأدنى على الأقل؛ ويكفي أن نتابع تصريحات غرف الصناعة ومعاناة الشركات العامة لنكتشف حجم التقصير بدعم الصناعة، فقد أهملتها مثلما أهملت الزراعة، بل إن وزارة المالية كانت حريصة على مر السنوات الماضية على عدم صرف اعتمادات كافية لوزارة الصناعة على الرغم من أن الميزانيات الإجمالية السنوية لشركاتها رابحة على الدوام.

والحق يقال، فإن الحكومات السابقة لم تُقصر، منذ عام ٢٠٠٣، بتشكيل اللجان لتطوير القطاع العام الصناعي، وقد خلصت جميعها إلى تشخيص الداء ووصفت العلاج الذي يحتاج إلى تشريعات وقرارات تتيح للقطاع العام الاستقلال المالي والإداري وتحرره من الجهات الوصائية التي تكبله ويتجاوز عددها الثلاثين جهة.

وكانت توصيات اللجان كفيلة بإحداث ثورة صناعية في سورية يقودها القطاع العام بالشراكة مع القطاع الخاص، والمعضلة أنه ما من حكومة سابقة أعلنت سبب عدم تنفيذ ولو توصية واحدة منها. وآخر هذه اللحان أنجزت مهمتها مع بداية العام الحالي، لكن الحكومة السابقة فعلت مافعله «أسلافها» من الحكومات: درستها وناقشتها ثم أحالتها إلى الأدراج المنسية، بانتظار أن تقوم حكومة جديدة بتشكيل لجنة أو أكثر لتضع خطط جديدة لتطوير القطاع العام .

لقد سبق للرئيس بشار الأسد أن أشار إلى دور القطاع العام في مواجهة الحرب الإرهابية الدولية على سورية، ويمكن أن يلمس المواطن أهمية هذا القطاع على مدار اليوم، وعلى كل مواطن أن يسأل: ما وضع سورية اليوم؟ بل ما حال ملايين الأسر السورية، لو لم يكن لدينا قطاع عام، على الرغم من أنه لا يعمل حتى بالحد الأدنى من طاقاته وإمكاناته؟

المسؤولية القادمة

حسنا، الرئيس الأسد أكد بأن الرد على العقوبات يكون بزيادة الإنتاج، وهذا يُلقي على الحكومات القادمة مسؤولية إصلاح القطاع العام ليعمل بكامل طاقاته، مع ما يعنيه ذلك من تطوير وتجديد خطوطه الإنتاجية واستحداث منتجات وسلع جديدة بالتعاون مع الدول الصديقة والحليفة ولا يمكن تجاهل إعادة هيكلة الشركات الإنشائية وتطويرها وتأمين مستلزماتها من التقنيات والخبرات، إذ لا يمكننا الاعتماد على الغير بإعادة الإعمار، فمن عمّر سورية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ونفذ سياسات الاعتماد على الذات، قادر اليوم على إعادة إعمار سورية، منفرداً في بعض المشاريع، أو بالشراكة مع شركات حليفة وصديقة في مشاريع أخرى.

نعم الإمكانيات «النائمة» أو المهدورة حاليا للقطاع الصناعي بشقيه العام والخاص تنتظر حكومة جادة لإيقاظها واستثمارها لامن خلال ردات فعل «يومية» ولحظية، وإنما من خلال خطط خمسية ترصد لها الاعتمادات وفق برامج مادية وزمنية!

الذاتية والقطاع العام

المشروعات الصغيرة

قد يُفاجأ كثيرون لو عرفو أن أمريكا، التي تفرض على شعبنا العقوبات، يعتمد اقتصادها بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما حال الصين ودول أخرى كثيرة والحق يُقال: ما من جهة حكومية إلا وأسهبت بالأقوال عن دعمها للمشاريع الصغير وعقدت من أجلها الندوات والورشات، منذ عام ٢٠٠٥ على الأقل، لكنها لم تُقرن أقوالها بالأفعال والسؤال: هل ستيغير الحال بعد كلمة الرئيس الأسد الأخيرة عن أهمية المشاريع الصغيرة في زيادة الإنتاج للرد على العقوبات؟

وكما قلنا، فإن الحكومات لم تُقصر بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إعلامياً، لكن الحصيلة كانت أقل من متواضعة، وحتى الاعتمادات «الهزيلة» التي كانت ترصد لهذه المشاريع في الموازنة العامة كانت وزارة المالية تحجزها أو لا تفرج سوى عن النزر اليسير منها، لتتباهى في نهاية كل عام، بالحديث عن الوفر أو الفائض في الموازنة

لا خوف من العقوبات

وعلى الرغم من إخفاق الحكومات السابقة من مواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة ظلماً بزيادة الإنتاج، فإننا نؤكد، استناداً إلى تاريخ العقوبات الاقتصادية، أنها لم تنجح بإسقاط أي نظام، ولا بتغيير سلوك ولا سياسات أو استراتيجيات أي حكومة والمسألة هي: هل تقوم الدول المعاقبة بتحويل العقوبات إلى فرصة للاعتماد على الذات، أم باستنزاف مواردها من القطع الأجنبي لاستيراد احتياجاتها؟

تُجمع مراكز الأبحاث الغربية، ومعها المحللون، على أن هدف العقوبات الاقتصادية هو إرغام الدول المستهدفة على تعديل سياستها، فالوسائل اقتصادية لكن الأهداف سياسية

نعم، تؤثر العقوبات في معدلات النمو وبتراجع الناتج الإجمالي وبضعف القدرة الشرائية للعملة المحلية وبارتفاع الأسعار، ولكن ماذا تستفيد أمريكا من هذه التأثيرات إن لم تُترجم بتغيير سياسات الدول؟

لقد فرضت أمريكا حظراً على كوبا في عام ١٩٥٨، وكان يشمل مبيعات الأسلحة فقط، ثم تطور ليشمل كل مجالات التجارة في العام ١٩٦٢، ويعد الحصار الأمريكي على كوبا من أطول فترات العقوبات في التاريخ فماذا كانت الحصيلة؟

لم يؤثر في السياسات الكوبيةعلى مر السنين

ومنذ الأيام الأولى للثورة الإسلامية في إيران، عام ١٩٧٩، فرضت أمريكا عقوبات اقتصادية على حكومتها، وزادت العقوبات عاماً بعد عام لتشمل الصادرات العسكرية والاستثمارات في النفط والغاز والبتروكيماويات والبنوك والتأمين والمؤسسات المالية والشحن.. إلخ

لم يكن هدف أمريكا من فرض العقوبات على إيران، وعلى الدول التي تتعامل معها، منعها من تصنيع قنبلة نووية لطالما أكدت إيران أنها لا تخطط لتصنيعها، وإنما لأنها تعادي الكيان الصهيوني وتدعم حركات المقاومة بالمال والعتاد والسلاح، فماذا كانت الحصيلة بعد أربعين عاماً من العقوبات؟

إيران ازدادت قوة باعتمادها على الذات، وتطورت اقتصادياً وخدمياً وعسكرياً، وغزت الفضاء، وازداد دعمها للمقاومة، بل تساعد الدول المحاصرة بالعقوبات الأمريكية

بالمختصر المفيد: التصدي للعقوبات يختلف من دولة إلى أخرى، ومن أبرز خياراته:

- المعاملة بالمثل وهذا خيار الدول القوية اقتصادياً وعسكرياً، مثل الصين التي تربطها علاقات تجارية كبيرة مع أمريكا، أي تستطيع التأثير مثلما تتأثر.
- شراكات تجارية جديدة، مثلما فعلت روسيا بتمتين علاقاتها التجارية مع الصين ودول البريكس ومنظمة شنغهاي، والتشبيك مع رابطة دول أوراسيا.
- الاعتماد على الذات، مثلما فعلت كوبا وكوريا الديموقرطية وإيران وسورية.

أقل ما يقال

بانتظار البيان رقم (١)

«البعث الأسبوعية» ـ حسن النابلسي

لن نسهب بالحديث عما ينتظر الحكومة الوليدة من تركات ثقيلة سبق وأثرناها أكثر من مرة (التذبذب الحاد في سعر الصرف، تفعيل الإنتاج، ضبط آليات العمل الحكومي، تحسين المستوى المعيشي.. إلخ)، لاعتقادنا بأن ما بقي من فريقها، والمنضمين الجدد إليها، على دراية بها.!

سنفرد الحديث هنا عن نقطتين الأولى: القطاع الزراعي، وضرورة توجيه البوصلة الحكومية باتجاهه، لاعتبارات لا تخفى على أحد، ولا تتعلق فقط بأن بلدنا هو بلد زراعي بامتياز، بل لأن الزراعة باتت الخيار الأوسع للاعتماد على الذات في ظل ما نعيشه من عقوبات اقتصادية، ولاسيما إذا ما تم التركيز على المحاصيل الاستراتيجية، بالتوازي مع تفعيل الصناعات الغذائية، ليكونا الحامل الأساسي للأمن الغذائي، ولعل اختيار حسان قطنا وزيراً للزراعة مؤشر على اهتمام الدولة السورية بالقطاع الزراعي، كون الرجل له باع طويل في هذا الشأن، ويمتلك من الخبرة العملية والفنية ما يساعده على إحداث فارق بالمشهد الزراعي العام!

تدفع معطيات الواقع الاقتصادي العام باتجاه استثمار الإمكانيات المتاحة، والاشتغال على تعزيزها، وهي بالمناسبة ليست بالقليلة، سواء على المستوى الزراعي، أم على غيره من المستويات الأخرى، وتحديداً لجهة اليد العاملة الخبيرة، ولجهة التنوع الفسيفسائي للاقتصاد، فهو ليس زراعياً بالمطلق، بل هو متنوع بين صناعي وتجاري وسياحي، يضاف إليها أيضاً ثرواته الباطنية ولكون مسار حديثنا هو القطاع الزراعي، علينا ألا نغفل، في هذا السياق، التنوع المناخي، وأثره على تنوع الإنتاج، لتبقى مسألة إعادة دراسة تكاليف مستلزمات الأخير وانعكاسها على تكاليفه النهائية، بما يتواءم مع القدرة الشرائية للمواطن، ومن ثم دراسة واقع التسويق داخلياً، بحيث تؤمن حاجة السوق المحلية، وخارجياً للحصول على القطع الأجنبي، كمسألة يتوجب التعاطي معها بكثير من الاهتمام والحرص والجدية.

وتتمحور النقطة الثانية، في حديثنا هذا، حول ما يعيشه معظم السوريين حالياً من حالة ترقب لا تخلو من تفاؤل حذر للبيان الوزاري الأول للحكومة الجديدة المزمع طرحه في مجلس الشعب، لاسيما وأنه سبق هذا البيان حالة من الإحباط الشعبي نتيجة تدهور الواقع المعيشي وهنا نشدد على ضرورة التنسيق بين الوزارات تفادياً لصدور قرارات متناقضة تنعي ما يعول على هذا البيان من ثمار، إضافة إلى وضع برنامج زمني لحل المشكلات الآنية ذات العلاقة المباشرة بمستوى المعيشة، وآخر للمشكلات الاستراتيجية، وأن يُفعِّل مبدأ المحاسبة بعيداً عن العموميات والشعارات البرّاقة التي لا تغني ولا تسمن من جوع!

إن ضمان هذا الاستحقاق يستوجب اجتثاث رموز الفساد، ولا نقصد بالفاسد – هنا – من يتقاضى الرشوة، أو يتجاوز القوانين فقط، بل أيضاً المصدر لقرارات خاطئة نتيجة جهله بمفاصل مؤسسته وإدارته، ولعل الأهم من هذا وذاك أن يعقد مجلس الشعب جلسات دورية لمتابعة تنفيذ البيان بشكل فعلي ومحاسبة المقصرين.

إذاً.. نحن على موعد مع حقبة حكومية نأمل أن تكون استثنائية بطرح مبادرات وآليات عمل ينتج عنها قفزات تنموية ومعيشية تنهض بالوضع المعيشي خصوصاً، وبالاقتصاد الوطني عموماً، ولا نظن أن الأمر يرقى إلى الاستحالة، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار – كما أسلفنا – ما تتمتع به بلادنا من موارد وإمكانيات لا يستهان بها.. وأخيراً، تبقى العبرة بالنتائج، فهي الفيصل بالحكم على مدى نجاح الحكومة.!

hasanl@yahoo.com

خمسة آلاف تاجر في دمشق يقررون مصير مجلس غرفته

جدل حول تعميم وزاري أفرد مساحة الترش

«البعث الأسبوعية»
ـ مادلين جليس

بعد سنة ونصف من التأجيل، يسعى قرابة خمسة آلاف تاجر دمشقي لانتخاب مجلس جديد لغرفتهم، ولاسيما بعد ما سمح تعميم وزاري لحوالي الألف منهم بالترشح أو الانتخاب، هذا التعميم الذي كشف أن قانون إحداث غرف التجارة المنفردة والمشتركة، والذي حمل الرقم ٨، للعام ٢٠٢٠، «غير موائم» للتجار وللعام الذي وضع به، وذلك بحسب رأي أهل الكار.

القانون أجّل الانتخابات

آخر انتخابات لغرفة تجارة دمشق جرت في عام ٢٠١٤، للدورة ٢٠١٥ - ٢٠١٨، ورغم أنه من المفترض أن يُدعى التجار إلى انتخابات مجلس جديد في العام ٢٠١٨، إلا أنّ التعديلات التي كانت تُجرى على قانون غرف التجارة حالت دون ذلك، بل وكانت السبب في التمديد لمجالس الغرف أربعة أشهر ثلاث مرات، ثم التمديد ستة أشهر للمجالس نفسه وفقاً لخازن غرفة تجارة دمشق حالياً، محمد الحلاق، الذي صرّح لـ «البعث الأسبوعية» أنّ التمديد كان «لانتظار تعديل قانون غرف التجارة»، وصدر لاحقاً بالقانون رقم ٨.

ويبن الحلاق أنّ هذه الانتخابات «يحق فيها الانتخاب لحوالي خمسة آلاف تاجر» دون أن يعطي عدداً واضحاً للمرشحين باعتبار باب الترشيح كان مفتوحاً عند إجراء اللقاء، على حين كان عدد التجار الذين كان يحق لهم الانتخاب في الدورة الماضية «ما يقارب ٧٠٠٠ تاجر»، مع الإشارة هنا إلى أن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، حسان عزقول، صرح مؤخراً لوسائل الإعلام المحلية بأن عدد طلبات الترشح لانتخابات مجلس إدارة الغرفة تجارة دمشق بلغ ٢٠ طلباً.

ويبدو الرقم قليلاً جداً مقارنة بأعداد التجار الذين يحق لهم الترشح أو الانتخاب، لكنه - برأي الحلاق - عادي، فهناك بعض المستندات المطلوب جلبها من قبل التجار، مؤكّداً أنّ رقم المرشحين سيزداد حتماً في الأيام القادمة.

استثناءات من تحت الطاولة

في التفاصيل، يوضح الحلاق أن عدد أعضاء غرفة تجارة دمشق لغاية الثامن من آب ٢٠٢٠ بلغ حوالي ٦٦٠٠ عضواً، منهم ٦٠ عضواً تقريباً في الدرجة الممتازة، و٤٠٠ عضو في الدرجة الأولى، و٤٠٠ في الدرجة الثانية، وكذلك ٤٠٠ في الدرجة الثالثة، والباقي تقريباً درجة رابعة (أي حوالي ٥٣٤٠ تاجراً).

وتابع الحلاق: في عام ٢٠٢٠، تقدّم للانتساب ما يقارب ٤٣٠ مشتركاً، بما في ذلك الاشتراك الفردي أو الشركات، حيث سمح القانون رقم ٨ للشركات محدودة المسؤولية بالانتساب لغرفة التجارة، «فكثير من الشركات محدودة المسؤولية، أو ما يطلق عليها عادة بشركات الأموال، انتسبت إلى الغرفة».

وعن عدد المرشحين، قال الحلاق إن باب الترشيح لا يزال مفتوحاً وليس هناك أرقام نهائية، موضحاً أنّ المترشح لعضوية مجلس الغرفة يتم الكشف عن اسمه للتأكد من أنه سدّد ما عليه من التزامات مالية منذ العام ٢٠١٦، بالنسبة للمرشح، أمّا بالنسبة للمنتخب فمنذ العام ٢٠١٧، مبيناً أن عدد من يحق لهم ممارسة حق الانتخاب في الغرفة يبلغ حوالي ٥٠٠٠ عضواً.

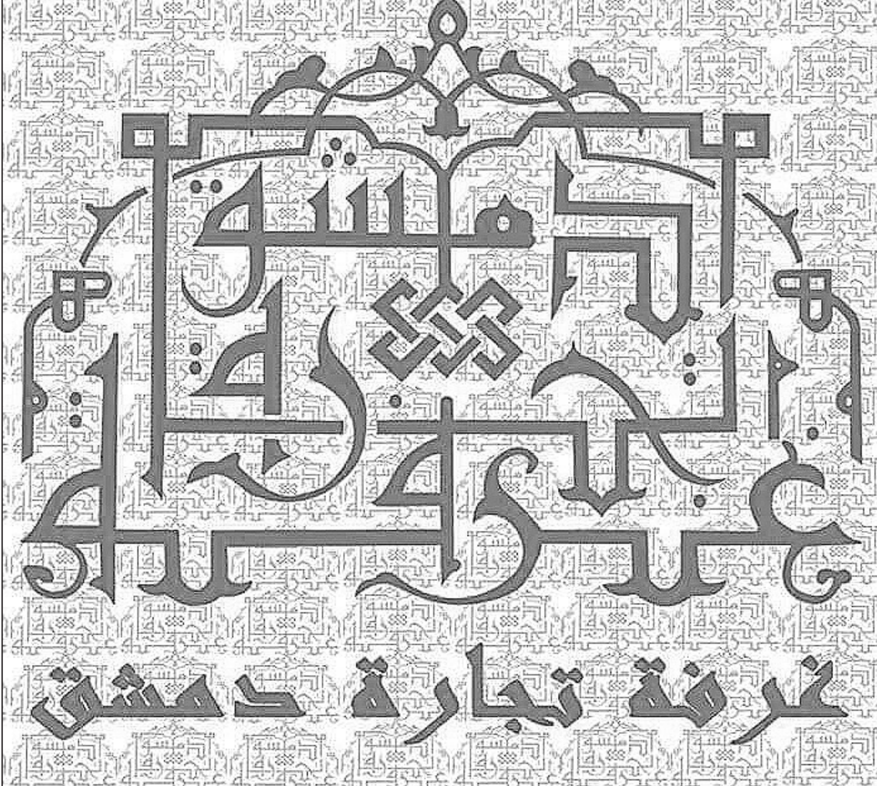
إلا أنّ استثناءات يبدو أنها تمرّر من تحت الطاولة، لكنها تحجب بغطاء قانوني، منها التعميم الذي صدر مؤخراً عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال برازي (رقم التعميم ١/٧٩٠ تاريخ ٣ /٧ /٢٠٢٠)، والذي سمح بموجبه للتاجر أن يسدد التزاماته المالية دفعة واحدة، وليس كما ورد في قانون غرف التجارة، بالتسديد كل سنة لوحدها. وبرأي الحلاق فإنّ هذا التعميم ألغى الكثير من الأمور وخفف التقييدات كثيراً على المرشحين، فسمح للمرشح أن يكون قد سدد كل هذه الالتزامات ولو كانت دفعه واحدة.

تعميم الوزير أحدث خللاً

يبدو في كلام الحلاق ما يؤكد أنّ التعميم الوزاري يناقض قانون الغرف، إضافة إلى تصريحه بأنّ هذا التعميم أحدث خللاً كبيراً، حيث يقول: في حال أراد العضو الترشّح ودفع سنة حالية، ثم سنتين للوراء، لا يحق له الترشّح، ولكن لو كان سدّد التزاماته للعام ٢٠١٧، والآن سدّد التزامات ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ فيمكن له الترشّح، وهذا ما أحدث خللاً، وأضاف: لا يجب أن يتلاعب أي أحد بالقانون، ولا أحد يعرف ما الفكرة من استثناء هذا العام.

ولم تكن هذه النقطة الوحيدة التي أثارت حفيظة التجار، فمازالت إشكالية حساب درجة التاجر بحسب عدد عماله تستعصي على تجار غرفة تجارة دمشق، وغيرهم من غرف المحافظات، خاصة أن هذا الشرط - بحسب خازن غرفة تجارة دمشق - تسبّب بانخفاض أعداد المنتسبين والمشتركين في الغرفة بشكل كبير، وكان له أثر سلبي في انخفاض إيرادات الغرف وهيكليتها بشكل أو آخر، وسبّب تشوهاً في قطاع الأعمال.

وأضاف أن هذا الشرط أيضاً أخرج الكثير ممن كان تسجيلهم في الغرف ضمن درجات عالية أو منخفضة بسبب عدم وجود عمالة لديهم على اعتبار أن مصالحهم لا تحتاج إلى عمالة، ولذلك قام العديد من التجار بتسجيل أولادهم أو زوجاتهم أو أقربائهم كعمال لديهم واعتبر الحلاق أن هذا الأمر سبب تشوهاً في كل شيء: في البيانات المستخدمة في المنشأة أو المؤسسة، وفي الأرقام والإحصائيات لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وأيضاً أساء للمسجلين بالدرجات العالية الأولى والثانية بعدما ألزم البعض بأن يسجل عاملاً ويخفّض درجته، أي أن هذا التاجر بقي لمدة ٢٠ سنة أو أكثر في الدرجة الأولى، والآن بعد صدور هذا القانون انخفض عن الدرجة الأولى بسبب عدم وجود عدد العمال الكافي، وأضاف هذا الأمر خاطئ حتماً.



قانون التأمينات غير منصف

وتلك قضية حساسة وجوهرية أيضاً، إذ يرى الحلاق أن عدد عمال التاجر غير محقة أبداً، مشيراً إلى أن التاجر هو ممارس مهنة وليس بالضرورة أن كل ممارس مهنة يكون لديه عمال، فالتاجر ليس صناعياً يحتاج عدداً من العمال بحسب رأيه.

ورأى أيضاً أن هناك مشكلة أخرى في قانون التأمينات الاجتماعية الذي لا ينصف العامل بشكل كامل، والمشكلة أيضاً في منعكسات تسجيل العامل في موضوع المالية من ناحية ضريبة الرواتب والأجور التي هي أيضاً غير منصفة، فالحد الأدنى المعفى من الضرائب هو ١٥٠٠٠ ليرة، بينما الحد الأدنى لتسجيل عامل هو ٥٠،٠٠٠ ليرة، وبالتالي يدفع التاجر ضريبة الرواتب والأجور، وهي برأيه غير محقة وغير مطلوبة منه، وهذا التشوه كله يؤدي إلى عدم وجود بيانات صحيحة، ومع ذلك فإن عدد العمال المسجلين أمر غير معروف.

تناقضات هيكلية وقانون غير موائم

على الرغم من كثرة المشكلات التي تقف بين الحكومة والتجار، إلا أن عدم استقرار التشريعات يبدو أنه الأهم، برأي خازن غرفتهم، فعلى حد قوله: لا أحد يعرف ماذا تريد للحكومة!!

لكن ذلك يتزامن مع تناقضات هيكلية في عمل الوزارات فندها الحلاق بقوله: دور وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تأمين المواد والسلع كافة، وبأرخص الأسعار، أما وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي فدورهما تخفيض وترشيد الاستيراد حسب الظروف العامة، بغض النظر عن الرخاء أو الشدة، وحسب ما يتوفر لديهم من قطع أجنبي ومستلزمات القطر، أما وزارة المالية والجمارك فدورهما اقتصاص ما يستطيعان من أموال من أجل الإنفاق بالشكل العام، ويأتي دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في التنسيق وتسجيل العمال بشكل كامل واقتطاع الأموال من أجل تسديد رواتب المتقاعدين.

وتابع الحلاق: أي أن كل جهة من هذه الجهات لها دورها، ولكن بالتدقيق فيها نرى أن دور كل جهة منها متعارض مع دور الجهة الأخرى، وبالذات دور وزارة التجارة الداخلية التي تحاول توفير المواد بأرخص الأسعار، بينما وزارة الاقتصاد مهمتها تخفيف الفاتورة وترشيد الاستيراد.

م..

ح والانتخاب!

لكن المنسق العام في كل ذلك هو غرفة التجارة، والتجار والصناعيون والزراعيون الذين يمتلكون خبرات في مجالاتهم، أي أن المنسق العام في كل ذلك هو القطاع الخاص بالتشاركية مع الحكومة التي هي صاحبة السلطة، أي أنّ كل واحدة من هذه الغرف تشارك الحكومة في الإجراءات الأمثل للقيام بها.

وبالرغم من أن التعميم الذي صدر مؤخراً كان من المفترض أن يضع النقط على الحروف، ويحسم الأمر بشأن الانتخابات إلا أنه جاء ليصب النار على الزيت، وليكشف عدم دراية متخذ القرار بالبيئة التجارية، حيث يرى الحلاق في التعميم «إقراراً من الحكومة بأن قانون غرف التجارة الذي صدر مؤخراً غير موائم لعام ٢٠٢٠، مع كل الاحترام للحكومة وجهدها الذي بذلته فيه، لكن هذا التعميم يثبت أن القانون بحاجة إلى تعديل رغم أنه صدر حديثاً»، كاشفاً أن عدد المستفيدين منه لا يتجاوز الألف، وهم الذين يحق لهم الترشح أو الانتخاب.

الحكومة تغرّد لوحدها

وعلى الرغم من اهتمامها الكبير بالقطاع الخاص، إلا أنه - أي القطاع الخاص - يرى أن الحكومة تتخذ كل قراراتها دون الرجوع إليه، أو حتى إشراكه في هذه القرارات لتنظيم عمله، حيث يتهم الحلاق الحكومة بأنها تفكر لوحدها وتقرر لوحدها من دون إشراك القطاع الخاص بقراراتها بشكل أو بآخر، والمشكلة الحقيقية - كما يرى الحلاق - هي عدم استقرار التشريعات.

ويطرح مثالاً على ذلك إجازة الاستيراد، فمنذ أيام كانت إجازة الاستيراد مسموحة لمدة سنة، والآن انخفضت إلى ستة لأشهر، ويؤكد أن هذا الإجراء اتخذ دون أن يعلم أحد سبب ذلك: حاولنا معرفة السبب لكن لم نعرف حتى الآن!!

وختم الحلاق: كمواطن سوري، قد أتقبل عدم استقرار التشريعات، لكن المصدّر الخارجي الذي يعاني التاجر السوري معه أشد المعاناة ليبيعه البضاعة لا يتقبل هذا الأمر وهذا التخبط وعدم الاستقرار، وأصبحت له منعكسات سلبية كبيرة، وأصبح المنعكس خارجياً.

الردّ الحكومي: التعميم مطلب

لكن للقطاع الحكومي رأي مخالف تماماً لما جاء به التجار، حيث يقول معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب في تصريح لـ «البعث الأسبوعية»: كافة القرارات التي تخص التجار وغرف التجارة يشارك فيها ممثلون عن غرف التجارة بالمحافظات كلجان التسعير وتعديل القوانين والأنظمة النافذة وجميعها شاركت فيها غرف التجارة.

وحول ما أثير مؤخراً حول التعميم الذي صدر عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال برازي (رقم ٧٩٠ /١ تاريخ ٣ /٧ /٢٠٢٠)، والآراء التي قيلت من أنه مخالف لقانون غرف التجارة رقم ٨، رد شعيب أن هذا التعميم «صدر بناء على مطالب الغرف».

وحول اعتراضات التجار التي بدأت مع صدور القانون رقم ٨، ولم تنته حتى الآن، وخاصة حول حساب درجة التاجر بناء على عدد العمال، أكد شعيب أن التجار اشتركوا في هذا القانون «من الأول للآخر»، وأضاف أنه نوقش في مجلس الشعب بوجود ممثلين عنهم، وحتّى اعتراضاتهم على حساب الدرجة بناء على عدد العمال، فكل ذلك تم بموافقة التجار وغرف التجارة.

أكبر من جزيرة وأكثر من مقصد سياحي

أرواد منسية تفتقر للخدمات والإمكانات

«البعث الأسبوعية» - وائل علي

ليست أرواد جزيرة سورية متوسطية صغيرة مسكونة وحسب، ولا موئلاً لمغاور الإنسان القديم، وليست حاضرة فينيقية ومنطلقاً لبحارة أشداء جابوا البحور والمحيطات، وقهروا أمواجها العاتية جيئةً وذهاباً بسفنهم الصغيرة التي صنعوها بسواعد أبنائها وبحارتها المهرة الذين اكتشفوا القارات البعيدة وشطآنها وجزرها، وتركوا آثارهم التي تدل عليهم قبل قرون من كريستوفر كولومبوس، فحق لهم أن يكونوا ربابنة البحر وأسياده بلا منازع.أرواد ليست مملكة فينيقية سورية بحرية تربعت على عرش البر الممتد من قلعتها وبقايا سورها ومسبحها الفينيقيين إلى مدينة عمريت الأثرية قبالتها لتصل إلى برج صافيتا وحصن سليمان وقلاع الحصن والمرقب والكهف وصلاح الدين وصولاً لأوغاريت وطرابلس وصور وصيداوغيرهابل هي باختصار هبة الطبيعة الخالدة إضافة إلى ما سبق ذكره وأكثر.ولكن أين أرواد اليوم من الأمس؟.

للأسف الشديد فإن جزيرة أرواد بزواريبها وأزقتها الضيقة وحاراتها المكتظة وأرصفتها المتعبة تعيش انفصالاً حقيقياً عن ماضيها وتاريخها العريق، إذ باتت جزيرة منسية تفتقر للكثير من الخدمات والإمكانات التي يمكن أن تجعل منها درة متوسطية بديعة، وقبلة سياحية قادرة على استقطاب الزائرين والمصطافين والسواح من كل أصقاع الأرض على غرار الجزر اليونانية والإسبانية والقبرصية اللواتي لا تبعدنّ عنها مسافة ساعات ليس أكثر. فلماذا؟

علي نجم رئيس مجلس بلدة أرواد قدم شرحاً عاماً لواقع الجزيرة مبيناً أن مساحتها تصل إلى ٣ كم٢ وتبعد عن طرطوس مسافة ٣ كم، ولا يستغرق الوصول إليها أكثر من ربع ساعة من خلال الزوارق المخصصة لنقل الركاب التي تنطلق من رصيف الكورنيش البحري بطرطوس، ويسكنها عشرة آلاف إنسان، فيما سجلاتها المدنية تسجل ما يفوق العشرين ألفاً، مشيراً إلى أن التنقل في أرجائها على الأقدام، فهي المكان الوحيد ضمن الخارطة السورية التي لا تدخلها السيارات على الإطلاق.

مشروع لردم ١٨ هـ...

بين رئيس البلدة أن أرواد بلدة سياحية بامتياز، وانطلاقاً من أهميتها السياحية تم وضع مخطط سياحي لها من أجل الارتقاء بمستواها السياحي، ويضم المخطط الكثير من النقاط الإيجابية لا سيما لجهة أنه يزيد مساحة الجزيرة ١٨ هكتار عن طريق ردم أجزاء ضمن حوض المرفأ الشمالي لإقامة منطقة صناعية، وبناء بعض المنشآت الضرورية، وإنشاء أرصفة لإنشاء واجهة بحرية تتناسب مع واقع أرواد السياحي الاستثنائي، وقد تمت الموافقة على ردم المساحات المقررة، وهناك دراسة لتبديل شبكة الصرف الصحي ونفق تخديمي يضم شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والهاتف سيتم دراسته من قبل وزارة الموارد المائية.

اعتراضات على المخطط

أشار رئيس البلدة إلى أنه تمت مخاطبة مديرية الخدمات الفنية بطرطوس باعتراضات المواطنين ومطالبته بتعديل نظام ضابطة البناء بما يتناسب مع متطلبات الحياة ويلبي طموحات السكان، لافتاً إلى إجراء دراسة متكاملة لشبكة الصرف الصحي وفق التنظيم بلغت تكاليفها أكثر من مليار ليرة، وأخرى للرصيف البحري وهي قيد التدقيق من قبل نقابة المهندسين والمختصين بالدراسات والأبحاث البحرية، وثالثة لإعادة تأهيل الفرن في البلدة، منوهاً إلى أن مجلس البلدة بانتظار لحظ مكان الفرن على المخطط التنظيمي، كما لفت إلى منح المجلس رخصة لمشروع فندق فينيقيا بداية عام ٢٠١٩ لكن لم يتم المباشرة فيه حتى الآن، إضافة إلى أن هناك مرفأ للصيادين سيتم إنشاؤه جنوب الجزيرة يتضمن تنفيذ رصيف لترحيل القمامة إلى طرطوس، كما أن هناك مشاريع سياحية متميزة من شأنها رفع سوية أرواد من الناحية السياحية والخدمية والاقتصادية، كما تم طرح ثلاثة مشاريع في ملتقى الاستثمار السياحي العام الماضي بطرطوس شملت إشادة مطعم السفينة ومشروع، برج المنارة بارتفاع ٣٨ م، ومشروع سياحي على الكورنيش الغربي ترك اختيار نوعيته للمستثمر، لكن للأسف أن أياً من هذه المشروعات لم ينجح الملتقى بتسويقها!.

وحدد رئيس مجلس بلدة أرواد عدداً من سلبيات المخطط السياحي مثل إزالة بعض العقارات بلا داع أو مبرر لإنشاء بعض الفنادق السياحية التراثية ومتحف الشمع وغيره، وهي أمور تحتاج لإعادة دراسة وحبذا لو يلحظ تنفيذها في المواقع المراد ردمها مستقبلاً بدل أن تكون على حساب بيوت السكان، داعياً «كمجلس بلدة» إلى تصديق نظام ضابطة البناء بحيث يؤمن مصالح السكان ويعمل على تأمين موارد مالية، ودمج بعض العقارات، وزيادة عدد الطوابق بحيث يساهم في إحداث مناطق خضراء وشوارع ومنازل صحية للساكنين.

وحول موازنة البلدة بين نجم أنها متواضعة جداً، فهي بحدود ٣٤ مليون ليرة ومن الممكن زيادتها مستقبلاً بعد إجراء بعض التعديلات على المخطط من خلال منح رخص البناء، مشيراً إلى أن حجم الواردات المالية يبلغ حوالى ٥-٧ مليون ليرة سنوياً بسبب الظروف الاستثنائية التي نمر بها، كما تم منح البلدة إعانة وزارية بقيمة ١٠٠ مليون لتحسين واقع النظافة نفذ منها أكثر من ٩٦٪ حيث تم تأمين حاويات وسلال معدنية وتصنيع عربات لنقل القمامة وشراء أدوات ومعدات للنظافة وآلية لنقل القمامة، وتنفيذ شبكة لغسيل الشوارع والإطفاء وتصنيع «ماعون بحري» لترحيل القمامة إلى معمل معالجة النفايات الصلبة بطرطوس منذ بداية العام الحالي، وتأمين عدد من البوبكات للمساعدة في أعمال النظافة.

بالاسم مشفى..!

ركز نجم على حاجة الجزيرة الماسة لتفعيل العمل بالوحدة الصحية، وزيادة الكادر الطبي لتأمين الخدمة الصحية على مدار الـ ٢٤ ساعة، وإحداث قسم للإسعاف والجراحة واعتماد نظام المناوبات، وجعل الوحدة الصحية كمشفى مصغر ليكون قادراً على تأمين الخدمات للسكان والسياح على حد سواء، ولاسيما أن طبيب الجزيرة الوحيد هو من أبنائها انتقل للعيش في مدينة طرطوس بعد تصدع منزله، فبات الأهالي بعد إغلاق الوحدة الصحية ظهراً بلا طبيب، ما يشكل خطراً حقيقياً للحالات الإسعافية المفاجئة والولادات الطارئة سيما في أوقات الأنواء والأعاصير.!

القمع المقلوب...

بين نجم أن الجزيرة تنهل مياه الشرب من نبع السن منذ تسعينيات القرن الماضي عبر شبكة في قاع البحر لتودع «القمع المقلوب» الذي كان المصدر الوحيد للمياه العذبة منذ أن اخترعه فينيقيو أرواد قبل عشرة آلاف عام ولا يزال بالخدمة في بعض الاستخدامات وشاهداً ماثلاً للعيان حتى الآن، وترتبط أرواد بالشبكة العامة للكهرباء عبر كبل كهربائي بحري فاقت تكاليفه الثلاثة ملايين دولارنهاية القرن الفائت بعد أن ظلت لعقود تعيش على الديزل لتوليد الكهرباء والحال ذاته للشبكة الهاتفية وهذه الخدمات شكلت نقلة نوعية في حياة الجزيرة يذكرها الأرواديون بكثير من الارتياح والرضا، لافتاً في ذات السياق إلى أنه تم تجريب شبكة غسيل الشوارع والساحات والإطفاء التي نفذت حديثاً في حزيران الماضي، واعتبره مشروعاً وطنياً وإنسانياً وحضارياً بامتياز سيساهم برفع سوية نظافة الجزيرة إلى أعلى مستوى.

ولم يخف نجم الدور الرائد للمجتمع الأهلي في جزيرة أرواد من خلال مبادرات ومساهمات عائلاتها الميسورة «المادية والعينية» في هذه الظروف القاسية لحوالى ٥٠٠ من الأسر المحتاجة، والتي تجاوزت قيمتها المئة مليون ليرة

رؤية بصرية خائنة.. «يا بائع التفاح»

«البعث الأسبوعية»
ـ رامز حاج حسين

كنت صغيراً ألعب فوق أوراق كتب التربية والتعليم التي كانت تطبع حينها بشكل خلاب في مطابع أنيقة تحمل رائحة الورق ورائحة عرق وتعب عمال سمر يشبهون أبي وعمي وخالي كنا نتبارى حين نستلم الكتب المدرسية لتجليدها والحفاظ عليها والعناية بها ورعايتها كاهتمامنا ودلالنا ورعايتنا للمحبوبة التي نلناها حين أمسينا شباباً. نفارقها - أقصد كتبنا المدرسية - نهاية كل عام، كما نفارق من نحبهم أمام مفارق الحياة كل حين، بدمع وحسرة وتنهيدة تخرج من عمق الروح الطرية.

من الذي أفقد أطفالنا هذا الرونق والطقس البهي في التعلق والحب والشغف بكتب مدرسته ومجلاته وقصصه؟ لماذا لم أعد أجد طفلاً يشبهني بألقه وتعلقه وهو يفتح نافذته وكأنه سمع نداء سليمان العيسى في قصيدته «يا بائع التفاح»؟، وأرى رأي العين أن رسوم ممتاز البحرة تناديه وتحاوره، فأظنها مثلي حقيقة كامنة أمام مفرق الشارع المقابل؟. هناك بائع للتفاح ينادي وهو يمسح التفاح بمنديل نظيف ليزيد إغراءنا بشرائه. لماذا لم أعد أجد أطفالاً مثلي حين كنت ألملم أوراق أيلول الصفراء، وقد فتحت النسمات كتابي على رائعة العيسى: «ورقات تطفر في الدرب والغيمة شقراء الهدب»، وقد انبثقت تلك النسمات من ريشة البحرة، وهو يرسمنا نتغنى بأيلول وبالريح وبالحياة؟ لماذا غابت كلمات الحب ولغتها البصرية العالية؟ أي حجة ودليل على صدق هذه الحجة التي تُشاع عن تطوير المناهج بصرياً، والقصص والكتب والمجلات؟ أي تطوير لا يملك هوية أهل الحي، ورائحة التمر هندي، وعروق السوس المجففة بأشعة شمس سورية، هو جزء فقير من محاولات بائسة للتغطية على فشل القائمين فنياً على كل ما ينتج للطفل بعيداً عن هويته البصرية التي يجب أن تمتد امتداد الحضارة والنبل في جيناته!!



لفتة صغيرة

يكمن الجواب لدى من استبعد، مثلاً، قصيدة، للشاعر الشاب قحطان بيرقدار، تتحدث عن سورية «سورية ربي يحميها»، ولم نعد نرى مثيلاتها في كراسات وكتب أبنائنا.

الجواب لدى من تخلى عن صبغ الكتاب المدرسي السوري بهوية رسامين سوريين مازالوا داخل سياج الورد الذي يسيّج أرض الوطن، من الغلاف بجلدتيه إلى المتن الداخلي والرسوم التوضيحية لكل نص وفقرة وموضوع. في من تصدى ليتربع على عرش دار نشر محلية سورية تنتهج لنفسها فن اليابان والأوربيين والأمريكيين وكل أجنبي غريب عن حضارة طفلنا.

الجواب لدى من يتندر علينا بأن مواكبة الحضارة لا تعني التعلق بالشروال والغترة والشال المطرز، بل يزيد إمعاناً في تهكمه بأنه يجب التخلي عن كل ما للهوية البصرية من مدلول، لكي يخرج من شرنقته ويتحول إلى فراشة زاهية مزركشة – حسب زعمه.

لعمري لوحة واحدة، فيها شال مطرّز ترتديه السورية الفلاحة، وهي تحمل طفلها الباكي من حر الشمس بيد وباليد الثانية تعمل على تنديف القطن الأبيض من جوزاته على السيقان الخضر اليانعة، خير من ألف لوحة تفاخر بناطحات سحاب إسمنتية بحجة الحضارة.

في حب التباهي، يشرد المسؤول الفني - المكلف بتطوير المناهج والقصص والكتب والمجلات، وتحسينها - عن البوصلة الأساس، ألا وهي ذائقة الطفل السوري البكر. هذه الذائقة التي صُقلت عبر آلاف من السنين عبر حركة حضارية حقنها الأجداد في جينات هذا الشعب، كما حقنت أصابعهم السمراء هذه الأرض بإكسير الحياة الناجع. وما رشح من تلك الحضارة من أوابد وصروح ولوحات تزيينية جميلة هو ما يجب أن يتجلى في كّل ورقة مطبوعة في هذا الوطن، ومقدمة للطفل على أنها وجبة ثقافية تربوية تعليمية وترفيهية له.

حصة الرسم المهمشة، والتعاطي مع الفن للطفل على أنه كمالية زائدة، وغير ضرورية لبناء شخصيته وكيانه وذائقته البصرية، يزيد الشرخ اتساعاً.

ولو نخرتم!

«الذائقة البصرية الخائنة»، العنوان يلمّح لاتهام خطر وزائد عن حدود اللباقة في الحوار، لكن لن نستطيع التراجع عن اتهام من يعنيه الأمر، ويقصّر، بأن هناك ذائقة بصرية خائنة

ـ خائنة له نفسه وهو يربي أولاده من دمه، وأبناء من يحب، على فن غير فنهم

ـ خائنة للإرث الحضاري الكبير حين لا نجده متجليّاً نقياً بكراً في ما يُنتج

ـ خائنة لتطلعات أناس جبلوا لبنات بناء هذا الوطن بعرقهم وشغفهم، وكثير منهم بدمهم، شهداءً لرفعة هذا البناء.

لذلك وجب على كل من يتصدر المشهد الفني والبصري لأطفال سورية أن يعلم علم اليقين أن الحق واضح في هذا المجال.

إما أعيدوا لنا ألق رسوم ممتاز البحرة في المناهج التي أعدمتموها بمقاصل التطوير - وأي تطوير مزعوم هذا الذي لا يملك من الخطى إلا الطائش منها، مع أن البوصلة واضحة؟! - أو أعيدوا بناء خططكم على أسس أكثر محلية وتواصل مع الفن السوري العريق الذي ننتمي إليه كالروح منتميةً للجسد، والرجوع للحق والحقيقة واجب وطني مقدس في هذا المضمار.

المثال: «ولو نخرتم» يأتي من كتب الثقافة والتراث، حين قال نجاشي الحبشة، بعد أن سمع مقالة جعفر بن أبي طالب: «إن ما يقوله هذا الشاب عن قرآنه وما نزل على موسى وعيسى ليصدرون من مشكاة واحدة»، فتناخر أعوانه ووزراؤه حوله، فالتفت إليهم، وقال متحدياً مواظباً على تمسكه بحق قوله: ولو نخرتم!

مصادر السيّر الشعبية وأساليب سردها

«البعث الأسبوعية» ـ فيصل خرتش

السيّر الشعبية هي حكايات عن أبطال وجدوا في التاريخ العربي القديم، من أمثال: عنترة بن شداد والملك سيف بن ذي يزن والمهلهل والظاهر بيبرس والأميرة ذات الهمة والشاطر علي الزيبق ودليلة المحتالة وتساعد روح التسلية في السيّر الشعبية عناصر عديدة من روح المغامرات، وتتضمن السياحة والجولات في البّر والبحر، وملاحقة الأعداء والانتقام والتنافس على الفتاة المحبوبة، ومكافحة اللصوص وقطاع الطرق والعياريين والشطار وحماية الضعفاء، والمظلومين والسحر والإنقاذ بمعجزة. إنّ ثراء مضمون السيّر الشعبية لا ينضب، فمن أين يستمد واضعوها هذه المضامين؟

تقوم السيّر الشعبية على مآثر البطل والأساطير التاريخية؛ فمثلاً، سيّرة عنترة تتضمن روايات قديمة عن أيام العرب، حرب البسوس، داحس والغبراء، وكرم حاتم الطائي وبطولات زيد الخيل، وعمرو بن معد يكرب، ودريد بن الصمّة؛ وتحتوي على مشاهد من معركة ذي قار. ومن هذه السيّر يمكن أن نستشف تصوراً يكاد أن يكون كاملاً عن مجمل الأساطير والروايات عند العرب القدماء.

وتتراءى الحقيقة التاريخية بشكل أدق في سيّرة «الأميرة ذات الهمة»، ويدور الكلام فيها حول التناقضات العربية – البيزنطية، وضمنها المعارك الحدودية بين العرب والبيزنطيين؛ وينطبق الأمر ذاته على «سيّرة الظاهر بيبرس»، وتمثل الخلفية التاريخية في سيّرة «تغريبة بني هلال» الإشارات عن استيلاء قبيلة بين هلال على مناطق شاسعة من أراضي المغرب، ويشكل القسم الأكبر منها وصف المعارك والصدامات بين القبائل التي يستعصي إثبات واقعيتها التاريخية.

وتشكل مضامين الحكاية أو الأسطورة في السيّر «معجزة الولادة»، وإرضاع الأبطال المذلة في الطفولة، إذ يكونون عادة في عداد العبيد واللقطاء والمنبوذين (عنترة – ذات الهمة – سيف بن ذي يزن)؛ ومن لوازم السيّرة تجلي البطولة والشجاعة الفائقة، حتى حين كانوا في سن مبكرة، فعنترة يقتل أسداً بيديه، ويشق فكيه وهو صغير، ويتميز بالفطنة والشطارة والجرأة إلى حدّ عجيب.

موضوع التظاهر بالموت غير الحقيقي معروف، ويرد ذلك في أسطورة يوسف الحسن في سيّرة «الملك الظاهر بيبرس»، ومن المشاهد المعتادة هذا الحلّ لعقدة الحبكة التي تنتشر على نطاق واسع في فلكلور شعوب المنطقة [. يذهب الملك إلى الصيد ويطارد غزالة، فيفقد أثره ويصبح وحيداً بدون حاشيته، ويجد نفسه في أرض مجهولة حيث تعرض له مغامرات كثيرة، وهذه العقدة نصادفها في «سيّرة عنترة»، و«سيّرة سيف بن ذي يزن» و«الظاهر بيبرس» و«تغريبة بني هلال»]. وتحكي السيّر الشعبية عن خلق العالم، وظهور بعض البلدان والجزر والجبال والأنهار، وتكثر في «سيّرة الملك سيف بن ذي يزن»، حيث نستشف بكلّ وضوح كيف تظهر الأساطير والحكايات التراثية.

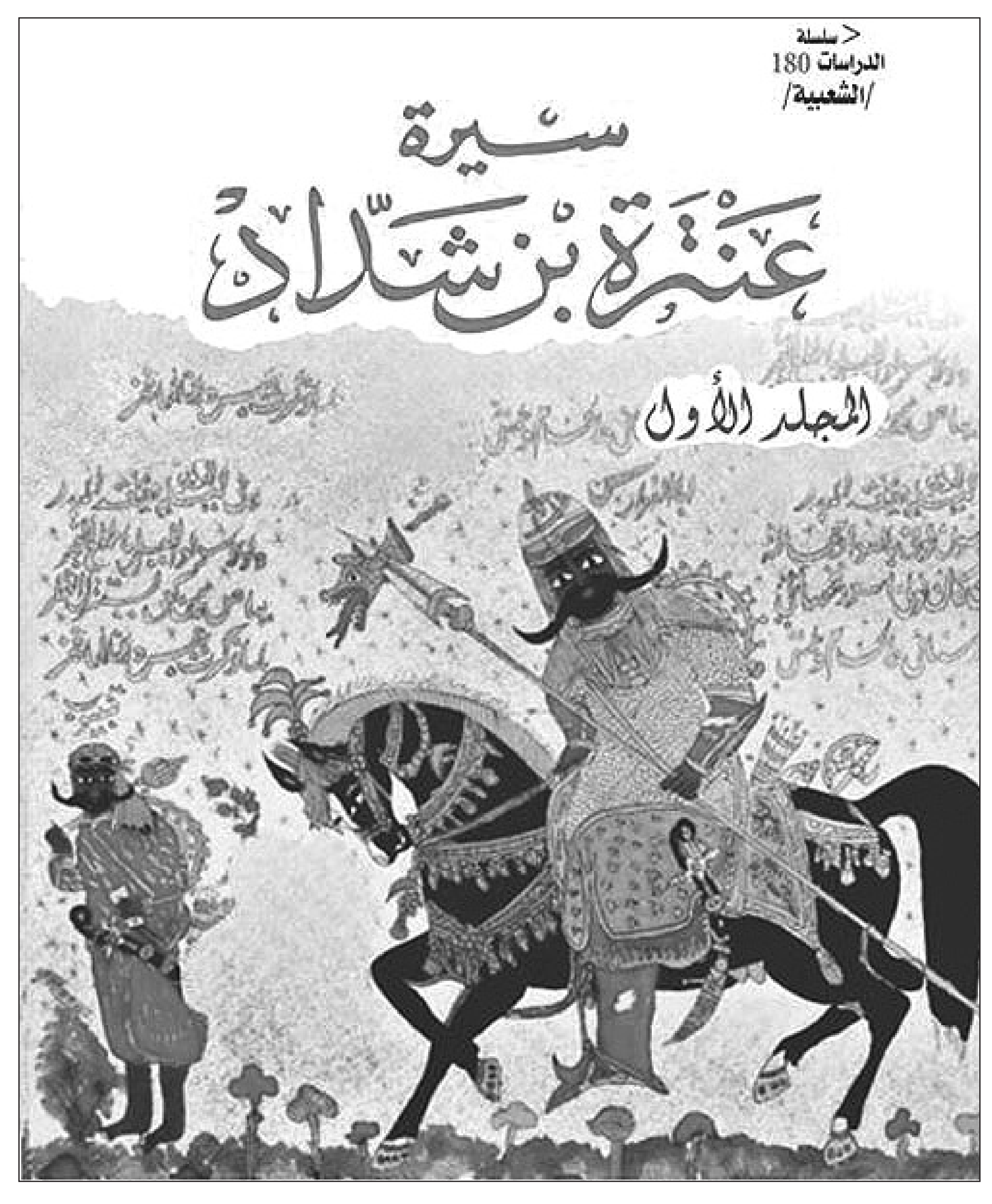
ويلاحظ أيضاً وجود مساعدين للسحرة في «سيّرة سيف بن ذي يزن» و«الظاهر بيبرس»، وهذا يؤدي إلى الزهاد والسحرة، وحتى العفاريت والجن والغول الذين اعتنقوا الإسلام.

وتستخدم السيّرة شخصية الإسكندر المقدوني الشهير باسم الإسكندر ذو القرنين، وتستخدم السيّرة قصته في معرض الرحلة التي قام بها مع الخضر، وحاول الإسكندر أثناءها عبثاً العثور على العين التي فيها ماء الحياة، التي تمنح الإنسان الخلود إذا سبح فيها. وفي هذا المشهد أيضاً تأتي «حكاية عنقود العنب» الذي أطعم منه الإسكندر جميع أفراد قواته؛ فالعنقود «رمز لحلاوة الدنيا التي مهما ذقت منها لا تنتهي»، أو عن الجوهرة الصغيرة التي يرجح وزنها كلّ ثقل الأرض، وتزيد عليه، وهي رمز للعين التي لا تشبعها كلّ ملذات الدنيا، ولكنها في النهاية تكتفي بحفنة من التراب.

تستوعب السيّر الشعبية كذلك بعض المصطلحات الرمزية الإسلامية للتأثير على الجمهور، ومن دلائل ذلك استخدام رموز مثل «مروج الفردوس الخضراء» و«وديان الجنان» و«القبة البيضاء» التي تجسد طهارة ونقاوة أولياء الله الصالحين وتقتبس موضوع الجن من الأساطير الإسلامية، وهذا الموضوع معروض بشكل مفصل في «ألف ليلة وليلة»، وفي حكاية «مريم الزنارية»، وكذلك في «سيّرة الملك سيف بن ذي يزن». إن الجن ينقسمون إلى مؤمنين وكفار، والصراع يدور فيما بينهم، ويساعدون أبناء دينهم في كافة المجالات.

وتعدّ ضمن العناصر الخيالية في السيّر الشعبية المواقف والمشاهد العديدة من الألغاز والأحاجي واستخدام الطلاسم، وبالأخص في سيّرتي «سيف بن ذي يزن» و«الظاهر بيبرس»، ويلعب الغناء العربي دوراً هاماً في السيّر، وهو كثير في «تغريبة بني هلال»، وكذلك الأحاجي والفوازير ونحوها، شعراً ونثراً، وهي تلقى على البطل أبي زيد الهلالي من قبيل الامتحان، وغالباً ما يخرج من هذه المساجلة منتصراً ويفوز فيها.

وتشكّل نواة سيّرتي عنترة وسيف بن ذي يزن أخبار عرب الشمال وعرب الجنوب والمعلومات والأساطير عن الشاعر عنترة بن شداد، والملك اليمني سيف بن ذي يزن كأنموذج لنسج الأخبار والمعلومات والأساطير المتأخرة على منوالها؛ وقد جرت هذه العملية على امتداد فترة القرون الوسطى عن طريق الإشادة القصصية بأبطالها، منذ فترتي ما قبل الإسلام والعصر الإسلامي، على هيئة سيّرة شعبية، بينما استمر فن السيّرة الأدبية التاريخية الدينية بما يخص سيّرة الرسول وأخبار الأولياء الصالحين.



إنّ السيّر هي من نتاج الأدب الشعبي بحجم ضخم جداً، وهي معدّة للأداء الشفوي والإلقاء على أسماع الجمهور، ويقوم بناؤها وفق خطة معينة، والقوى المحركة لمحتواها تكمن في الصراع بين قوى الخير، ممثلةً بالمقاتلين المسلمين الأبطال، وقوى الشر التي «تتجسد في الشخوص من ذوي الديانات الأخرى»؛ وهي معدّة للإلقاء في جلسات منفصلة على هيئة حلقات متسلسلة، كلّ حكاية منها في جلسة منفصلة؛ ومن السمات الأخرى للسيّر المرور الكبير للحوار، وغلبة الكلام العامي، واستخدام الكلام المسجوع في أغلبها، وغزارة الإضافات الشعرية التي تتسم بالطابع التصويري التوضيحي لكي تحفز وتنشط الحركة في السيّرة، كما تغريبة بني هلال.

تلك هي العناصر الأساسية التي تكوّنت منها مؤلفات السيّرة، ويشهد تنوعها على أن النوع الأدبي للسيّرة الشعبية له تاريخ طويل في النشوء والتكوين؛ وقد وردت أخبار وأشعار عنترة على المحاربين قبل شن المعارك؛ وطبقاً للتقاليد فقد كانت هذه الأشعار تتلى مقاطع نثرية تتحدث عن ظروف نظمها ومناسبتها القصصية

الفضاء المسرحي

منصة الأسئلة الحاضرة وال

«البعث الأسبوعية» ـ غالية خوجة

لأن مدينة حلب العريقة جزء من المنصة المسرحية الإنسانية، فإن منصتها التراجيدية الكوميدية تحولت مع تحولات ملامح الوجهين الرمزين «المضحك» و«المبكي»، لتخبرنا عن تاريخ المسرح الحلبي الذي يزيد عمره عن قرن من الزمان، وهذا ما يوثقه كتاب محمد هلال دملخي «مسرح حلب في مائة عام»، متناولاً مسرح ما قبل المسرح والفرق المسرحية الزائرة مثل فرقة جورج أبيض، فرقة فاطمة رشدي، يوسف وهبي، نجيب الريحاني، موثقاً للأخبار والشذرات والفعاليات والأنشطة والنوادي والمنتديات وما يخص المسرح الأهلي والرسمي، موضحاً كيف بدأت مرحلة نضوج الحركة المسرحية من المدارس بحيوية وطنية تقاوم الاحتلال والاستعمار، لتنزح إلى حضورها المختلف مع الكاتب والمخرج المسرحي الرائد يوسف نعمة الله جدّ (١٨٤٢ - ١٩٠٣) وتجربته المتزامنة مع القباني في دمشق، إضافة للعديد من الرواد الحلبيين، منهم بشير العباسي، شرف الدين الفاروقي، ومن تلاهم من العلامات الفارقة، مثل عمر أبو ريشة، خير الدين الأسدي، فاتح مرعشلي، أحمد الأوبري.



ولأن مدينة حلب وبموقعها الاستراتيجي التجاري الجغرافي الاقتصادي تمثل بطبيعتها المحبة والانفتاح على الآخر وثقافته واختلافه، فإنها احتضنت المسرح كما احتضنت الفنون المختلفة، وبدأت الحركة المسرحية مع رجال الدين الذين أسسوا التجربة المسرحية والفرق المسرحية منذ ١٩٢٠ بشكل محايث للجمعيات والنوادي التي نذكر منها جمعية الجيل الجديد الثقافية عام ١٩٢١، ونادي الصنائع النفيسة عام ١٩٢٨، نادي التمثيل الوطني، فرقة حسن حمدان الشعبية ١٩٣٣، فرقة آتاميان ـ فرقة مسرح الشبيبة الأرمنية التابعة للجمعية العمومية الأرمنية، والفرقة القومية للتمثيل ١٩٣٧.

ومع نشوء الفرق المسرحية، اتجهت المنصة الحلبية إلى مرحلة التبلور عام ١٩٤، وانتعشت الحركة المسرحية عام ١٩٥٠، ثم هدأت مع تراجع دور النوادي والجمعيات بدءاً من الستينيات والسبعينيات لصالح تفاعلات المسارح الرسمية والفرق الرسمية، وتطويرها للحركة المسرحية في حلب خصوصاً، وسورية عموماً، حيث تأسست في هذه الفترة فرق عدة، منها فرقة المسرح العمالي، وفرقة المسرح الجامعي، وفرقة مسرح الطلائع، وفرقة مسرح حلب القومي، وفرقة رابطة الموظفين، وفرقة نقابة المعلمين، إضافة لتشكيل مساحات جديدة للعروض مؤلفة من المنصات والصالات الثقافية والمسرحية والسينمائية.

لكنْ، ومع مطلع الثمانينيات طفت الفرق المسرحية التجارية، وبدأ ألق المسرح الجاد، الهادف، المثقف، بالانحسار نتيجة عوامل وأسباب مختلفة، منها ظهور الدراما التلفزيونية، انزياح الوعي الحياتي إلى المظاهر الاستهلاكية والسطوح الزائفة، والتمادي مع عوالم التكنولوجيا بأشكالها وأدواتها المتنوعة، والهروب إلى الذات وتسليتها بالوحدة والعزلة والمجتمع الافتراضي، والابتعاد عن القراءة، وقلة المبدعين المسرحيين تأليفاً وإخراجاً وتمثيلاً، وابتعاد المتلقين عن المسرح لأسباب ذاتية ومجتمعية ونفسية واقتصادية، ما جعل الغالبية تميل إلى المسرح الهزلي التجاري الاستهلاكي، وأيضاً، ابتعاد بعض المتفاعلين عن الحضور لأسباب تتعلق بالمسرح ذاته، وافتقاده، غالباً، للمختلف والمفيد والمشوق، ولا ننسى ابتعاد المبدعين المسرحيين أيضاً لأسباب عديدة منها الضعف المالي وتخمة المنصات بالمتطفلين على المسرح، وندرة ورشات العمل الهادفة الاستراتيجية البنّاءة، وقلة وضحالة الندوات والمحاضرات المسرحية، وشبه انعدام لحركة النقد المسرحي.

تساؤلات وراء الكواليس

ولأكثر من هذه الأسباب، كان لا بد من الانتباه إلى ضرورة تفعيل المسرح بمختلف الطرق والوسائل والإمكانات، والاهتمام بدوره التأثيري في حياة مدينة مفطورة على الفن، ما أدّى إلى ضرورة الاهتمام بالمهرجانات المسرحية القليلة جداً، والتي ولدت مع مهرجان السادس والسابع لفرق الهواة المسرحية عام ١٩٧٦، وتلاها متأخراً جداً مهرجان حلب المسرحي الأول عام ١٩٩٧، ومهرجان أيام حلب المسرحية الذي أطلق أثناء احتفالية حلب عاصمة الثقافة السورية تزامناً مع الذكرى الثالثة لانتصار حلب على الإرهاب، ومهرجان مونودراما الشباب، ومهرجان حلب المسرحي للهواة.

والملاحظ أن ما ينطبق على خفوت المسرح الحلبي ومعاناته ينطبق على المسرح في كل مكان في العالم العربي والعالمي.

فما هي أسباب تراجع الحركة المسرحية بحلب؟ أين النقد المسرحي؟ وما دور الإعلام؟ وهل المسرح بحلب على وشك الأفول رغم أن عدد الفرق المسرحية خلال القرن العشرين تجاوز ١١٤ فرقة، وتم تقديم أكثر من ١٠٥٦ عملاً مسرحياً، وتجاوز عدد الممثلين والممثلات ١٣٠٠٠ ممثلاً وممثلة؟ وكيف سيستعيد المسرح الحلبي توهجه من جديد؟

مكاراتي: عدم الاختصاص والشللية

لعل الحركة المسرحية في ركود قاتل، سيما وأن القائمين عليها لا ينتمون الى المسرح، بمعنى أننا لا نجد إدارياً معنياً أو مختصاً بالحراك المسرحي، في جميع المؤسسات المسرحية، وهذا ما يجعل الحركة المسرحية تتراجع لعدم الاختصاص. هكذا بدأ الفنان الممثل والمؤلف والمخرج المسرحي أحمد مكاراتي، الذي قدم أعماله داخل سورية وخارجها، وآخرها عمله «هجرة وطن» تأليفاً وإخراجاً، موضحاً: في حلب، عندما يتسلم الإداري سدة المسؤولية يقصي أصحاب الاختصاص ويأتي بأناس بعيدين كل البعد عن المسرح، ولا مجال لذكر الأسماء هنا لأننا نناقش حركة المسرح بعمومها؛ ومن ناحية أخرى، نجد أن الكلفة الإنتاجية للعمل المسرحي باهظة جداً قياساً بالعائدات، فأجور الصالات المرتفعة وكلفة العمل لا تتناسب وحجم الدخولات، ما جعل الكثير من الفنانين يبحثون عن العمل التلفزيوني الأربح.

واسترسل مكاراتي: وإذا عرجنا على المسرح القومي، وهو المؤسسة الوحيدة المعنية بإنتاج مسرح مهم، سيما وأنه يمثل وزارة الثقافة، نجد أن أجور الممثلين لا تكفي مصاريف المواصلات التي ينفقها الفنان لحضور البروفات؛ ولا ننسى المحسوبيات، حيث غدا المسرح القومي مسرح الشللية لأناس لم نسمع بأنهم ممثلين سوى فيه، وهذا أحد الأسباب التي جعلت الكثير من المحترفين، ومنهم أنا، يبتعدون عنه.

وأكمل: عندما كان المسرح متألقاً، كان هناك دور مهم للمنظمات في إنتاج مسرح ملتزم يعنى بالقضايا المجتمعية والشبابية، مثل منظمة الشبيبة أو المسرح العمالي أو الجامعي، أما اليوم فقد تلاشت هذه المسارح، ما أدى إلى انخفاض المنتج واقتصاره على بعض التجارب التجارية، ولعلي أصفها بالفاشلة والخاسرة، وهذه التجارب كانت سبباً رئيساً في عزوف الجمهور عن المسرح لأنها عكست الصورة السيئة له. وطبعاً، هذا لا يعني أنه ليس هناك بعض

الحلبي.. فعاليات الغائبة

التجارب المحترمة والمقبولة.

وأردف مكاراتي: حاولنا في الفترات الأخيرة إيجاد الحلول لنهضة مسرحنا وإعادته لألقه، وذلك من خلال إقامة المهرجانات، فنجحنا بشيء وأخفقنا بأشياء. نجحنا من خلال محاولات فردية رغم وضع الكثير من العصي في دواليب النجاح، وللصدق أقول: وضع العصي كان نتيجة الجهل وعدم المعرفة بخاصية هذا المجال، ولم يكن بقصد الإفشال مثلاً، قمت منذ ثلاث سنوات بالتحضير لمهرجان مونودراما الشباب الأول، وتعسرت كثيراً بإقناع المؤسسة الفرعية، ولولا تدخل الإدارة المختصة بدمشق لما لاقى المهرجان النور حينها. وطبعاً، الشكر هنا لمديرية المسارح والموسيقا التي يديرها الفنان المختص عماد جلول الذي تبنى المشروع ودعمه، وبأسلوبه القيادي الخاص استطاع إقناع إدارة حلب التي كانت رافضة للفكرة، رافضة لعدم اختصاصها وعدم معرفتها بأهمية هكذا مشروع، وبعدها تتالت الدورات ونحن اليوم بصدد التحضير للدورة الثالثة وآمل أن تنتهي العصي الموضوعة.

وبشفافية يؤكد: لعلي أكون صريحاً أكثر إن قلت إن المسرح الحلبي أفل وغاب، ولعله في أسوأ حالاته لكثير من الأسباب، أولها أن مسرحنا بات صنعة من لا صنعة له، وغدا لكل من هب ودب. لا أريد تزيين الواقع المرير وبهرجته، لكنها الحقيقة، وللأمانة أقول: نحن الفنانون المحترفون نتحمل الكم الأكبر من سبب هذا التداعي والانحدار، لأننا هجرنا المسرح، وجلسنا في بيوتنا ووضعنا يدنا على خدنا، وقلنا: «الموجة سلبية ولا قدرة لنا على مواجهتها»! وهذا كله سمح للطفيليين بالظهور، بحيث آلت الأمور إلى ما هي عليه الآن.

وتابع متفائلاً: رغم هذه النظرة السلبية إلا أنني مازلت أؤمن بأنه لا يصح إلاّ الصحيح، والمسرح الحلبي صاحب هوية ومنتج مواهب تفخر بها الدراما السورية، وأنا على يقين مطلق بأن مسرحنا سيعود، ولكن لابد من عوامل أساسية: أولها عودة مسارح المنظمات التي هي الرافد الرئيس للحراك المسرحي والمختبر الذي يولد المواهب ويصقلها ويضعها على الطريق الصحيح، وثانيها تسمية إدارات مختصة بالمسرح تعي أهمية المسرح في ثقافة المجتمع، إضافة إلى الاعتماد على المواهب المختصة وإقصاء من لا علاقة له بالفن.

وأضاف: هنا أناشد مديرية المسارح بضرورة إرسال بعض التجارب المسرحية إلى حلب ليتسنى لنا مشاهدة تجارب متعددة، كما أناشد نقابة الفنانين أن تفعّل دورها في تقديم الدعم للمسرح والمسرحيين من خلال تخفيض أسعار الصالات، وتشجيعاً للزملاء الفنانين على العمل، ولعلهم يقولون: نحن نساهم، ولكني أقول: نعم، ولكن حصة المنتج من الحفلات الموسيقية هي الحصة الكبرى، بينما بقي الفن المسرحي منسياً.

وختم مكاراتي الذي كتب وأخرج ٤٩ عملاً مسرحياً: إذا أردنا النهوض بمسرح حلب وإعادة ألقه، علينا أن ندعم الفنان المسرحي مادياً ومعنوياً، وأن نزيد المهرجانات المسرحية.

مكانسي: الخشبة لا ترحم الأغبياء

الفنان المسرحي غسان مكانسي يرى أن المسرح الحلبي يحتاج لكثير من الدعم المؤسساتي للموهوبين والممثلين والمؤلفين والمخرجين والفرق المسرحية، وأكد: رغم ذلك، المسرح بحلب ليس ميتاً، بالعكس، يعمل، لكن المطلوب حركة مسرحية إبداعية تليق بحلب ذات الخصوصية، والتي تعتز بكثير من المؤلفين والمخرجين «الحلبية».

واسترسل: نفتقد محوراً أساسياً هو النقد المسرحي الموضوعي والمثقف، فلا يكفي أن ننتقد أنفسنا بأنفسنا، لتتحكم بآرائنا وانطباعاتنا العواطف ولفت إلى ضرورة أن يكتب الإعلامي عن العمل المسرحي لا عن طريقة الاستقبال والحفاوة والجلسة.

وتابع المبدع غسان مكانسي: الفن وجهات نظر، وصورة مجمّلة عن الواقع، لكن، لا بد من أن تكون منصة «أبي الفنون» حافلة بمسرحي ذي ثقافة شاملة، ليقف على خشبة المسرح وهو عارف بالموسيقى والإيقاعات والبحور وفلسفة الألوان ودلالات الرقص والكتلة والفراغ بمنظور الفنان التشكيلي، لأن الخشبة لا ترحم الأغبياء ولا أنصاف المواهب، بل تعزّز أصحاب الثقافة والمواهب الكاملة المصقولة بالثقافة والقراءة والعلم والخبرة والنقد.

وأكمل مكانسي: نشجع ونصفق ونكتشف الكثير من المواهب الجميلة والمميزة التي لا تطور ذاتها فيما بعد. نحن أمة «إقرأ»، فلنقرأ ونتبادل الخبرات والمعارف ونتطور، لذلك أتساءل: أين الجديد في المسرح؟ فلا بد للفنان أن يتمتع بمخزون ثقافي مرعب ومخيلة جامحة، وأن يدرس الكلمة والدور والتفاصيل، كما أن المسرح لا يبنى بمبادرات فردية. نحن بحاجة إلى توظيف الفنانين، وإلى الإعفاء من إيجار الصالات، لأننا إن لم ندعم الثقافة والفنون والإبداع، لا يمكننا تشكيل حركة مسرحية ملفتة تسعى إلى تجذير المستقبل بدءاً من الإنسان. نحتاج لدعم مكثف من جميع الجهات وعلى كافة الأصعدة.

وأكد مكانسي على الدور الإيجابي لنقابة الفنانين، مؤكداً أنها تحاول تقديم حالة إنعاش لكنها لا تملك السيولة الكافية وطالب بتكريم الفرق الحلبية لأنها بحاجة لدعم مادي ولوجستي، ولأن المسرح مكلف.

وباح بمكنوناته قائلاً: أحلم أن أعمل مسرحاً غنائياً، لكن من سيدعمني ويساعدني رغم أن الطاقات الإنسانية موجودة؟ وختم: تنقصنا المحبة والتعاون من أجل المصلحة المسرحية العليا.

ومضة

أطفال يعدون مسرحهم

سلوى عباس

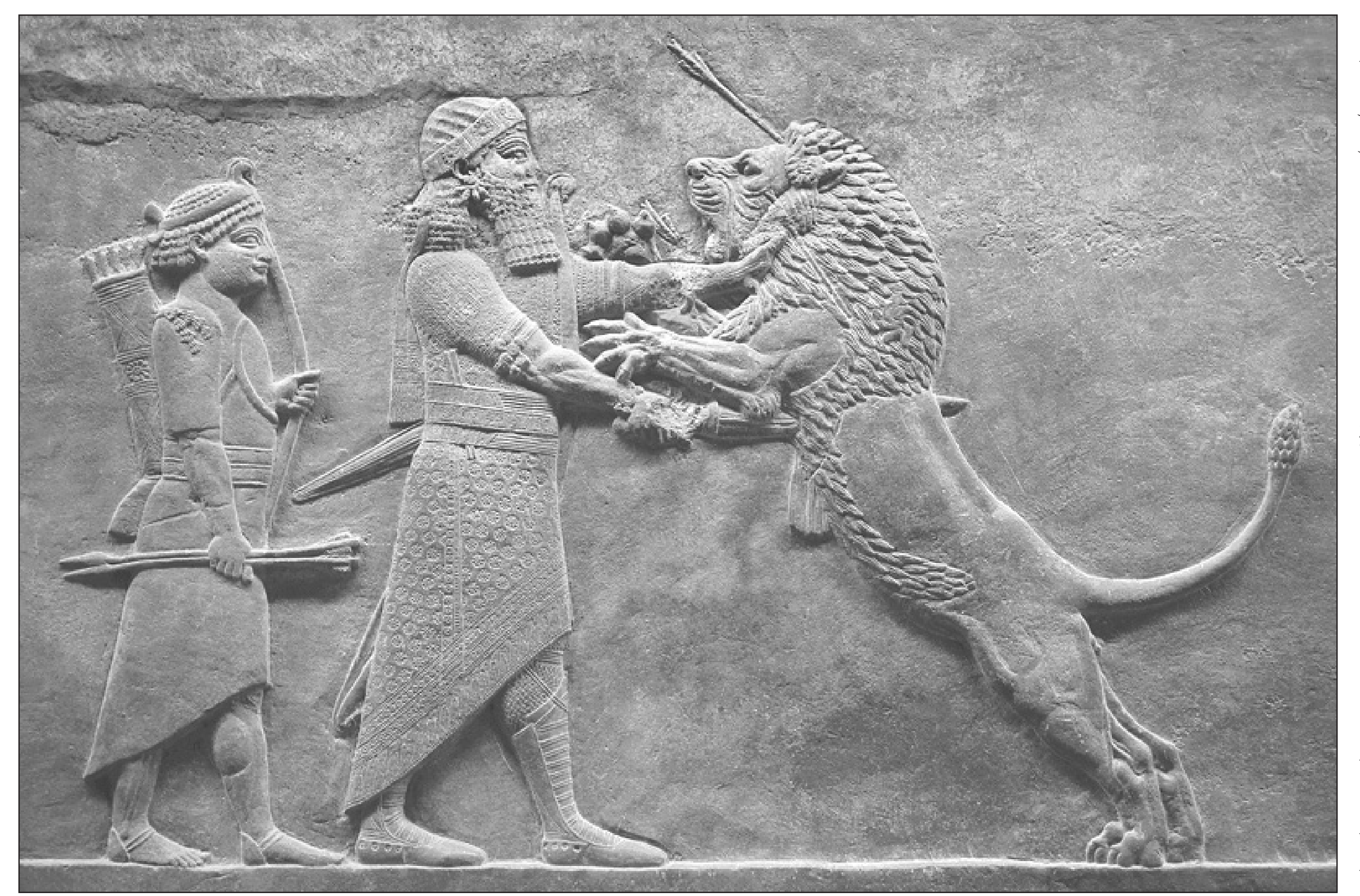
يلعب المسرح دوراً مهماً في توعية الطفل وتنمية مداركه العقلية والنفسية، إذ يعتمد لغة لها نكهة خاصة في تواتر علاقته مع الطفل، كونه يمثل رافداً من روافد الثقافة، ووسيلة تعليمية تنطلق بفكر الطفل إلى عالم أفضل، ويساهم في تكوين شخصيته وتنمية ثقته بنفسه وبالآخرين، كما ينمي لديه الإبداع والاعتماد على الذات من خلال الموضوعات التي يطرحها، وهذا ما لمسناه في أعمال تضمنتها تظاهرات مسرح الطفل التي حملت الكثير من القيم التي كان الأطفال على فهم وإدراك لها، كقيم التعاون والصداقة وأهميتها، والعمل الجماعي ومردوده الإيجابي، إضافة إلى حب الوطن والتمسك به والدفاع عنه، والدعوة إلى التآخي والسلام وجاءت هذه التظاهرات في وقت كان صوت الرصاص هو الحاضر الأقوى، وأكثر ما يحتاجه الطفل أن يخرج من واقع الخوف الذي عاشه على مدى سنوات الحرب، فتأتي هذه التظاهرات لتقول أن هناك صوتاً آخر يعلو على صوت الخوف، هو صوت الفن والثقافة الذي كان على مر الزمن السلاح الأقوى في محاربة الأذى والقبح.

لكن، هل تكفي هذه التظاهرات لإغناء فكر الطفل؟ أم أننا نحتاج إلى عمل فني يومي يساهم الطفل في صنعه؟

إذا عدنا بذاكرتنا إلى الوراء قليلاً، نستذكر حالة من التفاعل المسرحي بين الطفل والمسرح عبر مهرجانات مسرحية كانت تُقام للأطفال، هذه المهرجانات كانت من الأهمية بحيث أننا نتساءل: أين غابت الآن؟ ولماذا لا تُقام مهرجانات مماثلة، كمهرجان «الربيع»، الذي أقيم في عام ٢٠٠٦، بإشراف المخرج المسرحي عدنان سلوم، وكانت الانطلاقة الأولى له من فكرة إعداد الأطفال لمسرحهم بأنفسهم؟ خاصة وأن المسرح فن تفاعلي، ومن الطبيعي أن ينخرط هؤلاء الأطفال في المسرح ليتعرفوا عليه بشكل علمي وعملي، ويشاركوا في إعداده؛ فبعد أن اعتاد الأطفال – واعتدنا نحن معهم – أن يقدّم مسرحياتهم ممثلون كبار يتقمّصون أدوارهم وشخصياتهم، ويتحدّثون عن أحلامهم وأفكارهم، فيقتصر دور الأطفال على الحضور – دون التوقف عند رأيهم أو انطباعهم ما إذا كان ما يقدم لهم من مسرح يعبّر عنهم فعلاً، أم أن لهم رأياً آخر – نتوقف عند مبادرات متعددة لأعمال تهدف إلى إشراك الطفل في العمل المسرحي، عبر ورشات عمل شكّلت الأساس لفكرة تأسيس «نادي الأطفال»، الذي يضم أطفالاً بأعمار مختلفة؛ وقد عبّرت تجربة الأطفال – هذه – عن إدراكهم العميق للمسرح ودوره في تحريض الفكر للبحث والسؤال، وكان هناك عملان لهذا النادي، هما «لعبة عرائسية»، و«طائرة الألوان»، من إعداد الأطفال، كما تم افتتاح نادي سينما الأطفال في أبي رمانة، ولاقت هذه الخطوات إقبالاً من الأطفال، إضافة للإقبال الجماهيري والإعلامي ما أعطاها صدى ايجابياً.

ومن الخطوات، الواجب اتخاذها لتطوير العمل المسرحي الموجه للأطفال، تأسيس مراكز ثقافية للأطفال في كافة المحافظات تضم الإبداعات المقدمة للطفل والنابعة منه، وإيجاد قسم معلوماتية للأطفال ضمن هذه المراكز – أسوة بتجربة بعض البلدان العربية – وإنشاء مسارح خاصة بالطفل في المناطق والأحياء، وتزويدها بخريجي المعهد العالي للفنون المسرحية لتتاح لهم فرصة تطبيق أفكارهم وتوظيفها في المجال العملي، إضافة لتقديم مشاريع تخرج موجهة للطفل بعد إدخال مادة مسرح الطفل ضمن منهاج الدراسة في المعهد، وإقامة مهرجانات مسرحية متواصلة للأطفال، وإعادة النظر بالمسرح المدرسي، والأهم أن تولي وزارة الثقافة مسرح الطفل اهتماماً أكبر، بحيث تكون هناك حالة تفاعلية بين الأطفال والمسرح من خلال إعادة تفعيل نادي مسرح الأطفال ليستعيد الأطفال حالة التفاعل بينهم وبين مسرحهم، ولسان حالهم يقول: «أعطونا فرصة أن نكون»!

هل عاش القدماء ألف عام..
أم أنها أخطاء حسابية؟!



تحدّثت الكتب السماوية عن أشخاص عاشوا أعماراً طويلة بلغت ٩٠٠ سنة، وهي أعمار يجدها بعض المعاصرين غير قابلة للتصديق.

يقول الخبراء إن هذا الاختلاف يرجع إلى سوء فهم متعلّق بترجمة النصوص القديمة، أو أنّ الأرقام في تلك الثقافات كان لها معنى رمزي.

وقد يبدو ذلك شرحاً منطقياً، لكن في المقابل توجد حُجَجٌ مضادّة أيضاً للتفسير السابق تترك المؤرخ يتساءل عما إذا كان عمر الإنسان قد انخفض بشكل كبير فعلاً على مدار آلاف السنين الغابرة؟

على سبيل المثال، أحد التفسيرات الحالية لموضوع طول أعمار السلف هو أنّ مفهوم الحضارات القديمة لمدة السّنَة يمكن أن يكون مختلفاً عن مفهومنا للسنة في أيامنا الحالية (٣٦٥ يوماً)، فربما كانت السنة تعني قديماً دورة واحدة للقمر (شهراً) بدلاً من الدورة الشمسية (١٢ شهراً).

وحتى إذا أجرينا حساباتنا على ذلك الأساس، فسنجد أن عُمر النبي آدم - الذي تثبت التوراة أنّ عمره ٩٣٠ سنة - سينخفض وفق هذه الحسبة إلى ٧٧ عاماً في وقت وفاته. ربما يكون هذا العدد من السنين أكثر منطقية في العصر الحالي، إلا أنه يعني أيضاً أن آدم أنجب ابنه شيت في سن ١١ عاماً، وكان عمر أخنوخ - الجد الأكبر للنبي نوح - يبلغ من العمر ٥ سنوات فقط عندما أنجب ابنه متوشلخ!

وقد أشارت كارول هيل، في مقال لها بعنوان «تفسير الأرقام في سفر التكوين»، إلى أنّ تضاربات مماثلة ستنشأ عندما نعدّل أرقام السنين لتمثّل فصول السنة بدلاً من المدارات الشمسية، بمعنى أن تكون السنة القديمة هي عبارة عن فصل من فصول السنة (٣ أشهر فقط)، مثل الصيف أو الشتاء، وليس مجمل السنة كما نعرفها الآن.

كما ظهرت أرقامٌ غير منطقية أيضاً عند محاولة ضبط الأعمار الواردة في النصوص القديمة، مع افتراض أن المؤرخين كانوا يستخدمون نمطاً معيناً لتحريف الأعمار الفعلية (مثل ضربهم عدد السنين بعدد معين)، فقد كتبت كارول في مقالها: «يمكن أن يكون للأرقام في التوراة معنى حقيقي (رقمي)، ومعنى مقدّس (أي رمزي)»، ومن هنا جاء اللبس.

في وثيقة أثرية تضمّ ملوك سومر، يبلغ عمرها ٤ آلاف عام، وفي نصوص التوراة، يظهر في بعض الحالات أنّ عهد الملك الواحد قد تجاوز ٣٠ ألف عام لاحظ المحللون استخدام الأعداد المربعة، أيّ أنّه لو كان هناك ملك حكم ٢٠ عاماً، فتضرب تلك الـ ٢٠ بنفسها: ٢٠×٢٠= ٤٠٠ عام.

ومثل التوراة تظهر الوثيقة السومرية انحداراً ثابتاً في الأعمار مع مرور الزمن، وتميّز القائمة السومريّة بين عهد ما قبل طوفان نوح وما بعد الطوفان.

فعهود الحكم قبل الطوفان أطول بكثير من عهود ما بعد الطوفان، على الرغم من أنّ أعمار ما بعد الطوفان تظهر أيضاً عدة مئات من السنين أو حتى أكثر من ألف عام.

أما في التوراة، فيلحظ العلماء انخفاضاً تدريجياً في الأعمار على مدى أجيال، فمثلاً عاش النبي آدم ٩٣٠ سنة، بينما عاش نوح ٥٠٠ سنة، وعاش إبراهيم ١٧٥ سنة، وفقاً للتوراة.

أما القرآن، فيذكر أن النبي نوح لبث في قومه ٩٥٠ عاماً، دون أن يوضّح كم عاش قبلها، وكم عاش بعد الطوفان الذي أهلك معظم قومه.

يقول الباحث في جامعة برانديس، دوايت يونغ: «لا تبدو هذه الأرقام مصطنعة بسبب ضخامتها. فسنوات الملك إيتانا الـ ١٥٦٠، وهو الأطول عمراً من بين ملوك ما بعد الطوفان، ليست سوى مجموع سنوات عهدي الملكين السابقين له ويبدو أن بعض الأعمار نشأت كمضاعفات للرقم ٦٠. ويمكن التعرف على أعداد كبيرة أخرى على أنها مربّعات للرقم الحقيقي، مثلاً ٩٠٠ عام هو مربع ٣٠ عاماً، وكذلك ٦٢٥ هو مربّع ٢٥ عاماً، و٤٠٠ عام هو مربع ٢٠ عاماً».

ولا تقتصر الأعمار الطويلة على الشخصيات الشرقية، أو تلك التي ذُكرت في الكتب السماوية، بل كان المعمرون في الصين القديمة موجودين أيضاً، فقد عاش طبيب يدعى كوي وينزي من نسل تشين ليبلغ من العمر ٣٠٠ عام، وعاش جي يولي من نسل هان ٢٨٠ عاماً.

وقد يكون مفتاح الشرق لطول العمر هو «الحياة المغذية»، ليس فقط التغذية الجسدية، ولكن أيضاً التغذية العقلية والروحية.

ففي كتاب الملوك «شاهنامه» قصيدة ملحمية فارسية كتبها أبو القاسم الفردوسي في نهاية القرن العاشر الميلادي، حكى عن الملوك الذين حكموا ألف عام، ومئات السنين، وصولاً إلى ١٥٠ عاماً.

وحتى في هذه الأيام، قد يبلغ أحدهم عمر ١٥٠ عاماً أو أكثر، وغالباً ما يحدث ذلك في المناطق الريفية، حيث تكون الوثائق قليلة مقارنةً بالمُدن وربما كان التوثيق أقل قيمة في المجتمعات الريفية منذ أكثر من قرن، ما يجعل من الصعب إثبات مثل هذه الادعاءات.

ففي عام ١٩٩٦، في نيبال، قال بير ناريان تشودري إنّه يبلغ من العمر ١٤١ عاماً. ولم يكن لدى تشودري الأوراق التي تُثبت ما يقوله، لكنه كان حاضراً بقوة في الذاكرة الجماعية للقرية فقد كان يتذكره جميع الشيوخ تقريباً أيام شبابهم حين كان تشودري يتحدث عن العمل في التعداد الأول لنيبال عام ١٨٨٨.

وبالمثل، يدّعي العديد من الأشخاص في منطقة القوقاز في روسيا أن الأعمار تصل حتى أكثر من ١٧٠ عاماً، من دون وثائق عادةً لدعم ادعاءاتهم.

لكنّ العوامل المتكررة في هؤلاء الذين عاشوا حياة طويلة بشكل استثنائي أنهم عاشوا حياة متواضعة دوماً، وأدوا أعمالاً بدنية شاقة أو تمارين رياضية، غالباً في الهواء الطلق، من الشباب وحتى الشيخوخة.

كما أنّ نظامهم الغذائي بسيط، وكذلك حياتهم الاجتماعية التي تشمل أسرهم ومن الأمثلة على ذلك شيسالي ميسلنلو، الذي عاش ١٧٠ عاماً، وعمل بستانياً في منطقة أذربيجان في روسيا. ولم يعرف ميسلنلو الاستعجال أبداً في حياته.

في النهاية، لا يمكننا تطبيق قواعد العصر الحالي على العصور القديمة، حيث كان الهواء نقياً والنظام الغذائي مختلفاً تماماً عن وضعنا حالياً.

ويُترك للعلماء المعاصرين خيارهم: إما تصديق ما تقوله السجلاّت القديمة وذاكرة القرية عن المدى العمري الذي يبدو غير معقول بقياسات عصرنا، أو أن يضعوا في اعتبارهم المبالغات الحسابية، أو الرمزية، أو سوء الفهم الذي ذكرناه بالأعلى.

وبالنسبة للكثيرين، الأمر ببساطة هو مسألة إيمان!

ما هو أفضل لابتوب لطلاب المدارس في المراحل الدراسية المختلفة؟

مـع قرب بدء العام الدراسـي يحـاول أولياء الأمور في كل مكان شراء أجهزة حاسوب لابتوب، أو حتى أجهزة لوحية ومع كل عـام يواجه أولياء الأمور الحـيرة بين المنتجات المختلفة والإمكانيـات المتعددة وتفاوت الأسـعار بين مختلف الأجهزة. إليك هذا الدليل ليكون بمثابة مرجّع سـهل تستطيع العودة إليـه دائماً كلما احتجت، وربما يكتسـب هـذا الدليل أهمية أكـبر هـذا العام نظـراً لأن الكثير من المؤسسـات التعليمية أصبحت تعتمد التعليم عن بعد بسبب جائحة كورونا.

ربمـا تـوّد أيـضـ اً معرفة أفضل سماعـات لأطفالك حيث يجـب أن تكون سماعات الأطفال بمواصفات محددة حتى لا تؤذي آذان طفلك، فيمكنك قراءة هذا الموضوع

- تحديد الميزانية

أول خطوة دائماً وأبداً هي تحديد الميزانية، وفقاً لميزانيتك يمكنك تحديد إمكانيات الحاسـب الذى تودّ شـراءه، ومهما كانت ميزانيتك واحتياجاتك فإن هناك خياراً مناسـباً، ولكن مع اختيارك للميزانية عليك أيضاً أن تدرك أن شـراء جهاز حاسب آلي يعدّ استثماراً، ولذلك فإذا اشتريت أجهزة أرخص ربما سيحتاج طفلك إلى تبديلها بعد سنة أو اثنتين.. وهكذا.

- لا تذهب بدون قرار

هـذه نصيحة عامة عند شـرائك أية أجهـزة إلكترونية، إن البائـع الذى يسـاعدك فى إيجاد الجهاز المناسب لك على الأرجـح يتلقـى عمولة علـى كل جهاز يبيعـه، ولذلك ربما يرشـح لك أجهزة سـيئة ولكنها تعطيه عمولة أعلى، ووقتها يكون أمامـك القليل من الوقت لمراجعة كلامه واتخاذ قرار، لـذا فالأفضل دائماً هـو البحث على الإنترنت عن إمكانيات كل جهاز واسـعاره ومقارنة الأسعار، والذهاب للبائع بعد أن قمـت باتخـاذ القرار بالفعل، أو حتى يمكنك شـراء الجهاز عـبر الإنترنـت إذا كان الانتظـار بعض الأيام خيـاراً متاحاً بالنسبة لك

- الروضة والابتدائي

يفضـل الأطفال فـى مرحلة الروضـة والمراحل الابتدائية مـن التعليـم الأجهزة التي تعمـل باللمس وليـس الأجهزة الـتي تعمـل بـالأزرار، فتقنيات اللمس أسـهل فـى التفاعل والاسـتيعاب بالنسـبة للمراحل العمريـة الصغيرة ربما تودّ الاسـتثمار فى جهاز لوحـي مثـل **Ipad**، أو تابلت أرخص سـعراً مـن سامسـونغ أو لينوفـو، وإذا كان ابنـك فى بداية المرحلة الابتدائية ربما بعد عام تقوم بالاستثمار بشراء لوحة مفاتيح وماوس للجهاز اللوحي إذا أراد ابنك استخدامهما.

ينبغـي أيضـاً ملاحظـة أن هنـاك العديـد مـن أجهـزة التابلـت الرخيصة والـتي تتصل بالإنترنت عبر شـبكة واي فـاي «**WIFI**» فقط، إذا كان ابنـك لا يقضي أوقاتاً طويلة خـارج المنـزل أو إنه يكـون بصحبتك دائماً ربمـا يكون هذا خيـارك الأفضل حيث سـتوفر بعض المال وسـتتحكم أيضاً فى أوقـات تواجده على الإنترنت، وإذا كنتم بالخارج يمكنك مـدّه بالإنترنـت عبر فتحـك لهوت سـبوت **HotSpot** من هاتفك الذكي

- طلاب الإعدادية

ربمـا في المرحلـة الإعدادية يحتاج الطالـب إلى مزيد من الإمكانيـات، علـى سـبيل المثال تشـغيل برامـج ثقيلة مثل فوتوشـوب أو غيره من برامج ويندوز، وفي الوقت ذاته عليك ملاحظة أن اللابتوب يجب أن يتحلى بالمرونة المناسـبة التي تتناسب مع حركة الطالب في المدرسة

ولذلك ربما تود الاسـتثمار فى حاسـب وجهاز لوحي معاً عـبر شـراء جهـاز مثـل **Microsoft Surface**، أو ربمـا تقوم بشـراء ماركات أخرى تجمع بين شاشـة اللمس ولوحة المفاتيـح وإمكانيـات وينـدوز معـاً، هناك على سـبيل المثال أجهزة **IdeaPad** التي تقدمها شـركة لينوفو، وهناك أيضاً سلسلة **Yoga** يوغا من نفس الشركة

أما إذا كنت تريد حاسوباً فقط لينجز مهام الدراسة فقط بعيـداً عن الألعاب وبسـعر رخيـص، فربما عليـك التفكير في شـراء جهاز **Chromebook** من شـركة **Asus** يعمل الجهـاز بنـواة لينكس ويناسـب تصفـح الإنترنت وتشـغيل الأفـلام والأغاني وتعديل المسـتندات والوثائق، سـيغطي كل الاحتياجات الدراسية بسعر رخيص قد لا يتعدى ١٥٠دولاراً امريكياً.

- طلاب الثانوية

فى المرحلـة الثانوية يكون اهتمام الطـلاب أكثر بالألعاب والبرمجـة وغيرهـا من المهـام التي تتطلب إمكانيات عالية للغاية، ولذا ننصح هنا بالاستثمار فى حاسوب منزلي جيّد حيث يمكنك تعديله وتحديث إمكانياته بسـهولة مع الوقت بالاضافـة لجهاز لوحي صغير لأداء المهـام الضرورية خارج المنزل ربما تريد أن تقوم بشراء جهاز يحمل معالجاً حديثاً بعض الشـيء ويحمل أيضاً معالج رسـوميات ذا سعة عالية، أما إذا كانت ميزانيتك مرتفعة فربما يمكنك شـراء لابتوب من إنتاج شـركة **MSI** الشهيرة التي تصمم حاسبات خاصة بمحبي وعشاق الألعاب

خاتمة

بالطبـع إن هناك ملايين الخيارات فنحن مثلاً لم نتحدث بعـد عن عالم آبل وأجهزة ماك بوك المختلفة وغيرها، ولكن نأمـل أن يكـون هذا الدليل قد وضعك علـى بداية الطريق نحو الاختيار الصحيح لابنك



ماذا لو اختفى البشر؟!

سبعة ملايين عام أو أكثر للعودة إلى خط الأساس!!



عندما توقفت عجلة الحياة عن الدوران منذ فترة وجيزة بسبب تفشي فيروس كورونا في العالم، اضطر الناس للبقاء في منازلهم، فتوقفت المعامل، وأغلقت المتاجر، وباتت المدن وكأنها مهجورة، فكان ذلك كفيلاً بتشجيع الحيوانات في العودة إلى بيئتنا الحضرية التي أصبحت هادئة وكذلك انغلق أكبر ثقب أوزون فوق القطب الشمالي.

كل ذلك حدث بسبب تواري البشر عن الأنظار لفترة قصيرة، فماذا لو انقرض البشر تماماً، ما الذي سيحدث لكوكب الأرض؟

ماذا لو انقرض البشر من الأرض؟

بداية فإن تخيّل الحياة بدون العمال الذين يشغّلون المضخات التي تصرف مياه الأمطار والمياه الجوفية المتزايدة، سوف تغرق مدناً عملاقة مثل لندن ونيويورك في غضون ساعات بعد اختفائنا، وذلك بحسب ما قاله المؤلف والصحفي الأمريكي آلان فايسمان لموقع Live Science الأمريكي.

وأضاف أنّ الأمر لن يستغرق أكثر من ٣٦ ساعة حتى تُغمر ممرات مترو الأنفاق بشكل كامل.

ومع غياب الإشراف البشري سوف تستمر الأعطاب في مصافي النفط والمنشآت النووية دون وجود من يتصدى لها، وهو ما قد يؤدي إلى اندلاع حرائق هائلة، وتفجيرات نووية، كما سيكون هناك تدفق إشعاعي إذا اختفينا فجأة.

وعلى نحو مماثل، سوف يترك زوالنا جبالاً من النفايات البلاستيكية التي من المرجح أن تدوم لآلاف السنوات، مع ما قد يترتب على ذلك من تأثيرات على الحياة البرية التي لم نبدأ في إدراكها سوى الآن.

ومن ناحية أخرى، سوف تتحلل النفايات النفطية التي تنسكب أو تتسرب إلى الأرض في المواقع والمصانع الصناعية ثم تعيد الميكروبات والنباتات استخدامها، وهي عملية قد تستغرق عقوداً من الزمان.

وبعض هذه الملوثات العضوية الثابتة قد تظل موجودة حتى نهاية الزمان على كوكب الأرض.

تحول الشوارع إلى أنهار جارية!

كما أن المياه الجارية تحت الأرض في المدن يمكن أن تؤدي إلى تآكل الهياكل المعدنية التي تثبّت الشوارع فوق شبكات النقل تحت الأرض وقد تنهار طرق كاملة، فتتحول فجأة إلى أنهار في وسط المدينة.

على مدار فصول الشتاء المتتالية، وبدون وجود أشخاص يزيلون الجليد بانتظام، سوف تتصدع الأرصفة، مما يوفر بيئات جديدة للبذور لترسخ جذورها – تأتي مع الرياح أو في براز الطيور التي تحلق فوق الأرض – وتنمو إلى أشجار فوق الأرصفة والطرق.

وسوف يحدث الشيء ذاته للجسور، إذ إنه بدون وجود أشخاص يقتلعون الشجيرات الضارة التي تضرب بجذورها بين مسامير الصلب، مصحوبة بحالة التدهور العام، قد يؤدي هذا إلى تفكيك هذه المنشآت في غضون بضع مئات من الأعوام.

كما أنّ المباني سوف تتحلل نظراً لتعرضها لأضرار مستمرة بفعل التآكل، وأول ما يسقط سوف يكون الزجاج العصري الذي سيتهشم والهياكل المعدنية العصرية التي سوف تتصدأ.

أمّا المباني التي ستدوم لفترة أطول هي المباني التي صنعت من الأرض نفسها، مثل المباني الحجرية.

ماذا عن الحيوانات المعرضة للانقراض؟

نعلم جميعاً أنّ الحيوانات الضخمة – مثل الأسود والأفيال والنمور والدببة – هي من الأنواع المعرضة للانقراض بسبب الانتشار الكبير والسريع للبشر في الكوكب، الذين يصطادونها ويهجرونها من أماكن سكنها.

لذلك فإن انقراض البشر سيعيد هذا التنوع بالنسبة للحيوانات ولكن ليس سريعاً إذ سيحتاج الأمر ملايين الأعوام قبل أن يتعافى كوكب الأرض من حالات الانقراض التي حدثت في الماضي.

ووفقاً لأستاذ علم البيئة الكلي والجغرافيا الحيوية بجامعة آرهوس في الدنمارك، فإن الأمر قد يستغرق «ما بين ٣ إلى ٧ ملايين عام أو أكثر للعودة إلى خط الأساس قبل الانقراض».

التحديات التي ستواجه الطبيعة

قد ينعم الكوكب في النهاية بخصوبة وتنوع أكبر، ولكننا لا يمكننا استبعاد التأثيرات المترتبة على تغير المناخ، والتي نستطيع القول إنها أكثر التأثيرات التي تخلفها البشرية ولا يمكن محوها على كوكب الأرض.

على سبيل المثال، إذا حدثت انفجارات في منشآت صناعية، أو استمرت آبار النفط أو الغاز في الاحتراق لفترة طويلة بعد انقراض البشر، سيستمر إطلاق كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون الحابس للحرارة في الغلاف الجوي.

لا يظل ثاني أكسيد الكربون معلقاً في الغلاف الجوي إلى الأبد، إذ تؤدي محيطاتنا دوراً أساسياً في امتصاص كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون من الهواء.

لكن لا تزال هناك حدود لمقدار ما يمكن للمحيط تحمله دون أن تصبح مياهه حمضية إلى مستويات غير صحية، وقد يكون هذا على حساب الآلاف من الأنواع البحرية هناك أيضاً حد أقصى لمقدار ما يمكن للبحر امتصاصه فعلياً، بمعنى أنه ليس مجرد بالوعة الكربون التي لا قاع لها كما يُعتقد غالباً.

وكما هو الحال، سوف تستغرق المستويات الحالية من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بالفعل آلاف السنوات قبل أن تزول بالكامل عن الغلاف الجوي.

وإذا بلغ البحر الحد الأقصى وما زالت المزيد من الغازات الدفيئة معلقة في الغلاف الجوي، سوف يؤدي الاحتباس الحراري المستمر الناتج عن ذلك إلى المزيد من ذوبان الغطاء الجليدي القطبي، وإطلاق المزيد من الغازات الدفيئة نتيجةً لتليين التربة الصقيعية.

كل هذا يعني أنه يمكننا أن نفترض بثقة أن تأثيرات تغير المناخ سوف تستمر لفترة طويلة بعد اختفائنا.

ما هو المغزى من تفكيرنا في كوكب الأرض بعد انقراضنا؟ حقيقة فإن السبب الأول هو أن نتأكد بأن الكوكب سيكون على ما يرام وهو خال من البشر، والسبب الثاني وهو الأهم فإن إلقاء نظرة على الم ستقبل سيجعلنا أكثر إدراكاً لسلوكياتنا في محاولة للحفاظ على مكاننا على كوكب الأرض أيضاً.

كلمات متقاطعة

أفقي:

١- شاعر أندلس شهير وصاحب كتاب (العقد الفريد)
٢- عاصمة (تنزانيا)- جدول ماء
٣- انتفاخ- نيشان
٤- ممثل ومخرج سوري- حرف جر
٥- غير مطبوخ- ممثل سوري
٦- دفن حياً- سرير الميت
٧- والد- نصف (رواد)
٨- من الزهور- دولة أفريقية
٩- من الطيور المغردة /م/- من الطيور
١٠- دولة أوروبية- اقترب
١١- شاعر عباسي شهير

عمودي:

١- فيلسوف ألماني من أبرز مفكري القرن العشرين في الفلسفة وعلم الجمال- متشابهان
٢- شاعر وأديب أرجنتيني من أصل إيطالي وصاحب كتاب (أصوات)- تجدها في (البيانو)
٣- أسفا- عالم تاريخ طبيعي بريطاني ومؤسس نظرية (التطور)
٤- ثلثا (عود)- وضع خلسة- شاعر وكاتب وفيلسوف برتغالي يعتبر واحد من أهم الشخصيات الأدبية في القرن العشرين وواحد من أعظم شعراء اللغة البرتغالية
٥- أغلظ أوتار العود- نوع من الحلويات يصنع من الدقيق والسكر والحليب والزبدة- (نحل) مبعثرة
٦- من الأنبياء- زار الديار المقدسة- مقياس للمساحة
٧- (سمكة) مبعثرة- يعطف ويشفق
٨- يثير الضجة والفوضى /م/- من فروع علم الرياضيات /م/
٩- أسقط البناء- متشابهان- ابني
١٠- (مترعة) مبعثرة
١١- زوج أو نظير- ممثلة مصرية

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
	■										1
				■							2
	■					■	■				3
		■									4
■								■			5
			■		■		■				6
		■		■		■			■	■	7
						■					8
	■				■					■	9
			■								10
	■										11

الحل السابق

أفقي:

١- بين القصرين
٢- يمام- أبوجا
٣- ننتهز- نو
٤- دانيال- أفتل
٥- ذهب- الجهل /م/
٦- يواكب- فيينا
٧- ود- إوز
٨- يلومه- فسق
٩- في- (ف ز ر ا)
١٠- وفاء- ها- قرن
١١- نجم البحر- آر /م/

عمودي:

١- بيرد ذي- يدون
٢- يم- أهوال- فج
٣- نا- نبأ- وئام
٤- أمني- كوم- (ء ا)
٥- فهد بلان /م/
٦- قاتله- يهب
٧- صبه- جفاف- آح
٨- روز اليوسف
٩- (ي ج)- فايز قزق
١٠- نانت- (ررر)
١١- وليام هانا

الأبـراج

الحمل: اتخذ قرارك ولا تتردد ولا تترك شيئا للصدفة لأن فرص النجاح كبيرة هذه المرة الحالة العاطفية على خير ما يرام

الثور: تسجل هذه الفترة تغييراً له مؤشرات هامة بالنسبة لمستقبلك المهني ولعلاقتك مع النصف الآخر كن واثقاً من نفسك واغتنم الفرصة

الجوزاء: تراوح أعمالك مكانها هذه الفترة ولا شيء جديد كن صبوراً أو انتظر تطوارات قريبة عاطفياً قد تعرف لقاءات مفرحة وإيجابية خلال الأسبوعين القادمين

السرطان: حاول أن تهتم بلباقتك ومظهرك وتصرف بأناقة وهدوء وانتظر أخبار سارة أو أحداث هامة على الصعيدين المهني والعاطفي

الأسد: تحمل إليك الأيام القادمة مشروعاً جديداً يعزز أوضاعك العملية والمالية عائلياً تناقش موضوعاً هاماً وعليك بالهدوء والحكمة

العذراء: ابتعد عن المغامرات واعمل ضمن حدود إمكانياتك المالية مبادرة لطيفة تتلقاها من شخص تحاول التقرب منه

الميزان: تخف الضغوطات المهنية والعائلية وتنتقل إلى وضع مغاير تماماً وتقطف ثمار جهودك مادياً ومعنوياً. عاطفياً الغيرة المفرطة لا مبرر لها

العقرب: انتبه لكل التفاصيل وراجع حساباتك بشأن علاقات قد تسبب لك الإزعاج. عاطفياً تتلقى هدية أو مبادرة جميلة من الحبيب

القوس: تبدو واثقاً من نفسك وتناقش قضية مهنية أو شخصية بجرأة مالياً تحقق ربحاً جديداً وعاطفياً قد تعرف خلافاً مع الحبيب بشأن مسألة طارئة

الجدي: خذ قسطاً من الراحة بعد أن قمت بأعمال كبيرة خلال الفترة الماضية واقضي أجمل الأوقات مع العائلة تحسن مالي يخفف من ضائقتك

الدلو: ترتاح الأجواء العائلية والعاطفية وتنهي بعض الأمور العالقة بتفاهم وانفراج. الوضع المهني يشهد نشاطاً ملحوظاً ومثمراً هذه الأيام

الحوت: نظم أولوياتك وحاول إنجاز مهماتك على أكمل وجه فأنت في مرحلة أساسية على المستوى الشخصي خبر سار في طريقه إليك

الكلمة المفقودة

بكيت على الشباب بدمع عيني فلم يُغنِ البكاء ولا النحيب
فيا أسفاً أسفت على شباب نعاه الشيب والرأس الخضيب
فياليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب
وفرز النفوس كفرز الصخور

ا	ي	ف	ب	ا	ب	ش	ل	ا	ا	ي	ف
س	أ	ر	ل	ا	و	ب	ي	ح	ن	ل	ا
ش	ا	ل	ب	ل	ع	ف	ا	ف	س	أ	ط
ب	ل	ي	د	ع	ك	هـ	ر	ب	خ	أ	ف
ا	خ	ت	م	ل	ف	ب	ا	ب	ش	ل	ا
ب	ض	ا	ع	ى	ر	ا	ر	ت	ي	ك	ب
ا	ي	ل	ب	ي	ز	ل	ن	غ	ي	ن	ا
ل	ب	ش	م	و	ع	م	ي	ع	ا	ع	ل
ن	و	ي	ا	م	ي	ش	ع	ل	س	ا	ص
ف	ف	ب	ط	ا	ن	ي	و	ى	ف	هـ	خ
و	ر	م	ل	ف	ي	ب	د	س	ت	و	و
س	ز	ا	ل	و	ء	ا	ك	ب	ل	ا	ر

المفقودة مؤلفة من خمسة أحرف محافظة سورية

الحل السابق: مصر

إعداد: اسماعيل ونوس

البعث
الأسبوعية

ترميم الجامع الأموي بحلب.. مراحل متقدمة



«البعث الأسبوعية» ـ معن الغادري

لم يدخر الفريق الفني والتقني المشرف على مشروع إعادة ترميم وتأهيل الجامع الأموي الكبير بحلب أي جهد في الحفاظ على هوية الجامع الدينية والتاريخية والأثرية، فطوال الأعوام الثلاثة الماضية، وبالرغم من الصعوبات التي واجهت فريق العمل، كان الحرص واضحاً - من خلال الخطط والدراسات المعمارية والاستشارية - في البحث عن حلول جذرية للكثير من المشكلات الفنية المعقدة التي رافقت عملية الترميم بالاعتماد على السجلات والصور والمعلومات المسجلة والمحفوظة لدى المديريات المعنية، والتي وثقت مراحل بناء هذا الجامع وأعمال ترميمه سابقاً، ما أسهم في الحفاظ على الكثير من مكونات العمارة والحجارة، بالرغم من كل الخراب والدمار الذي تعرض له من قبل العصابات الإرهابية المسلحة التي دنست هذا الصرح الديني الكبير، وعبثت بمحتوياته وقامت بحرق أجزاء كبيرة من مساحاته

وفيما تستمر الجهود المعمارية والفنية والاستشارية لترميم الجامع بإشراف المديرية العامة للآثار ووزارة الأوقاف، يوضح المهندس صخر علبي، مدير مشروع إعادة ترميم وتأهيل الجامع الأموي الكبير، أنه تم وضع الخطط والدراسات موضع التنفيذ، وإنجاز مراحل مهمة من العمل، وذلك بتقنية وجودة عالية وبخبرات وكفاءات وطنية، وما زال العمل مستمراً لاستكمال باقي مراحل العمل، خاصة ما يتعلق منها بإعادة بناء مئذنة الجامع للحفاظ على شكلها الأساسي وجمالية وهندسة بنائها القديم، ويتزامن ذلك مع الانتهاء من ترميم وتأهيل «القبلية»، أو ما يعرف بالمصلى، والذي شارف على الانتهاء كلياً وبحرفية ودقة عالية تم خلالها استخدام أفضل التقنيات لإعادة ترميم هذا الجزء المهم من الجامع، والذي اتسم بالدقة والاتقان لجهة نوعية الخشب المستخدم وجمالية نقوشاته وتقوساته المتطابقة تماماً مع هوية الجامع؛ وتزامناً مع الانتهاء من هذه الجزئية، يتم التحضير حالياً للبدء بتنفيذ مشروع ترميم الجزء الشرقي من الجامع، وحل إشكالية التداخل العضوي مع السوق المجاور تماماً للجامع، والمتضرر كلياً.

وفق المواصفات العالمية

يؤكد علبي صعوبة ومشقة العمل، خاصة في ظل ما يواجهه من صعوبات كثيرة، مشيراً إلى أن إنجاز المشروع قد يستغرق المزيد من الوقت، إلا أن الأهم في هو الإصرار والإرادة التي يتسم بها أعضاء الفريق لتحقيق الهدف وإتمام هذا المشروع الوطني وفق أفضل المواصفات والشروط والمعايير العالمية وبخبرات وكفاءات وطنية خالصة، إذ يقوم بالعمل نحو ١٠٠ مهندس ونحات وحرفي، وعامل مدعّم بفريق عمل دارس (معماري، إنشائي)، وآخر منفذ (ورشات متعددة الاختصاصات)، بغية الحفاظ على الجامع ليبقى منارة وإرثاً للأجيال القادمة

مراحل عمل متقدمة

في سياق تواصل العمل ضمن أجزاء كثيرة في الجامع، يبين علبي أنه تم الانتهاء من ترميم قبة مكان الوضوء، ومكان الشرب، وتم إكساؤها بمادة الرصاص التي استوردت خصيصاً من الصين، إضافة إلى الانتهاء من ترميم القباب، والأجزاء العلوية المهدمة كلياً، والعمل جار لاستكمال ترميم باقي الأجزاء واستحضار الأحجار الناقصة لاستكمال ترميم ما تبقى من أقسام في الجامع بعد أن تم الانتهاء من ترميم الأعمدة الموجودة في الداخل، والتي تعرّضت لتخريب كبير، حيث تم عزلها وفكها وإعادة بنائها من جديد.

صعوبات

لخص علبي الصعوبات التي تواجه العمل بضعف اليد العاملة، وبتأثير الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على الشعب السوري، والذي يحول دون استيراد المعدات والأجهزة الفنية والتقنية المطلوبة، ما يؤخر أعمال صيانة الواجهات الخشبية، وإعادة تأهيل مكتبة الجامع التي تعرضت إلى الحرق من قبل العصابات الإرهابية، وكذلك الأمر ينسحب على أعمال صيانة الشبكة الكهربائية وأعمال التكييف وغيرها من التجهيزات الفنية، بما في ذلك الكثير من مواد البناء والزريقة والأحجار أيضاً.

في غضون عامين

وحول ما تبقى من أعمال ووقت لإنجاز المشروع بشكل كامل، أوضح علبي أن العمل جار بوتيرة عالية، ضمن ما هو متاح من إمكانات، وهناك سعي دائم من خلال التشاور والبحث بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية، وتوظيف الدعم المتاح لتجاوز الصعوبات وتسريع وتائر العمل واستكمال باقي المشاريع، وخاصة إعادة بناء المئذنة واختيار الطرق العلمية الأفضل للحفاظ على قيمتها التاريخية والأثرية، إضافة إلى إنجاز باقي أقسام الجامع، معتبراً أن ما تم إنجازه مهم جداً، علماً أنه مايزال هناك الكثير من الأعمال، والتي قد تحتاج عامين، ليبقى الأمر مرهوناً بتوفر احتياجات ومتطلبات العمل وعدم ظهور صعوبات ومعوقات جديدة، منوهاً إلى أن المشروع يلقى كل الدعم المعنوي والمادي من الشركاء والجهات الوصائية والمعنية

لمحة تاريخية

أقام الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك الجامع الكبير في حلب على حديقة الكنيسة التي بنتها هيلانة والدة الإمبراطور قسطنطين إمبراطور بيزنطة، والمعروفة الآن بالمدرسة الحلوية، وتأنق في بنائه ليضاهي الجامع الأموي الكبير في دمشق الذي بناه أخوه الوليد. ولكن خلافة سليمان لم تكن طويلة ٩٧ – ٩٩ هـ /٧١٥ - ٧١٧ م، ومن المرجّح أن الوليد بن عبد الملك ابتدأ ببنائه في حياته، وأكمله أخوه سليمان بعده، وهذا يعني أن المسجد أنشئ خلال عامي ٩٢ – ٩٩ هـ / ٧١٠ – ٧١٦ م

وتعرض الجامع، في ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٢، للتدمير على أيدي العصابات الإرهابية التي قامت بتدمير مئذنته الأثرية وصحن الجامع والقبلية وأعمدته، كما قامت بحرق مكتبة الجامع وسرقة محتوياتها وسرقة ونهب المصلى وأبوابه الخشبية الفريدة من نوعها.

نقوش

قوة الحياة

محمد كنايسي

في حبه اللامحدود للحياة، يعبر الانسان عن فطرة سليمة، ويثبت دائما أن لا حدود لقدرته على التمسك بها، والمقاومة بضراوة في سبيل استمرارها.

مع ذلك يزخر عالم الأدب مثلا بآثار كثيرة يعبر فيها الأديب عن تبرمه وسخطه ونقمته على الحياة، بل ان هناك من الأدباء والفنانين الكبار من اختار الانتحار. فهل فعلوا ذلك كرها بالحياة كما يتوهم كثيرون؟ . ألم يطلق المعري صرخته التي سيبقى صداها ما بقيت الحياة:

خاطني خالقي فعشت ولولا
خوفه قلت ليته لم يخطني
جسدي خرقة تخاط الى الأر
ض فيا خائط العوالم خطني

ألم يوجه بودلير دعوته الغريبة الى الموت:

أيها الموت / أيها القبطان العجوز / لقد آن الأوان لرفع المرساة.

هل هو زهد المعري أم احتجاجه؟ وهل هو سأم بودلير أم بحثه عن الجديد حتى في الموت كما جاء في نهاية قصيدته الشهيرة؟

أزعم أن لا أحد يكره أو يستطيع أن يكره الحياة، فالحياة في حد ذاتها هي النعمة الكبرى، وليس هناك شيء أثمن منها، وإلا فلماذا يستبسل المصابون بالأمراض القاتلة في مقاومتها وتحمل آلامها حتى الرمق الأخير، ورغم معرفتهم أن النتيجة محسومة سلفا! ولماذا يدفع المحكوم عليه بالاعدام كل ما يملك من أجل تخفيض الحكم الى السجن المؤبد، أليس الموت أرحم في هذه الحالة؟!

الأمر لا يتعلق إذا بالحياة في حد ذاتها، بل بشروطها القاسية التي تكون أحيانا أقسى من قدرة الانسان على التحمل، ومن الطبيعي في هذه الحالة ألا تكون نظرة الذي يعيش عيشة مرفهة للحياة، والذي يعيش الفاقة والبؤس، نظرة واحدة، ومن الطبيعي أيضاً أن تقود بعض الأسباب الشخصية صاحبها الى الانتحار الجسدي أو العقلي دون أن يعني ذلك كره الحياة أبداً.

وإذا نظرنا في الطبيعة المعقدة لعلاقة الانسان بالحياة سنجدها محكومة بعاملين رئيسين: الأول غريزي يتجسد في غريزة البقاء التي تفسر تشبث الانسان بالحياة، وإقدامه على فعل ما يجافي العقل والاخلاق والقانون في سبيل البقاء، والثاني قيمي هو ما يجعل الانسان ككائن عاقل يتمكن من التحكم بهذه الغريزة، ويعطي الحياة معناها الانساني الفريد الذي تبرز فيه قيم التضحية والشهادة والفداء وغيرها من القيم التي تجعل الانسان قادراً على التضحية بحياته في سبيل ما يعتقد أنه يستحق هذه التضحية، شرط أن يكون الاعتقاد سليماً من الناحية الاخلاقية والانسانية، إذ لا مقارنة بين الاستشهاد دفاعاً عن الوطن، وبين الانتحار الارهابي مثلاً.

ثمة من يطلبون الموت ليس للتخلص من الحياة، بل لتكون أفضل للآخرين، كما في حالة الشهادة التي هي تضحية بالحياة في سبيل الحياة.

وحتى الذين يقدمون على الانتحار للأسباب الشائعة المعروفة، كالفشل مثلاً، لا يفعلون ذلك كرهاً بالحياة بل لعدم قدرتهم على تحمل الآثار الاجتماعية والنفسية لهذا الفشل.

وخلاصة القول إن قوة الحياة هي ما يجعلنا لا نفكر كثيراً بالموت، ونستطيع الاستمرار حتى ولو فقدنا من نحبهم، واعتقدنا في البداية أن الحياة بدونهم مستحيلة